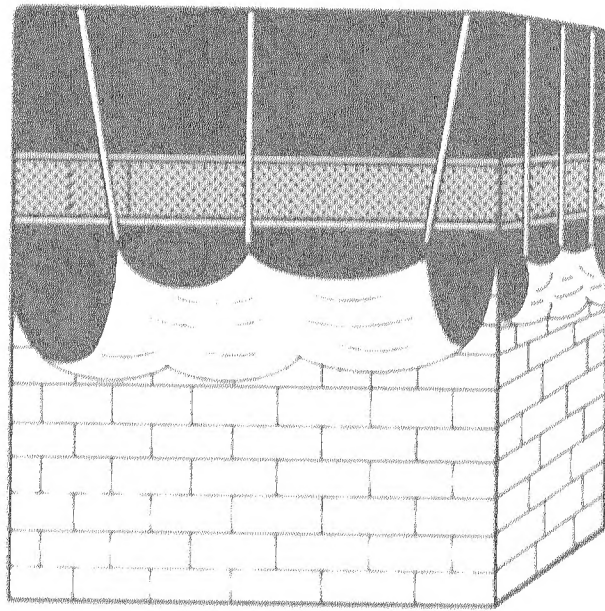


جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالاسكندرية

الحجاء الحرميين

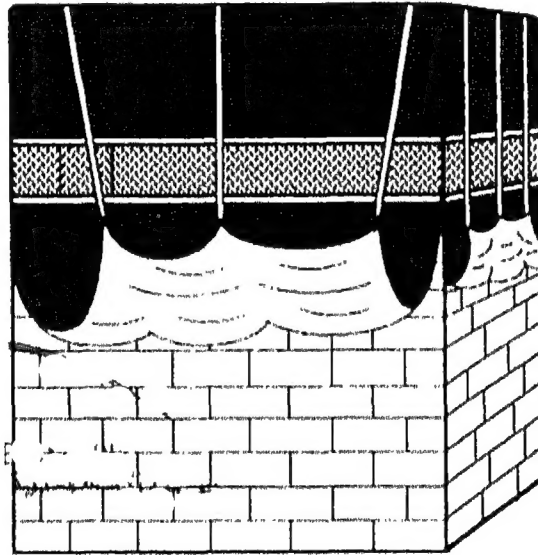


تأليف الدكتورة
وفاء حسنى بكر

١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م

جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالاسكندرية

الحجج الأرمين



تأليف الدكتورة
وفاء حسنى بكر

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

اهداءات ٢٠٠٣

د/ وفاء حسن بكر

الاسكندرية

المقدمة

الحمد لله المتصف بصفات الكمال، المنعوت بنعوت الجلال الذي علم ما كان وما يكون وما هو بكاثن في الحال والمآل. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد والشكر والنعمة والفضل والأمر والثناء الحسن الجميل والامتنان. وأصلى وأسلم على رسوله الطيب الروح والجسد سيد ولد آدم، وأفضل من قام وسجد وركع محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان ليعمر الأرض ويعبد الله سبحانه وتعالى، قال تعالى «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ»^(١)، إذا فمن أفضل الأعمال أن يشتغل الإنسان بعمل يخص العبادة، لذلك اخترت أن تكون فكرة هذا الكتاب موضوع من موضوعات العبادة موضوع تتضاعف فيه الحسنات، لذا اخترت البحث في «أحكام الحرمين» مكة والمدينة، فهما أفضل بقاع الأرض والحسنات فيهما تتضاعف كما تتضاعف السيئات، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٢).

(١) سورة الذاريات آية ٥٦.

(٢) الحديث متفق عليه. أخرجه البخاري في التطوع باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ج ١ ص ٢٠٦ ط دار إحياء الكتب العربية، ومسلم في صحيحه ذكره القانسي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم ج ٤ ص ٥١١ (١٣٩٤) ط دار الوفاء، ومالك في الموطأ باب ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ص =

وقال عمر بن الخطاب: «لأن أخطئ سبعين خطيئة بركية^(١) أحب إلى من أن أخطئ خطيئة واحدة بمكة»^(٢).

وقال ابن عباس: «إن السيئات تتضاعف في مكة كما تتضاعف الحسنات».

لذلك آثرت أن أبين أحكام الحرمين لعل الله أن يضاعف الحسنات وهو خير ما يتمناه العبد عند العمل، وينفع به من يقرأه، فاستعنت الله سبحانه وتعالى، ورجوت منه السداد والتوفيق.

المنهج الذي اتبعته في الكتاب:

أما عن المنهج الذي اتبعته في هذا الكتاب فهو منهج المقارنة بين المذاهب وكان على النحو التالي:

- ١- بيان المسألة المتفق عليها بين فقهاء المذاهب مع ذكر الدليل عليها من الكتاب والسنة وبيان وجه الدلالة.
- ٢- عرض المسائل المختلف فيها بين المذاهب عرضاً مفصلاً.

= ١٥٩ ط دار الآفاق الجديدة، وأحمد في مسنده جـ ٣ ص ٩٦ (١٦٠٥) ط دار المعارف، وعبد الرزاق في مصنفه (٩١٣٦) منشورات المجلس الأعلى، والبيهقي في السنن الكبرى باب فضل الصلاة في مسجد رسول الله جـ ٥ ص ٢٤٦ ط دار الفكر، والسنن الكبرى جـ ٢ ص ٣٩٠ (٣٨٨٠) ط دار الكتب العلمية، وابن ماجه عن جابر جـ ١ ص ٤٥٠ (١٤٠٤) ط دار الفكر، وابن حبان في الاحسان جـ ٤ ص ٤٩٩ (١٦٢٠) ط مؤسسة الرسالة، والدارمي في سننه جـ ١ ص ٣٣٠ ط دار الكتب العلمية.

(١) ركية: سهل فسيح يحده من الشرق جبل حضن، ومن الغرب سلسلة جبال الحجاز العليا، ومن الجنوب جبال عشيرة والعرجية والطائف ويمتد من نواحي عشيرة التي تبعد عن الطائف ٦٥ كيلو متر وعن مكة ١٦ كيلو متر، وقيل: ركية مفازة على يمين من مكة، وقيل: ركية بنجد، وقيل: واد بالطائف. (راجع أخبار مكة المشرفة للأزرقي جـ ٢ ص ١٢٤ دار الأندلس).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه جـ ٥ ص ٢٨ (٨٨٧١).

٣ ذكر سبب الخلاف

٤ يبين أدلة كل فريق مبتدئة بالقرآن الكريم مستلهمة من فيضه الآيات التي تتضمن أحكاماً متعلقة بالموضوع مع بيان وجه الدلالة، ثم التزمّت في العرض تخريج الآيات التي وردت مبيّنة اسم السورة ورقم الآية بالهامش. ثم ذكرت ما ورد من الأحاديث تتعلق بكل موضوع وتخرجها وفق منهج المحدثين وطريقتهم واستفراغ الوسع في ذلك بقدر الامكان

٥ - مناقشة الآراء والرد بما ورد على بعضها من اعتراضات، معتمدة في ذلك على المصادر الأصلية من كتب التفسير والحديث والفقهاء من المذاهب المختلفة

٦ ترجيح لبعض الآراء بالحجج والأدلة دون تعصب مذهبي
٧ شرح بعض الألفاظ والمصطلحات العلمية التي وردت أثناء البحث ليسهل على القارئ فهمها

ويشتمل الكتاب على تمهيد وبايين

أولاً التمهيد ويشتمل على:

- التعريف بمكة والمدينة وحدودهما، والمراد بالمسجد الحرام.
فصل مكة والمدينة على غيرهما من البلاد والمفاضلة بينهما

ثانياً: الباب الأول. أحكام الحرمين في العبادات ويشتمل على أربعة فصول.

الفصل الأول حكم استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

الفصل الثاني ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: - حكم استقبال الكعبة في الصلاة

- الصلاة داخل الكعبة

المبحث الثاني: - الصلاة بمكة في الأوقات المبهى عنها

المبحث الثالث: حكم صلاة الجماعة

إعادة صلاة الجماعة في الحرمين.

المبحث الرابع: الصلاة في الحرمين لغير ستر.

الفصل الثالث ويشتمل على خمسة مباحث

المبحث الأول: في معنى الاعتكاف وحكمه ومذاهب الفقهاء في مسجد الاعتكاف.

المبحث الثاني: فيمن نذر اعتكافاً أو صلاة في الحرمين

المبحث الثالث: فيمن نذر المشى إلى بيت الله الحرام

المبحث الرابع: فيمن نذر المشى إلى مسجد المدينة

المبحث الخامس: فيمن نذر هدياً إلى الحرم أو غيره

الفصل الرابع: دخول مكة وما يتعلق به ويشتمل على أربعة مباحث

المبحث الأول: من قصد مكة لا يريد النسك

المبحث الثاني: من قصد مكة للنسك من أهلها أو من غيرهم

المبحث الثالث: آراء الفقهاء فيمن أحرم قبل الميقات

المبحث الرابع: حكم المجاورة بمكة والمدينة.

الباب الثاني: فيما عدا العبادات ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الاول حكم صيد بحرم المكي

المبحث الثاني حكم قطع شجر الحرم المكي وحلاه

المبحث الثالث حكم صيد حرم المدينة وقطع شجره

الفصل الثاني ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الاول: حكم القتال بمكة

المبحث الثاني: حكم من أتى حدا او قصاص داخل الحرم او خارجه ثم لجأ

إليه

المبحث الثالث حكم دخول المتمردين الحرم

الفصل الثالث ويشتمل على سبحين

المبحث الاول بيع رباع مكة وإجارتها

المبحث الثاني: لفظه الحرم

الخاتمة النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث

واخير ارجو ان أكون قد وفقت في هذا الكتاب والله أسأل أن ينفع به وينفع من يقرأه، وأن يجعل هذا العلم حالصاً بوجهه الكريم، وأن يكون في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يعفوا عما رل به قلبي، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

د/ وفاء حسنى بكر

الاسكندرية في ربيع الأول ١٤٢٣ هـ - مايو ٢٠٠٢ م

التهييد

ويشتمل على:

التعريف بمكة والمدينة وحدودهما.

المراد بالمسجد الحرام.

فضل مكة والمدينة على غيرهما من البلاد والمفاضلة بينهما.

التعريف بمكة والمدينة وحدودهما

أولاً: التعريف بمكة

ذكر الله سبحانه وتعالى البلد الحرام بإسمين في القرآن الكريم فذكر مكة في قوله عز وجل:

(وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) ^(١).

وذكر بكة في قوله عز وجل:

(إِنَّ أَوَّلَ بَنِي وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا) ^(٢)

ومكة مأخوذ من قولهم: تمككت المخ من العظم تمككا: إذا استخرجته عنه، لأنها تمك الفاجر عنها وتخرجه منها، قال الأصمعي وأنشد قول الراجز:

يَا مَكَّةَ الْفَاجِرَ مُكِّي مَكَّا وَلَا تَمُكِّي مَذْجًا وَعَكَّا

وسميت مكة بكة: لأنها كانت تبك أعناق الجبابة إذا الحدوا فيها بظلم وقيل: لأن الناس يتباكون فيها من كل وجه أى: يتزاحمون، قال عمرو بن شعيب: إنما سميت بكة لأن الناس يتباكون بها ^(٣).

واختلف العلماء في هذين الاسمين فقال بعضهم: هما لغتان والمسمى بهما واحد لأن العرب تبدل الميم بالباء فتقول ضربة لازم وضربة لازب

(١) سورة الفتح آية ٢٤.

(٢) سورة آل عمران آية ٩٦.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه كتاب الحج باب بكة ما هي ومكة ما هي ج ٤ ص ٣٥٧، طبعة دار الفكر.

لقرب المخرجين.

وقال آخرون: بل هما اسمان والمسمى بهما شينان

أحدهما: أن مكة اسم الحرم كله وبكة المسجد، روى فضيل عن عطية قال:
«بكة موضع البيت وما حوله مكة»^(١).

ومن أسماء مكة (الصلاح) لأنها

قال أبو سفيان بن حرب بن أمية لابن الحضرمي

أبا مطرٍ هَلَمْ إِلَى صَلَاحٍ .: فَيَكْفِيكَ النَّدَامَى مِنْ قُرَيْشٍ
وَتَنْزِلُ بِلَدَةٍ عَزْتَ قَدِيمًا .: وَتَأْمَنُ أَنْ يَزُورَكَ رَبُّ جَيْشٍ

وسميت بأمر زحم:

لأن الناس يتزاحمون بها ويتنازعون.

وسميت الباسة:

لأنها تبس من أخطأ فيها أى تحطمه وتهلكه ومنه قوله تعالى «وَبُسَّتِ
الْجِبَالُ بَسًّا»^(٢).

وسميت الناسة:

لأنها تنس من ألد فيها أى تطرده وتنفيه^(٣).

وحرم الله مكة من أجل حرمة بيته الذي أمر برفع قواعده وجعله قبلة

عباده وجعل مكة أم القرى - قال الله تعالى:

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ٣٥٧ رقم ٨.

(٢) الواقعة/ ٥.

(٣) راجع لسان العرب لابن منظور المصري ج ١ ص ٢٨١، ٢٣٥: ٢٣٦ مطبوعة السعاري.

«لِيُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا»^(١) - لأن أهل القرى يرجعون إليها في الدين والدنيا حجا واعتمارا وجوارا، وقيل: سميت «بأُم القرى» لأن الأرض كلها دحيث من تحتها.

وسميت البلد الأمين: لتحريم القتال فيها قال تعالى «وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ»^(٢).
وسميت أم رُحَم: بضم الراء لأن الناس يتراحمون ويتواصلون فيها.
وسميت المقدسة والقادس: من التقديس وهو التعلهير، لأنها تظهر الذنوب.
وسميت الرأس: لأنها أشرف الأرض كراس الإنسان.
وسميت البيت العتيق: لأنه قديم البناء إذ كانت الملائكة تطوف به قبل خلق آدم. وقيل لأنه أعتق يوم الغرق، وقيل: لأنه لم يظهر عليه جبار قط.

ومن أسمائها: الحرم، والمسجد الحرام، وقبلة أهل الاسلام، وصاحب المشاعر العظام، وزمزم، والمقام، والبيت الحرام^(٣).

بيان حدود حرم مكة

أول من نصب حدود الحرم هو: ابراهيم عليه السلام حين أراه الله موضع المناسك قال تعالى «وَأَرَاتَا مُنَاسِكَتًا»^(٤) ثم إن قريش قلعوها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فشق ذلك عليه ثم إنهم أعادوها، وجدها النبي

(١) الشورى / ٧.

(٢) التين / ٣.

(٣) راجع الأحكام السلطانية لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادي ص ١٥٧: ١٥٨ الطبعة الثالثة مطبعة مصطفى الحلبي بمصر، اعلام الساجد بأحكام المساجد للإمام محمد بن عبد الله الزركشى ص ٧٨ الطبعة الثالثة مطابع الأهرام التجارية بمصر، أخبار مكة للأزرق ج ١ ص ٢٧٩، مغنى المحتاج للشرع للخطيب ج ١ ص ٤٨٢ مطبعة مصطفى الحلبي، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ٦٤ ط دار احياء التراث العربى.

(٤) البقرة / ١٢٨.

صلى الله عليه وسلم عام الفتح.

وتتحصر حدود حرم مكة فى الآتى:

أولاً: من طريق المدينة دون التتعيم عند بيوت بنى نفار^(١) على ثلاثة أميال من مكة وقيل: أربعة.

ثانياً: من طريق اليمن طرف أضواء لبن^(٢) على ستة أميال وقيل: سبعة.

ثالثاً: من طريق الطائف عند أضواء لبن على طريق من بطن نمرة على سبعة أميال وقيل: على تسعة وقيل: أحد عشر.

رابعاً: من طريق العراق على ثنية جبل المقطع على سبعة أميال وقيل ثمانية.

خامساً: من طريق الجعرانة^(٣) فى شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة.

سادساً: من طريق جدة منقطع العشائر على عشرة.

ويتلخص من هذا أن العلماء مختلفون فى حدود الحرم وعلى الراى

الأول بنى الشاعر قوله

وللحرم التحديد عن أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف وجدة عشر ثم تسعة جعرانه

الحكمة فى تحديد الحرم

فيه وجوه

أحدهما: التزام ما ثبت له من الأحكام، وتبيين ما اختص به من البركات.

الثانى: ذكر أن الحجر الأسود لما أتى به من الجنة كان أبيض مستثيراً أضواء

(١) نفار: جبل من جبال أبلى على وزن فعلى.

(٢) أضواء لبن: أضواء على وزن فقاء وهى مستنقع الماء ولبن بكسر اللام وسكون الباء وقيل يفتح اللام والباء.

(٣) الجعرانة: موضع قريب من مكة (لسان العرب ج ١ ص ٩٠، ٦٣٤، اعلام الساجد ص ٦٣: ٦٤).

منه نور فحيثما انتهى ذلك النور كانت حدود الحرم، وهذا معنى مناسب والأمر فوق ذلك.

الثالث: أنه أنوار موضوعة من العالم الأعلى الرباني، وسر روحاني وجّه إلى تلك البقاع^(١).

ثانياً: التعريف بالمدينة

المدينة: علم على البلدة المعروفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى دار الهجرة بالمدينة وهو المشهور من أسمائها قال تعالى «مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ»^(٢)، وقال تعالى «وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»^(٣) وهي إذا أطلقت أريد بها المكان الذي فيه بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنبره وقبره، وعند النسب إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال: مدني ومن أسمائها طيبة، وطابة وفي الصحيح «أن الله سمى المدينة طابة»^(٤)، وطيبة سماها به رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاب وطيبة إما من الطيب وهي الرائحة الحسنة لأن من يسكنها يجد من تربتها

(١) راجع أخبار مكة المشرفة لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى ج ٢ ص ١٣٠، ص ٣٠٩، الخرشي على مختصر خليل للخرشي ج ٢ ص ٣٦٣ دار الكتاب الإسلامي، شرح منح الجليل على مختصر خليل لمحمد عيش ج ١ ص ٥٢٦ بدون طبعة، الزخيرة ج ٣ ص ٢٠٥، ٢٠٦، دار الغرب الإسلامي ط أولى بيروت، مواهب الجليل للحطاب ج ٣ ص ١٧٠: ١٧١ دار الرشد الحديثة ط ثالثة، اعلام الساجد للزركشى ص ٦٣: ٦٥، المجموع شرح المذهب للنووي ج ٧ ص ٤٤٤ مطبعة الإمام بمصر، شرح منتهى الإرادات للشيخ منصور البهوتي ج ١ ص ٥٦٧ عالم الكتب، كشاف القناع للبهوتي ج ٢ ص ٤٧٣ دار الفكر، شرح الأزهار لابن مفتاح ج ٢ ص ١٠١: ١٠٢ مكتبة اليمن الكبرى، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ٤ ص ١١٤ ط ثالثة مكتبة الإرشاد.

(٢) التوبة/ ١٢٠.

(٣) التوبة/ ١٠١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحة باب المدينة تنفى شرارها (١٣٨٥) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ج ٤ ص ٥٠٢ والنسائي في السنن الكبرى باب فضل المدينة ج ٢

وحيطانها رائحة طيبة، وإما من الطيب بفتح الطاء وتشديد الباء وذلك لخلوصها من الشرك وطهارتها، وإما من طيب الجيش بها، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنه لم يكن نبي قبلى إلا حذر أمته الدجال وإنه فيكم أيتها الأمة وإنه يطأ الأرض كلها غير طيبة هذه طيبة»^(١).

ومن أسمائها دار الهجرة، والدار قال تعالى «وَالَّذِينَ تَبَوَّعُوا الدَّارَ»^(٢) لا خلاف أنها المدينة لأن الاستقرار بها.

ومن أسمائها المسكنة: سميت بذلك لأن الله تعالى خلق فيها الخضوع والخشوع أو لأنها مسكن المساكين سكنها كل خاضع وخاشع.

ومن أسمائها: المحببة، والمحبة، والحبوبة، والحيبية، والجابرة، والمجبورة، والبلاط، والإيمان، ودار السنة.

ومن أسمائها العذراء: قيل أنها سميت بذلك لأنها لم تتل بمكروه ولا أصيب سكانها بأذى عدو.

ومن أسمائها الهذراء: سميت بذلك لشدة حرها، يقال يوم هاذر أى شديد الحر.

ومن أسمائها القاصمة: لأنها قصمت الجبابرة، وقيل إن لها فى التوراة أربعين اسما.

وأما تسميتها بيثرب نسبة إلى يثرب بن وائل من بنى إرم بن سام بن

= ص ٤٨٢ رقم ٤٢٦٠.

(١) أخرجه النسائي فى السنن الكبرى باب دور مكة ج ٢ ص ٤٨١ (٤٢٥٩).

(٢) الحشر / ٩.

نوح، لأنه أول من نزلها.

واختلف في يثرب هل هي أسم أرض ومدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناحية منها أو هو اسم يرادف المدينة على رأيين.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره الاسم الخبيث فنهى عن تسميتها بيثرب لأنه مأخوذ عن الثرب وهو الفساد أو من التشريب وهو التوبيخ والملامة، روى الإمام أحمد في مسنده من حديث البراء بن عازب رضى الله عنه «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمى المدينة بيثرب فليستغفر الله هي طابة»^(١)، وروى البخارى عن أبى حميد قال أقبلنا مع النبى صلى الله عليه وسلم من تبوك حتى أشرفنا على المدينة فقال هذه طابة»^(٢)، وروى مسلم في صحيحه عن النبى صلى الله عليه وسلم «أمرت بقرية تأكل القرى، يقولون: يثرب وهي المدينة»^(٣).

بيان حدود حرم المدينة

حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة، واللابية: أرض ذات حجارة سود، والمدينة بين لابتين شرقية وغربية، قال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما بين لابتيهما حرام»^(٤).

(١) راجع اعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشى ص ٢٣٢: ٢٣٦، فتح البارى لابن حجر ج ٤ ص ٦٥، ٧٠: ٧١ دار احياء التراث العربى، كشاف القناع ج ٢ ص ٤٧٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٨.
* أخرجه أحمد في مسنده ج ٤ ص ٢٨٥ دار صادر، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٠٠ وقال رجاله ثقات ط مكتبة القدس.

(٢) أخرجه البخارى فى الحج باب المدينة طابة ج ١ ص ٣٢١.

(٣) أخرجه مسلم فى الحج باب المدينة تنفى شرارها ج ٤ ص ٥٠٠ (١٣٨٢).

(٤) أخرجه البخارى فى الحج باب حرم المدينة ج ١ ص ٣٢٠، ومسلم فى الحج باب فضل المدينة عن أنس ابن مالك بلفظ «بني أحرم ما بين لابتيهما» (١٣٦٥)، والبيهقى فى السنن الكبرى باب ما جاء فى حرم المدينة ج ٥ ص ١٩٦.

وقال ابن المسيب عن أبي هريرة: حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة، قال أبو هريرة: فلو وجدت الظباء ترتع بين لابتيها ما ذعرتها. وجعل اثني عشر ميلا حول المدينة حمى^(١).

وفى الصحيحين من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المدينة حرم من كذ إلى كذا لا يقطع شجرها^(٢).

وعن علي رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين عائر إلى ثور^(٣) وفي رواية لمسلم «ما بين عير إلى ثور»^(٤) وعير جبل مشهور بالمدينة.

وقد استشكل على العلماء هذا الاسم فقال بعضهم ليس بالمدينة ثور إنما هو بمكة، وقال النووي يحتمل أن يكون ثور كان اسما لجبل هناك إما أحد أو غيره ثم خفي اسمه، وقيل: ثور جبل صغير مدور يقع خلف أحد من شماليه يعرفه أهل المدينة خلف عن سلف^(٥).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب لابتي المدينة ج ١ ص ٣٢١ ومالك في الموطأ، باب ما جاء في تحريم المدينة ص ٧٧٩ ومسلم في صحيحه كتاب الحج باب فضل المدينة (١٣٧٢)، والبيهقي في السنن الكبير باب حرم المدينة ج ٥ ص ١٩٦، والنسائي في باب من مات بالمدينة ج ٢ ص ٤٨٨ (٤٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب حرم المدينة ج ١ ص ٣٢٠، ومسلم في الحج باب فضل المدينة (١٣٦٦)، والبيهقي في باب ما جاء في حرم المدينة ج ٥ ص ١٩٧.

(٣) أخرجه البخاري باب حرم المدينة ج ١ ص ٣٢٠، والبيهقي في السنن الكبرى باب ما جاء في حرم المدينة ج ٥ ص ١٩٦، وأبو داود في كتاب الحج باب تحريم المدينة ج ٢ ص ٢١٦ (٢٠٣٤) دار الكتب العلمية.

(٤) أخرجه مسلم في الحج باب فضل المدينة (١٣٧٠)، والصنعاني في سبل السلام ج ٢ ص ٧٢٦ ط دار الحديث، النسائي في السنن الكبرى ج ٢ ص ٤٨٦ (٤٢٧٨) عن علي.

(٥) راجع مقدمات ابن رشد بهامش المدونه ج ١ ص ٥ مطبعة دار الفكر، اعلام الساجد للزركشي ص ٢٢٦ - ٢٢٨، المجموع للنووي ج ٧ ص ٤٥٣، فتح الباري لابن

وقال ابن قدامة: قال أهل العلم بالمدينة: لا نعرف بالمدينة ثورا ولا عيرا وإنما هما جبلان بمكة. فيحتمل أن يكون المراد حرم المدينة مقدار ما بين عير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف. ويحتمل أنه أراد جبلين بالمدينة وسماهما ثورا وعيرا تجوزا^(١).

ولا يبعد أن يوجد ثور في المدينة ولا يعلمه كثير من الناس باعتبار تطاول الأزمنة والدليل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من ذى الحليفة وهى ميقات إحرام المدينة ثم نسى هذا الاسم الآن وبقي مشهورا ببئر على، وكذلك يوجد بمكة جبل صغير آخر مزدلفة اسمه قزح وهو يتعلق به نسك عظيم وهو لا يكاد يعرف هناك.

المراد بالمسجد الحرام

ذكر الله سبحانه وتعالى المسجد الحرام فى مواضع كثيرة فى القرآن الكريم فاختلف العلماء فى المراد من المسجد الحرام فقال الجمهور: المراد به جميع الحرم، وهو مذهب عطاء^(٢)، لما روى عبد الجابر بن عبد الورد المكي قال: سمعت عطاء بن أبى رباح يقول: المسجد الحرام الحرم كله^(٣).

= حجر جـ ٤ ص ٦٥، حاشية البجيرمى على المنهج للبجيرمى جـ ٢ ص ١٥٧، مطبعة مصطفى الحلبي، حواشى الشروانى وابن قاسم جـ ٤ ص ١٩٥ المقنع لابن قدامة ص ٧٧ طبعه دار الكتب العلمية، نيل الأوطار للشوكاني جـ ٥ ص ٣١ ط دار التراث، سبل السلام جـ ٢ ص ٧٢٦، كشف القناع جـ ٢ ص ٤٧٥، شرح منتهى الإرادات جـ ١ ص ٥٦٨: ٥٦٩، الانصاف للمرداوى جـ ٣ ص ١٦٠ ط مؤسسة التاريخ العربى، معونة أولى النهى لابن النجار جـ ٣ ص ٣٧٧ ط دار خضر، الفروع لمحمد بن مفلح جـ ٣ ص ٤٨٣، ط عالم الكتب، شرح كتاب النيل جـ ٤ ص ١١٥.

- (١) راجع المغنى لابن قدامة جـ ٣ ص ٣٥٤، ط مكتبة الجمهورية.
- (٢) راجع حاشية ابن عابدين جـ ٢ ص ٥٢٥، أحكام القرآن للجصاص جـ ١ ص ٧٣، أحكام القرآن للقرطبي جـ ٤ ص ٢٩٤٣، المحلى جـ ٤ ص ٢٤٣.
- (٣) راجع أخبار مكة للأزرقي جـ ٢ ص ٦٢.

وقال المحب الطبري: المراد به المسجد خاصة^(١).

وقال الماوردي: إن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فالمراد به: الحرم، إلا في قوله تعالى: «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٢)، فإنه أراد به الكعبة^(٣).

استدل من قال أن المراد به جميع الحرم بالآتي:

من القرآن:

١- قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِخُذْ غَمِيهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^(٤).

وجه الدلالة من هذه الآية.

المراد بالمسجد الحرام الحرم كله بدليل قوله تعالى «وإن خفتكم عيلة» فإن موضع التجارات ليس هو عين المسجد، ولو كان المقصود من هذه الآية المنع من المسجد خاصة لما خافوا بسبب هذا المنع من العيلة، وإنما يخافون العيلة إذا منعوا من حضور الأسواق والمواسم. والعيلة: هي الفقر والمعنى: إن خفتكم فقرا بسبب منع الكفار فسوف يغنيكم الله من فضله^(٥).

٢- قال تعالى «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا»^(٦) وقال حاكيا عن

(١) راجع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٢٥، اعلام الساجد للزركشي ص ٦٠.

(٢) البقرة/ ١٤٤.

(٣) راجع الحاوي الكبير للماوردي ج ٤ ص ٣٣٥.

(٤) التوبة/ ٢٨.

(٥) راجع التفسير الكبير للفخر الرازي ج ١٦ ص ٢٦ ط دار احياء التراث العربي، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٥٣٨.

(٦) العنكبوت/ ٦٧.

ابراهيم عليه السلام «رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا»^(١).

وجه الدلالة من الآيتين

تدل الآيتان على أن المراد جميع الحرم، لأن وصفه البيت بالأمن يقتضى جميع الحرم، ولأن حرمة الحرم لما كانت متعلقة بالبيت جاز أن يعبر عنه باسم البيت لوقوع الأمن به، وحظر القتال والقتل فيه، وكذلك حرمة الاشهر الحرم متعلقة بالبيت فكان أمنهم فيها لأجل الحج وهو معقود بالبيت^(٢).

٣- قال تعالى «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآية

دلت الآية على أن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله لأنهم أجمعوا على أنه إنما رفع الرسول صلى الله عليه وسلم من بيت أم هانئ^(٤)، وأيضاً يتأكد هذا بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا يجتمع دينان فى جزيرة العرب»^(٥).

ونرى: أنه توجد مواضع فى القرآن يراد بها الكعبة، كقوله تعالى: «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٦)، ومنه ما أراد به الحرم أى مكان الطواف، كقوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(٧).

(١) البقرة/ ١٢٦.

(٢) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٣.

(٣) الاسراء/ ١.

(٤) راجع التفسير الكبير للفرارزى ج ١٦ ص ٢٦، الحاوى الكبير ج ١٤ ص ٣٣٥ المغنى ج ٨ ص ٥٣٨.

(٥) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (٩٩٨٤).

(٦) البقرة/ ١٤٤.

(٧) التوبة/ ٢٨.

ومنها ما أراد به مكة، كقوله تعالى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(١)، وعند الإطلاق يراد به المسجد الذي
به الطواف، فمساجد الحزم المكي متعددة أختص هو بهذا الاسم من بينها.
روى الأزرقى فى أخبار مكة عن جده عن مسلم بن خالد عن محمد
ابن الحرث عن سفيان عن علي الأزدي قال: سمعت أبا هريرة رضى الله
عنه يقول: إنا لنجد فى كتاب الله عز وجل أن حد المسجد الحرام من
الحزورة^(٢) إلى المسعى^(٣).

أصل بناء الكعبة:

اختلف العلماء فى أول من بنى الكعبة فقيل: إن أول من بنى الكعبة
آدم عليه السلام، وقيل: شيث ابن آدم عليه السلام وكان قبل أن يبنيه خيمة من
ياقوته حمراء يطوف بها آدم، ويأنس بها لأنها أنزلت من الجنة، وقيل: أول
من بناه الملائكة.

أما عدد مرات البناء فخمسة، الأولى: ماختلف فيها العلماء أنفأ،
والثانية: حين بناها إبراهيم على القواعد الأولى بعد الطوفان، والثالثة: حين
بنتها قریش قبل الإسلام وحضر النبی صلى الله عليه وسلم هذا البناء وله
خمس وثلاثون وقيل: خمس وعشرون، وسبب بنائها: أن الكعبة استهدمت
فأرادوا تعليتها وكان البحر قد ألقى سفينة لرجل من تجار الروم إلى جدة
فأخذوا خشبها، وكان فى الكعبة حية يخافها الناس فخرجت فوق جدار الكعبة

(١) الاسراء/ ١.

(٢) الحزورة: كانت سوق مكة، وقيل كانت بفناء دار أم هانئ ابنة أبى طالب التى كانت
عند الحناتين فدخلت فى المسجد الحرام. (راجع أخبار مكة ج ٢ ص ٢٩٤، اعلام
السااجد ص ٦١).

(٣) راجع أخبار مكة ج ٢ ص ٦٢.

فنزّل طائر فاختلعتها فقالت قريش إنا لنرجز أن يكون الله سبحانه قد رضى ما أردنا فهدموها وبنوها بخشب السفينة، والرابعة: حين احترقت في عهد ابن الزبير بشرارة طارت فتعلقت بأستار الكعبة فأحرقتها فتصدعت حيطانها واسودت، فشاور عبد الله بن الزبير السحابة في هدمها وبنائها فبناها على أساس إبراهيم واستند إلى ما روى عن السيدة عائشة قالت: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجذر أمن البيت هو؟ قال: نعم قلت فما لهم لم يدخلوه في البيت قال: "إن قومك قصرت بهم النفقة قلت فما شأن بابه مرتفعاً قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا وهم" رواه من شاءوا ولولا أن قومك حديثاً عدهم بالجاهلية فأخاف أن تدرك قلوبهم أن يدخل الجذر في البيت وأن الصق بابه بالأرض" (١) والخامسة: حين بناها الحجاج في خلافة عبد الملك بن مروان عندما حاصر الحجاج ابن الزبير وحاربه ونصب عليه المنجنيق إلى أن ظفر به وقد تصدع بناء الكعبة بأحجار المنجنيق فهدمها الحجاج وبنائها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج الحجر منها وأعادها إلى بناء قريش على ما هي عليه اليوم. ولكن ما فعله ابن الزبير كان هو الصواب، فلما كان عهد الرشيد أراد أن يردّه على ما بناه ابن الزبير فقال له مالك: نشدتك الله يا أمير المؤمنين أن لا تجعل هذا البيت ملعباً للملوك، لا يشاء أحد إلا نقض البيت وبناء فتذهب هيئته من صدور الناس، فترك ما هم به واستحسن الناس هذا من مالك وعملوا عليه، فصار هذا كالإجماع على أنه لا يجوز التعرض له بهدم أو تغيير (٢).

(١) أخرجه البخاري في الحج باب فضل مكة وبنائها ج ١ ص ٢٧٦.
(٢) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٨٠، المجموع للنسوي ج ٧ ص ٤٤٦، الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٥٩: ١٦٠، إعلام الساجد للزركشي ص ٤٣: ٥٠.

فضل مكة والمدينة على غيرها من البلاد والمفاضلة بينهما

أجمع الفقهاء على أن أفضل البلاد مكة والمدينة واجمعوا كذلك على أن الضريح الذي يضم أعضاء النبي صلى الله عليه وسلم هو أفضل بقاع الأرض. ولا خلاف بينهم في أن أفضل العبادة - كالصلاة والصوم والاعتكاف - ما كان في المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى واستدلوا على ذلك:

بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على أفضلية الصلاة في المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلها فيما بينهما وتقاس باقي العبادات على الصلاة إلا أن الطحاوي من الأحناف، والمالكية قالوا صلاة النفل أفضل في البيوت^(٢).

ثم اختلفوا في أي البلدين أفضل

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى: أن مكة أفضل من المدينة وهو قول لبعض الصحابة وابن وهب وابن حبيب من المالكية^(٣).

(١) تقدم تخريجه ص ٥.

(٢) راجع سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٧٦٠، أحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٤٥.

(٣) راجع الفتاوى الهندية للشيخ نظام ومجموعة من علماء الهند ج ١ ص ٢١١ مطبعة دار أحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة، حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٢ ص ٤٤١، ص ٢٢٧ الطبعة الثانية، مصطفى الحلبي بمصر، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٣١٢ دار أحياء التراث العربي، جواهر

وذهب مالك إلى: أن المدينة أفضل^(١).

الأدلة

استدل المذهب الأول القائل بأن مكة أفضل بالآتي

١- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بالحجون^(٢) فقال: والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلىّ ولو لم أخرج منك ما خرجت لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى^(٣).

٢- ما روى عن عبد الله بن عمر قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع: ألا أى شهر تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا شهرنا هذا قال: ألا أى بلد تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا بلدنا هذا قال: ألا

الاكلیل شرح مختصر خليل للشيخ صالح الأزهري ج ١ ص ٢٥٠ بدون طبعة، مواهب الجليل للحطاب ج ٣ ص ٣٤٤ الزخيرة للإمام أحمد بن إدريس القرافى ج ٣ ص ٣٧٩، الفتاوى الكبرى للفقهاء لابن حجر ج ٢ ص ١١٨ ط المشهد الحسينى، المجموع شرح المذهب للنووى ج ٧ ص ٤٤٤، احياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٤٥ ط دار الحديث، مغنى المحتاج للشربيني الخطيب ج ١ ص ٤٨٢ ط مصطفى الحلبي، حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى ج ٤ ص ٦٤، نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٥٤ ج ٥ ص ٢٩، المغنى ج ٣ ص ٣٥٤، الانصاف ج ٣ ص ٥٦٢، كشف القناع للبهوتى ج ٢ ص ٤٧٢، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٧، المحلى لعلى بن أحمد بن حزم ج ٧ ص ٢٧٩ مكتبة دار التراث.

(١) راجع جواهر الاكلیل لصالح الأزهري ج ١ ص ٢٥٠، منح الجليل ج ١ ص ٧٠٦.

(٢) الحجون: بفتح الحاء المهملة جبل بأعلى مكة عند مدافن أهلها.

(٣) صححه النسائى فى السنن الكبرى من حديث عبد الله بن عدى بن الحمراء ج ٢ ص ٤٧٩ (٤٢٥٢)، ورواه الأزرقي فى أخبار مكة ج ٢ ص ١٢٣، والهيثمى عن ابن عباس فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٨٣، وعبد الرزاق فى مصنفه عن أبى سلمة قال: وقف النبى صلى الله عليه وسلم بالحزرة - أى الرابية الصغيرة وهو موضع بمكة عند باب الحناطين وقيل: فى سوق مكة - فقال: قد علمت أنك خير أرض الله وأحب الأرض إلى الله، ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجت» باب فضل الحرم (٨٨٦٨)، وابن ماجه فى سننه كتاب المناسك باب فضل مكة ج ٢ ص ١٠٣٧ (٣١٠٨)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢٦١).

أى يوم تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا يومنا هذا قال: فإن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا من شهركم هذا ألا هل بلغت؟ ثلاثا كل ذلك يجيبونه ألا نعم»^(١).

٣- ما روى عن عبد الله بن الزبير قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه عن المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فى مسجدى»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

فى الحديث الأول بين النبى صلى الله عليه وسلم أن مكة هى خير أرض الله وأحب أرض الله.

وفى الحديث الثانى: شهد ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرر الناس على أى بلد أعظم حرمة فأجابوه بأنه مكة وصدقهم فى ذلك، فهذا اجماع من جميع الصحابة فى اجابتهم إياه عليه السلام بأنه بلادهم ذلك وهم بمكة فصح بالنص والاجماع ان مكة أعظم حرمة من المدينة وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهى أفضل لا شك لأن أعظم الحرمة لا يكون الا للأفضل.

وفى الحديث الثالث بيان لتضعيف الأجر لمن صلى بالمسجد الحرام.

(١) أخرجه البخارى فى الحج عن أبى بكر باب الخطبة أيام منى ج ١ ص ٣٠٠، وفى كتاب المغازى باب حجة الوداع ج ٣ ص ٨٤، وأبو داود فى الحج باب صفة حجة النبى صلى الله عليه وسلم عن جابر بن عبد الله ج ٢ ص ١٨٣٠ (١٩٠٥)، وابن ماجه فى كتاب المناسك باب الخطبة يوم النحر ج ٢ ص ١٠١٦ (٣٠٥٨) وفى باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ١٠٢٢ (٣٠٧٤) عن جابر.

(٢) نقدم تخريجه ص ٥.

فهو تصريح بأفضلية مكة على المدينة لأن الحديث من رواية صحابيين لا يعرف لهما مخالف ومثل هذا حجة عند المخالفين^(١).

أدلة المذهب الثاني:

استدل المذهب الثاني على أفضلية المدينة بالآتي

- ١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «المدينة خير من مكة»^(٢).
- ٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم بارك لنا في تمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا ومدنا اللهم إن إبراهيم عبدك وخليفك ونبيك وأنه دعاك لمكة وأنى أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه»^(٣).
- ٣- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اللهم انهم أخرجوني من أحب البقاع الى فأسكني أحب البقاع إليك»^(٤).

(١) راجع البدائع للكاساني ج ٣ ص ١٠٦٦ الناشر زكريا على يوسف مطبعة العاصمة، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٥٢٤، ٦٢٦ الزخيرة للقرافي ج ٣ ص ٣٧٧، مغنى المحتاج للشربيلي الخطيب ج ١ ص ٤٨٢ ط مصطفى الحلبي، المجموع للنووي ج ٧ ص ٤٤٤، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ٦٤، الفتاوى الكبرى للفقيه ج ٢ ص ١١٩، احياء علوم الدين ج ١ ص ٢٤٤. المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢١٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٠٣، ٥٦٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٢، المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٨٠، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩.

(٢) أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير ج ١ ص ١٦٠ ط دار الكتب العلمية، وابن عدى فى الكامل ج ٦ ص ٢١٩٨ ج ٤ ص ٣٤٣ ط دار الفكر، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٩٩ وقال فيه محمد بن عبد الرحمن بن داود وهو مجمع على ضعفه.

(٣) أخرجه البخارى فى البيوع، باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ج ٢ ص ١٥ ومسلم فى الحج، باب فضل المدينة عن أبى هريرة (١٣٧٣)، والبيهقى عن أبى سعيد الخدرى فى حديث طويل ج ٥ ص ٢٠١ ورواه النسائى بلفظ «اللهم بارك لهم فى مكياهم وبارك لهم فى صاعهم وفى مدهم يعنى أهل المدينة ج ٢ ص ٤٨٤ (٤٢٦٩) عن أنس بن مالك.

(٤) أخرجه الحاكم فى المستدرک کتاب الهجرة باب رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم

- ٤- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يصبر على لأوائها»^(١) وشدتها أحد إلا كنت له شفيماً أو شهيداً يوم القيامة»^(٢).
- ٥- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»^(٣).
- ٦- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المدينة كالكير تنفى خبثها وينصع طيبها»^(٤).
- ٧- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٥).

-
- دار الهجرة ج ٣ ص ٣ من حديث أبي هريرة وقال هذا حديث رواه مدنيون من بيت أبي سعيد المقبري، وقال الذهبي لكنه موضوع فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة وسعد ليس ثقة.
- (١) اللأواء: الشدة وضيق المعيشة (راجع مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ج ٣ ص ٣٠٠، لسان العرب ج ٤ ص ٣٩٧٨، المعجم الوجيز ص ٥٤٨ ط وزارة التربية والتعليم).
- (٢) أخرجه مسلم في الحج باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها (١٣٧٤) ومالك في الموطأ في الجامع باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها عن عبد الله بن عمر ص ٧٧٧، والنسائي في السنن الكبرى ج ٢ ص ٤٨٧ (٤٢٨١) باب ثواب من صبر على جهد المدينة، والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٠٠.
- (٣) أخرجه البخاري في فضائل المدينة باب الإيمان بأرز إلى المدينة ج ١ ص ٣٢٢ ومسلم في الإيمان باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، عن أبي هريرة ج ١ ص ٤٥٧ (٢٣٣٠)، وابن ماجه في باب فضل المدينة ج ٢ ص ١٠٣٨ (٣١١١)، والهيتمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٩٩، والترمذي في الإيمان ج ٥ ص ١٨، وأحمد في المسند ج ٣ ص ٩٧ (١٦٠٥).
- (٤) أخرجه البخاري في الحج باب المدينة تنفى الخبث ج ١ ص ٣٢٣، مسلم في الحج باب المدينة تنفى خبثها تنفى شرارها ج ٤ ص ٥٠١ (١٣٨٣)، والنسائي عن جابر ج ٢ ص ٤٨٢ باب فضل المدينة (٤٢٦٢)، ومالك في الموطأ كتاب الجامع، ما جاء في سكنى المدينة ص ٧٧٧.
- (٥) أخرجه البخاري في التطوع باب فضل ما بين القبر والمنبر ج ١ ص ٢٠٧ ج ٤ ص ٢٦٦، ومسلم في الحج باب ما بين القبر والمنبر روضة ج ٤ (١٣٩٠)، والنسائي في باب ما بين القبر والمنبر ج ٢ ص ٤٨٩ (٤٢٨٩)، ومالك في الموطأ باب ما جاء في مسجد النبي ص ١٥٩، والبيهقي ج ٥ ص ٢٤٦.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث

فى الحديث الأول نص بصريح العبارة على أن المدينة خير من مكة، وفى الحديث الثانى دعا بالبركة وسعة الرزق للمدينة كما دعا بذلك ابراهيم عليه السلام لمكة.

وفى الحديث الثالث دلالة على أن المدينة أحب البقاع إلى الله تعالى.

ودل الحديث الرابع على أن من صبر على شدتها كان له النبى شفيعا وفى الحديث الخامس «إن الإيمان ليارز» أى يأوى إلى المدينة وذلك دليل على الأفضلية.

ودل الحديث السادس على أن المدينة تنفى خبثها فهو دليل على الأفضلية وأخيراً فى الحديث السابع أخبر أن ما بين بيت النبى صلى الله عليه وسلم ومنبره روضه من رياض الجنة^(١).

المناقشة

ناقش المذهب الأول أدلة المذهب الثانى فقالوا: الحديث الأول لم يصح، وعلى فرض صحته فليس فيه ما يدل على أفضلية المدينة على مكة لأنه يحتمل أن المدينة خير من مكة فى سعة الرزق والمتاجر وكذلك ليس فى الحديث الثانى ما يدل على فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة، نعم هى مباركة، وإنما دعا ابراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول: «فَاجْعَلْ أَقْبَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ»^(٢) ولا شك فى

(١) راجع جواهر الاكلیل للأزهري ج ١ ص ٢٥٠، الزخيرة للقرافى ج ٣ ص ٣٧٩، منح الجليل ج ١ ص ٧٠٦، الإنصاف للمرداوى ج ٣ ص ٥٦٢، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩.

(٢) ابراهيم/ ٣٧.

أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة، ولا شك في أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع للمدينة بأن تهوى أفئدة الناس إليها أكثر من هوبها إلى مكة لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة، فصح أن دعاءه عليه السلام للمدينة بمثل ما دعا به إبراهيم لمكة ومثله معه إنما هو في الرزق من الثمرات وليس هذا من باب الفضل في شيء.

أما الحديث الثالث «اللهم أنك تعلم أنهم أخرجوني من أحب...» فهو موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زباله عن محمد بن اسماعيل ابن بريدة وغيره مرسل، قال ابن عبد البر: لا يختلف أهل العلم في نكارتة وضعفه. أما الحديث الرابع «لا يصبر على لأوائها» فليس فيه أفضلية إنما يدل على الفضل وهو مطلق في الزمان فيحمل على زمانه عليه السلام ففيه الحض على الثبات على شدتها والكون معه لنصرة الدين، وقد قال عليه السلام «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(١) وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من المسلمين.

أما قوله عليه السلام «إن الإيمان ليأرز إلى المدينة» فهو يدل على انسياب المؤمنين لها بسبب وجوده فيها حال حياته فلا عموم له ولا بقاء لهذه الفضيلة لخروج الصحابة منها بعده عليه السلام. وقوله عليه السلام «إن المدينة تنفى خبثها» ليس فيه ما يدل على الأفضلية وإنما هو في وقت دون وقت وفي قوم دون قوم وفي خاص لا في عام والدليل على ذلك قوله تعالى

(١) أخرجه البخاري في الحج باب وجوب العمرة وفضلها ج ١ ص ٣٠٥، والنسائي في كتاب الحج باب فضل العمرة عن أبي هريرة ج ٢ ص ٣٢٢ (٣٦٠٨)، وابن ماجه في كتاب المناسك باب فضل الحج والعمرة ج ٢ ص ٩٦٤ (٢٨٨٨).

«وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النَّفَاقِ لَا يَتَعَلَّمُهُمْ تَحْنُ تَعَلَّمُهُمْ»^(١) وقال تعالى
«إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^(٢) فصح أن المنافقين أخبث الخلق
بلا خلاف من أحد من المسلمين وكانوا بالمدينة، وكذلك قد خرج، على،
وطلحة، والزبير، ومعاذ وابن مسعود عن المدينة وهم من أطيب الخلق رضى
الله عنهم، فصح عن النبي عليه السلام أنه لم يعن بالمدينة تنفى الخبث إلا فى
خاص من الناس وفى خاص من الزمان لا عام.

أما قوله عليه السلام «ما بين بيتى ومنبرى روضة» فليس المراد أن
تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة قال الله تعالى «إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا
وَلَا تَعْرِى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى»^(٣) فهذه صفة الجنة بلا شك وليست
هذه صفة الروضة وإنما قال عليه السلام ذلك لفضلها وإن الصلاة فيها تؤدي
إلى الجنة^(٤).

وناقش المذهب الثانى دليل المذهب الأول وهو «صلاة فى مسجدى
هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام.. فقالوا الاستثناء فى
هذا الحديث معناه أنه أفضل من الصلاة فى المسجد الحرام بأقل مما فضل
غيره ويكون المعنى أن الصلاة فى مسجد المدينة أفضل من الصلاة فى مسجد
مكة بدون الألف^(٥).

وأجيب بأن هذا التأويل محتمل ويحتمل تأويل ثالث وهو «إلا المسجد
الحرام» فإن الصلاة فى كليهما سواء ولا يجوز المصير إلى أحد هذه

(١) التوبة/ ١٠١.

(٢) النساء/ ١٤٥.

(٣) طه/ ١١٩.

(٤) راجع الزخيرة للقرافى ج ٣ ص ٣٧٩: ٣٨٠، مغنى المحتاج للشريينى الخطيب ج ١
ص ٤٨٣، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٢ بتصريف المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٨٠:
٢٨٤.

التأويلات دون الآخر الا بنص آخر، وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف ومائة صلاة فيما سواه^(١).

الرأى الرابع

وبعد عرض الآراء وأدلتها وما ورد على بعضها من مناقشات نجد أن الرأى الأول هو الأرجح لأن مكة اختصت بوجوه من التفضيل احدها: ثناء الله سبحانه وتعالى على البيت الحرام وهو قوله عز وجل «إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِمَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ»^(٢).

والثاني: فضلت المدينة بكثرة عباد الله الصالحين وفضلت مكة بالطائفتين من الأنبياء والمرسلين، فما من نبي إلا حجها: آدم فمن دونه.

والثالث: فضلت المدينة بإقامته عليه السلام بها بعد النبوة عشر سنين وفضلت مكة بإقامته بها ثلاث عشر سنة بعد النبوة.

والرابع: كون مكة مثوى ابراهيم واسماعيل عليهما السلام.

والخامس: كونها مولد النبي صلى الله عليه وسلم.

والسادس: تحريمها يوم خلق الله السموات والأرض ولم تحرم المدينة إلا فى زمان النبي صلى الله عليه وسلم.

والسابع: ان التقييل والاستلام نوع من الاحترام وهما خاصان بمكة.

والثامن: الاغتسال لدخولها دون المدينة.

وغير ذلك من وجوه التفضيل سنذكره عند الكلام على أحكام الحرمين.

(٥) الزخيرة ج ٣ ص ٣٨١، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩.

(١) المحلى ج ٧ ص ٢٨١.

(٢) سورة آل عمران آية ٩٦.

الباب الأول

أحكام الحرمين في العبادات

ويشتمل على أربعة فصول
الفصل الأول: حكم استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

حكم استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة

اختلف الفقهاء فى حكم^(١) استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة على أقوال.

الأول: يحرم فى الصحارى لا فى العمران وإليه ذهب مالك والشافعى وأحمد بن حنبل فى احدى الروايتين عنه وبعض الإياضية^(٢).

- (١) الحكم لغة: القضاء وأصله المنع، وينقسم إلى خمسة أقسام ١- عقلى، ٢- حسى ٣- لغوى، ٤- عادى، ٥- شرعى، والأخير هو ما يعنينا، وقد عرف الأصوليون الحكم الشرعى بأنه: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع، وعند الفقهاء هو: مدلول خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالافتضاء أو التخيير أو الوضع كما فى قوله تعالى «وأقيموا الصلاة» فالنص نفسه هو الحكم عند الأصوليين، أما عند الفقهاء فهو الأثر المأخوذ من هذا النص، ومعنى بالافتضاء: أى الطلب، وهو إما طلب الفعل أو طلب الترك، فطلب الفعل إن كان جازما مقتضيا للوعيد على الترك فهو الإيجاب، وإن كان غير جازم فهو الندب، وطلب الترك إن كان جازما مقتضيا للوعيد على الفعل فهو التحريم، وإن لم يكن جازما فهو الكراهة، ومعنى التخيير: أى يأتى الخطاب بتخيير المكلف بين الفعل والترك فهذا الإباحة، ومعنى الوضع: أى الخطاب المتعلق بجعل الشئ سببا لشئ آخر أو شرطا أو مانعا، أو الحكم بنحو صحة أو فساد أو غير ذلك، من هذا التعريف يتبين أن الحكم الشرعى ينقسم إلى قسمين الأول: الحكم التكاليفى ومتعلقه الأحكام الخمسة: الوجوب، التحريم، الندب، الكراهة، الإباحة، والثانى: الحكم الوضعى، ويسمى خطاب الأخبار، لأن الله تعالى يخبرنا فيه بوضع شئ سببا لشئ آخر «كذلوك الشمس الذى هو سبب لوجوب الصلاة أو شرطا له أو مانعا منه. (راجع شرح التلويح على التوضيح للتفتازانى ج ١ ص ٢٠، ٢٦، مطبعة محمد على صبيح، وحاشية الشريف الجرجانى ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢٥ دار الكتب العلمية).
- (٢) راجع المدونة الكبرى للإمام مالك ج ١ ص ٧ ط دار الفكر، مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ج ١ ص ٢٤، الزخيرة للقرافى ج ١ ص ٢٠٤ الخرشي على مختصر خليل ج ١ ص ١٤٦ ط دار الكتاب الإسلامى، جواهر الاكلیل للشيخ صالح الأزهري ج ١ ص ١٨، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٤٣ مطبعة الحلبي، نهاية المحتاج للرملى ج ١ ص ١٣٥ طبعة دار الفكر، مغنى المحتاج للشربيني الخطيب ج ١ ص ٤٠، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٢، المقنع ص ١٣، شرح منتهى الارادات للبهوتى ج ١ ص ٣٥، نيل المأرب شرح دليل الطالب لعبد القادر التغلبى ج ١ ص ٥٠ ط دار النفاذ، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ١ ص ٧٧.

المذهب الثاني: لا يجوز الاستقبال لا فى الصحارى ولا فى العمران ويجوز الاستدبار فيهما وهو أحد الروايتين عن أبى حنيفة وأحمد^(١).

المذهب الثالث: لا يجوز ذلك لا فى الصحارى ولا فى البنيان وهو قول أبى أيوب الأنصارى الصحابى وإبراهيم النخعى وأحمد فى رواية وابن حزم الظاهرى، والإمامية وبعض الإباضية^(٢).

المذهب الرابع: يجوز فى الصحارى والبنيان وهو مذهب عروة ابن الزبير وربيعه شيخ مالك وداود الظاهرى^(٣).

المذهب الخامس: أن النهى للكرامة وإليه ذهب أبو حنيفة فى إحدى الروايتين عنه وأحمد بن حنبل، والزيدية^(٤).

سبب اختلاف الفقهاء:

يرجع سبب اختلاف الفقهاء إلى حديثان ثابتان أحدهما حديث أبى أيوب الأنصارى أنه قال عليه الصلاة والسلام «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا

(١) راجع حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٤١، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٣، المقنع ص ١٣.

(٢) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٢، المقنع ص ١٣، مجموعة فتاوى ابن تيمية ج ٥ ص ٥ المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٣، اللعة الدمشقية لمحمد بن جمال العاملى ج ١ ص ٨٣، ط ثانية دار احياء التراث العربى، شرح كتاب النبل ج ١ ص ٧٥.

(٣) راجع نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ٧٨، المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٤.

(٤) راجع، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ١ ص ٣٤١، البحر الرائق لابن نجيم ج ٢ ص ٣٦ ط ثانية، دار الكتاب الإسلامى، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٣. الروضة الندية شرح الدرر البهية لآبى الطيب صديق بن حسن القنوجى ج ١ ص ٢٧ ط دار التراث، نيل الأوطار ج ١ ص ٧٨، كتاب البحر الزخار لابن المرتضى ج ٢ ص ٤٥ دار الكتاب الإسلامى، شرح الأزهار ج ١ ص ٧٦.

القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا»^(١) والحديث الثانى حديث عبد الله بن عمر أنه قال: «ارتقيت على ظهر بيت أختى حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا لحاجته على لبنتين مستقبل الشام مستدبر القبلة»^(٢).

فمن الفقهاء من ذهب مذهب الجمع فحمل حديث أبى أيوب الأنصارى على الصحارى وحيث لا ستره وحمل حديث ابن عمر على السترة وهو مذهب مالك والشافعى ورواية عن أحمد ومن ذهب فذهب الترجيح رجح حديث أبى أيوب لأنه إذا تعارض حديثان أحدهما فيه شرع موضوع والاخر موافق للأصل الذى هو عدم الحكم ولم يعلم المتقدم منهما من المتأخر وجب أن يصار إلى الحديث المثبت للشرع، وهو رأى أبى أيوب الأنصارى وإبراهيم النخعى وابن حزم الظاهرى ورواية عن أحمد. ومن ذهب مذهب الرجوع إلى البراءة الأصلية عند التعارض قال بجواز الاستقبال والاستدبار وهذا الرأى مبنى على أن الشك يسقط الحكم ويرفعه وأنه كلا حكم. وهو مذهب داود

(١) أخرجه البخارى فى الوضوء باب لا تستقبل القبلة بغائط جـ ١ ص ٤، والدمنعانى فى سبيل السلام جـ ١، ص ١٢٦ ومسلم فى الطهارة باب الاستطابة جـ ٢ ص ٧١ (٢٦٤)، ومالك فى الموطأ ص ١٥٧، أبو داود فى سننه باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة جـ ١ ص ٣ (٩)، وابن حبان فى الإحسان تقريب صحيح بن حبان جـ ٤ ص ٢٦٤، وابن ماجه فى الطهارة باب النهى عن استقبال القبلة رقم ٣١٨، والدارمى فى سننه باب النهى عن استقبال القبلة بغائط أو بول جـ ١ ص ١٧٠، والدارقطنى فى سننه جـ ١ ص ٦٠، والترمذى فى سننه باب النهى عن استقبال القبلة بغائط جـ ١ ص ١٣ (٨) وقال حديث أبى أيوب أحسن شئ فى هذا الباب وأصح.

(٢) أخرجه البخارى فى الوضوء باب التبرز فى البيوت جـ ١ ص ٤١، وأبو داود فى سننه باب الرخصة فى ذلك جـ ١ ص ٤ (١٢)، وابن حبان فى الإحسان جـ ٤ ص ٢٦٦، وابن ماجه فى الطهارة باب الرخصة فى ذلك جـ ١ ص ١١٦ (٣٢٢)، والترمذى فى سننه باب الرخصة فى ذلك جـ ١ ص ١٧ (١١) وقال: حديث حسن صحيح.

الظاهرى^(١).

الأدلة

استدل المذهب الأول على جواز استقبال القبلة فى البنيان دون الفضاء

بالآتى:

- ١- ما روى عن أبى ايوب الأنصارى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط. ولكن شرقوا أو غربوا»^(٢).
- ٢- ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له أن قوما يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قد فعلوها؟ استقبلوا بمقعدتى القبلة»^(٣).
- ٣- ما روى عن مروان الأصفر قال «رأيت عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهى عن هذا؟ قال: بلى إنما نهى عن هذا فى الفضاء، فإذا كانت بينك وبين القبلة شئ يسترك فلا بأس»^(٤).

(١) راجع بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ج ١ ص ١٠٢ مطبعة الفجالة الجديدة.

(٢) تقديم تخريجه ص ٢٩.

(٣) أخرجه ابن ماجة فى سننه كتاب الطهارة باب الرخصة فى ذلك فى الكنىف ج ١ ص ١١٣ (٣٢٤) وقال: قال النووى فى المجموع: أسنده حسن، رجاله ثقات معروفون، ورواه الدارقطنى عن خالد الحذاء عن خالد بن أبى الصلت قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز فى خلافته وعنده عراك بن مالك فقال عمر: ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها ببول ولا غائط منذ كذا وكذا فقال عراك حدثتني عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس فى ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة» قال الدارقطنى: هذا أضبط أسناد وزاد فيه خالد بن أبى الصلت وهو الصواب. (راجع سنن الدارقطنى ج ١ ص ٥٩).

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ج ١ ص ٣ (١١)، والدارقطنى فى سننه وصححه ج ١ ص ٥٨ باب استقبال القبلة.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث

فى الحديث الأول بيان لحرمة الاستقبال والاستدبار فيحمل على الصحراء لأنها لسعتها لا يشق فيها اجتناب الاستقبال والاستدبار بخلاف البنيان فقد يشق فيه اجتناب ذلك فيجوز فعله كما فعله النبى صلى الله عليه وسلم فى الحديث الثانى، لبيان الجواز فى البنيان.

وفى الحديث الثالث تفسير لنهاى النبى صلى الله عليه وسلم العام وفيه جمع بين الأحاديث فيتعين المصير إليه^(١).

أدلة المذهب الثانى

استدل المذهب الثانى على عدم جواز الاستقبال دون الاستدبار بعموم الأحاديث السابقة فى عدم جواز الاستقبال أما الاستدبار فقد ورد بجوازه: ما روى عن ابن عمر قال «رقيت يوماً على بيت حفصه فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم قاعداً لحاجته على لبنتين مستقبل الشام مستدبر القبلة»^(٢).

فهذا الحديث دليل على جواز استدبار الكعبة^(٣).

أدلة المذهب الثالث

استدل المذهب الثالث على عدم جواز الاستقبال والاستدبار فى الفضاء والبنيان بالآتى: ما روى عن أبى أيوب الأنصارى قال: قال رسول الله

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٧، مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ج ١ ص ٢٤، الزخيرة للقرافى ج ١ ص ٢٠٤، بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٠٣، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٤٣، نهاية المحتاج للرملى ج ١ ص ١٣٥، مغنى المحتاج للشربىنى الخطيب ج ١ ص ٤٠، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٢.

(٢) تقديم تخريجه ص ٣٩.

(٣) راجع حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٤٢، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٣.

صلى الله عليه وسلم «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا» قال أبو أيوب: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة، فنحنرف عنها ونستغفر الله عز وجل»^(١).

٢- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها»^(٢).

وجه الدلالة من هذين الحديثين:

دل الحديثان على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها^(٣).

أدلة المذهب الرابع

استدل المذهب الرابع على جواز استقبال القبلة واستدبارها بالآتي: ما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول فرأيت أنه قبل أن يقبض بعام يستقبلها»^(٤).

وجه الدلالة من هذا الحديث:

الحديث دليل على جواز الاستقبال والاستدبار فى الصحارى والعمران وهو ناسخ لما ورد قبله من أحاديث التحريم لأنه متأخر عنها بدليل قول جابر

(١) تقديم تخريجه ص ٣٩.

(٢) أخرجه مسلم فى الطهارة باب الاستطابة ج ٢ ص ٧٢ (٢٦٥)، وأبو داود فى باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ج ١ ص ٣ بلفظ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يستطب بيمينه».

(٣) راجع المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٦٢، المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٥.

(٤) أخرجه أبو داود فى باب الرخصة فى ذلك ج ١ ص ٤، وابن ماجه فى الطهارة باب الرخصة فى ذلك ج ١ ص ١١٧ (٣٢٥) وقال حديث جابر هذا قد حسنه الترمذى، والدارقطنى فى سننه باب استقبال القبلة فى الخلاء ج ١ ص ٥٨ وقال كلهم ثقات.

رضى الله عنه «فرايته قبل أن يقبض بعام»^(١).

أدلة المذهب الخامس:

استدل هذا المذهب على النهى بما رواه أبو أيوب الأنصاري الذي نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستقبال والاستدبار^(٢) ثم استدلوا على أن النهى للكرهية بالحديث المروي عن عائشة السابق «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له أن قوما يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قد فعلوها؟ استقبلوا بمقعدتي القبلة»^(٣).

واستدلوا أيضاً بما رويناه عن ابن عمر وجابر بن عبد الله السابق ذكرهما وقالوا في وجه الدلالة: إن هذه الأحاديث الثلاثة صارفة للنهى عن معناه الحقيقي وهو التحريم إلى الكراهة^(٤).

المنافسة

ناقش المذهب القائل بحرمة الاستقبال والاستدبار أدلة من قال بالحل فيهما أو في أحدهما وأدلة من قال بحرمة ذلك في القضاء فقط فقالوا: إن حديث عائشة القائل «استقبلوا بمقعدتي القبلة» ساقط لأن رواية خالد الحذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا ندري من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت وهذا أبطل وأبطل

(١) راجع المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٤.

(٢) راجع حاشية رد المحتار ج ١ ص ٣٤١، البحر الرائق لابن نجيم ج ٢ ص ٣٦.

(٣) تقديم تخريجه ص ٤٠.

(٤) راجع نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٧٨، الروضة الندية لصديق بن حسن ج ١ ص ٢٨، البحر الزخار ج ٢ ص ٤٥.

لأن خالد الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن نصه صلى الله عليه وسلم يبين أنه إنما كان قبل النهي لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاهم من استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم فلو صح لكان منسوخاً ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط لا إباحة الاستدبار فبطل تعلق من استدل به^(١).

وأما حديث مروان الأصفر: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة... ثم قال إنما نهى عن هذا في الفضاء» فيحتمل أنه قال ذلك استناداً إلى الفعل الذي شاهده ورواه في حديثه «لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصه مستديراً للقبلة» فهم اختصاص النهي بالبنين فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال به وأقل شيء الاحتمال قد ينتهض لإفادة المطلوب.

وحديث ابن عمر «رقيت يوماً على بيت حفصه» وحديث جابر «.... فرأيت أنه قبل أن يقبض بعام يستقبلها» فقد تقرر في الأصول أن فعله لا يعارض القول الخاص بالأمة، وقوله في حديث أبي أيوب وأبي هريرة «لا تستقبلوا، لا تستدبروا» من الخطابات الخاصة بالأمة فيكون فعله في حديث ابن عمر وجابر بعد قوله «لا تستقبلوا دليل الاختصاص به لعدم شمول ذلك الخطاب له بطريق الظهور ولا صيغة تكون فيها النصوصية عليه^(٢).

وقال ابن حزم في حديث جابر هو من رواية أبان بن صالح وليس بالمشهور وأيضاً فليس فيه بيان أن استقباله القبلة عليه السلام كان بعد نهيه،

(١) المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٦.

(٢) نيل الأوطار ج ١ ص ٨٣.

ولو كان ذلك لقال جابر: ثم رأيت^(١).

وأجيب عن حديث عائشة بأنه وإن كان مرسلًا إلا أنه أحسن ما روى في الرخصة فإن مخرجه حسن^(٢).

وأما حديث جابر فقد أخطأ ابن حزم حينما ادعى أنه مجهول فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک والدارقطني في سننه وحسنه ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه إلا أنه يحمل على جواز الاستقبال في البنيان وفي هذا جمع بين أحاديث المنع والإباحة فيتعين المصير إليه^(٣).

الرأي الرابع

وبعد عرض أدلة كل فريق وما طرأ على هذه الأدلة من مناقشات نميل إلى ترجيح الرأي الأول القائل: بجواز الاستقبال والاستدبار في البناء دون القضاء، لأن أحاديث الإباحة وردت في الإباحة فتحمل على الإباحة في البنيان، وأحاديث النهي عامة وبعد تخصيص البناء بأحاديث فعله التي سلفت بقي القضاء على التحريم كما قال ابن عمر «إنما نهى عن ذلك في القضاء». وقد سئل الشعبي^(٤) عن اختلاف أبي هريرة المحرم للاستقبال وابن عمر الذي أباح ذلك في البناء فقال: صدقا جميعا أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن لله عبادا ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فإنما هي بيوت بنيت لا قبلة فيها.

(١) المحلى ج ١ ص ١٩٨.

(٢) راجع المغنى ج ١ ص ١٦٣.

(٣) راجع المعنى ج ١ ص ١٦٣، نيل الأوطار ج ١ ص ٨٢، البحر الزخار ج ٢ ص ٤٥.

(٤) راجع نيل الأوطار ج ١ ص ٨٣، سنن ابن ماجه ج ١ ص ١١٧.

الفصل الثاني

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: حكم استقبال الكعبة في الصلاة.

- الصلاة داخل الكعبة.

المبحث الثاني: الصلاة بمكة في الأوقات المنهى عنها.

المبحث الثالث: حكم صلاة الجماعة.

المبحث الرابع: الصلاة في الحرمين لغير سترة

المبحث الأول

استقبال الكعبة فى الصلاة

اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية والإباضية على أن التوجه نحو الكعبة شرط من شروط صحة الصلاة، وأجمعوا على أن من شاهدها وعابنها فرض عليه استقبالها وأنه إن ترك استقبالها وهو معاين لها وعالم بجهتها فلا صلاة له، وعليه إعادة كل ما صلى^(١).

الأدلة

استدل الفقهاء على أن التوجه فى الصلاة نحو الكعبة من خصائصها بالقرآن والسنة.

فمن القرآن

قوله تعالى «وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) راجع بدائع الصنائع للكلاسانى ج ١ ص ٣٤٠، تبين الحقائق للإمام عثمان بن على الزيلعى ج ١ ص ١٠٠ الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت المدونة الكبرى ج ١ ص ٩٢، الخرشي على مختصر خليل للخرشي ج ١ ص ٢٥٥ بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٣، منح الجليل لمحمد عليش ج ١ ص ١٣٩، المجموع شرح المذهب للنووي ج ٣ ص ١٩٤، الحاوي الكبير للماوردي ج ٢ ص ٦٧ مغنى المحتاج ج ١ ص ١٤٢، الفتاوى الكبرى للفتحية لابن حجر ج ١ ص ١٣٧، المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٤٣١، المقنع ص ٢٦ المحلى لابن حزم ج ٣ ص ٢٢٧، شرح الأزمها المنتزع من الغيث المدرار لعبد الله بن مفتاح ج ١ ص ١٩٠، شرائع الاسلام للإمام جعفر بن الحسن ج ١ ص ٦٧ مطبعة الآداب فى النجف الأشرف، اللعة الدمشقية لمحمد بن جمال العاملى ج ١ ص ١٩٠، شرح كتاب النزل لابن يوسف أطفيش ج ١ ص ٢٧٦.

وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١).

وجه الدلالة من الآية:

أمر الله سبحانه وتعالى نبيه والمسلمين بالتوجه نحو الكعبة والأمر يدل على الوجوب^(٢).

ومن السنة

ما روى عن البراء بن عازب رضى الله عنهما قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب أن يوجه نحو الكعبة فأنزل الله «قد نرى تقلب وجهك في السماء» فتوجه نحو الكعبة، وقال السفهاء من الناس وهم اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم فصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم رجل ثم خرج بعدما صلى فمر على قوم من الأنصار فى صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه توجه نحو الكعبة فتحرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة^(٣).

(١) البقرة/ ١٥٠.

(٢) راجع تبين الحقائق للزيلعى ج ١ ص ١٠٠، الجامع لأحكام القرآن للامام محمد بن أحمد القرطبي ج ١ ص ٥٤٢، طبعة دار الشعب، مقدمات ابن رشيد ج ١ ص ٧٩، الخرشى على مختصر خليل ج ١ ص ٢٥٥، الأم للامام محمد بن ادريس الشافعى ج ١ ص ٨١ مطبعة دار الشعب، نهاية المحتاج للرملى ج ١ ص ٤٢٤، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٤٢، المجموع للنووى ج ٣ ص ١٩٤، بجيرمى على الخطيب للشيخ سليمان البجيرمى ج ١ ص ٤٠٥، المحلى لابن حزم ج ٣ ص ٢٢٨، شرح الازهار ج ١ ص ١٩٠.

(٣) أخرجه البخارى فى باب التوجه نحو القبلة ج ١ ص ٨٢ والبيهقى فى سننه ج ٢ ص ٣ ومالك فى الموطأ ص ١٩٥، وابن حبان فى الإحسان ج ٤ ص ٦١٧ (١٧١٦).

وجه الدلالة من الحديث:

فى الحديث دلالة صريحة على وجوب استقبال الكعبة فى الصلاة^(١).

الصلاة داخل الكعبة

اختلف الفقهاء فى حكم الصلاة داخل الكعبة على قولين

الأول: ما ذهب إليه الحنفية والشافعية وأشهب عن المالكية وبعض الإباضية قالوا: تجوز الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً. إلا أن الشافعى قال: إن استقبل بابها مفتوحاً لم يكن بين يديه شئ من بنيانها يستتره فلم يجزه^(٢).

الثانى: ما ذهب إليه المالكية فى المشهور عنهم، والحنابلة، وبعض الإباضية، المنع من صلاة الفرض أما النفل فقال مالك: لا يصلى الفرض ولا النفل المؤكد ويصلى فيها التطوع، وإن صلى فيها الفرض أعاد فى الوقت وجوز أحمد والإباضية النفل^(٣).

سبب اختلاف الفقهاء:

يرجع سبب اختلاف الفقهاء إلى تعارض الآثار الواردة فى ذلك، والاحتمال المتطرق لمن استقبل أحد حيطانها من الداخل، هل يسمى مستقبلاً

-
- (١) راجع الأم جـ ١ ص ٨٢، الحاوى الكبير جـ ٢ ص ٦٨ المغنى جـ ١ ص ٤٣٢، نيل الأوطار للشوكاني جـ ٢ ص ١٦٧ كشف القناع للبهوتى جـ ١ ص ٣٠٢.
- (٢) راجع الاختيار لتعليل المختار لابن مودود جـ ١ ص ٩٠، ط دار الكتب العلمية، البدائع جـ ١ ص ٣٤٥، شرح فتح القدير لابن الهمام جـ ٢ ص ١١٠، رد المحتار لابن عابدين جـ ٢ ص ٢٥٣، الهداية للمرغيناني جـ ١ ص ٤٥ ط مصطفى الحلبي، البحر الرائق جـ ٢ ص ٢١٥، الباب فى شرح الكتاب جـ ١ ص ١٣٥ الأم للشافعى جـ ١ ص ٨٥، اعلام الساجد ص ٩١، كتاب الجامع لمحمد بن بركة البهلولى العماني جـ ١ ص ٤٨٩.
- (٣) راجع حاشية الدسوقي جـ ١ ص ٢٢٨، الخرشي جـ ١ ص ٢٦١، شرح منح الجليل جـ ١ ص ١٤٣، المبدع نى شرح المقنع لابن مفلح جـ ١ ص ٤٠٣ ط المكتب الاسلامى، الانصاف جـ ٢ ص ٩.

للبيت كما يسمى من استقبله من الخارج أم لا؟^(١).

الأدلة

استدل من أجاز الصلاة بالآتي:

من القرآن

قوله تعالى: «أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ»^(٢).

وجه الدلالة من الآية

دلت الآية على جواز الصلاة في الكعبة لأن الأمر بالتطهير للصلاة

فيه ظاهر في صحة الصلاة في الكعبة^(٣).

ومن السنة

١- ما روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد، وبلال وعثمان بن

طلحة الحنظلي^(٤) وأغلقها عليهم ومكث فيها، قال ابن عمر: فسألت بلالا حين

خرج: ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: جعل عمودا على

يساره وعمودين على يمينه، وثلاثة أعمده وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة

أعمدة، ثم صلى، وجعل بينه وبين الجدار نحواً من ثلاثة أزرع^(٥).

(١) راجع بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٥.

(٢) البقرة/١٢٥.

(٣) راجع شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ١١٠، الاختيار لابن مودود ج ١ ص ٩٠.

(٤) الحنظلي: هو يواب الكعبة وصاحب مفتاحها. (راجع شرح معاني الآثار للطحاوي ج ١ ص ٢٨٩).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة باب الصلاة بين السورى ج ١ ص ٩٨، وأحمد في مسنده ج ٨ ص ١٦٣ (٥٩٢٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد باب، ثان في الصلاة نسي الكعبة ج ٣ ص ٢٩٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٣٩٠، وأبو دارد في باب دخول الكعبة ج ٢ ص ٢١٤ (٢٠٢٤)، والأزرقي في أخبار مكة ج ١ ص ٢٧٢.

٢- ما روى عن مجاهد قال: أتى ابن عمر فى منزله فقيل له هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل الكعبة، قال: فأقبلت فأجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج وأجد بلالا عند الباب قائماً فقلت يا بلال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكعبة، قال: نعم قلت: فأين. قال: بين هاتين الاسطوانتين ثم خرج فصلى ركعتين فى وجه الكعبة^(١).

٣- ما روى عن ابن عمر عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فى الكعبة^(٢).

٤- ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح مكة ورديفه أسامة بن زيد فأنساخ فى ظل الكعبة. قال ابن عمر فسبقت الناس وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلال وأسامة فى البيت، فقلت لبلال من وراء الباب أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: صلى حيالك بين الساريتين^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآثار

دللت هذه الآثار المتواترة الواردة عن النبى صلى الله عليه وسلم على جواز الصلاة داخل الكعبة، لصلاته صلى الله عليه وسلم فيها^(٤).

(١) أخرجه البخارى فى الصلاة باب ما جاء فى التعلوع مثنى مثنى ج١ ص ٢٠٣، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج١ ص ٣٩٠، والبيهقى فى باب الصلاة فى الكعبة ج٢ ص ٣٢٦.

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه ج٣ ص ٢١٤ (٨٧٤) وقال حديث حسن صحيح، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج٣ ص ٢٩٥، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج١ ص ٣٩٠.

(٣) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج١ ص ٣٩٠.

(٤) راجع البدائع ج١ ص ٣٤٩، شرح فتح القدير ج٢ ص ١١٠، شرح معانى الآثار ج١ ص ٣٩٠، الاختيار ج١ ص ٩٠، الأم ج١ ص ٨٥ فتح البارى لابن حجر

ومن المعقول

ان من صلى خارجاً عن الكعبة فإنه يستقبل بعزمها، وصلاته جائزة بالإجماع، لأن ما عن يمين ما استقبل من البيت وما عن يساره ليس هو مستقبله، فلم يتعبد باستقبال كل جهاته، وعلى هذا فمن صلى فيه فقد استقبل إحدى جهاته، وترك غيرها وذلك لا يضر لوجود مثله في الخارج^(١).

أدلة من منع الصلاة داخل الكعبة:

استدل هذا الفريق بالقرآن والسنة.

فمن القرآن

قوله تعالى «وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ»^(٢).

وجه الدلالة من الآية

معنى قوله «شطره» أى قبالاته، ومن صلى فى جوف الكعبة لم يقابل شطرها لأنه يكون مستقبلاً للبعض، مستدبراً للبعض، ولا تحصل كلها قبالاته إلا أن يكون خارجاً عنها، وإنما جاز ذلك فى النافلة لأن استقبال الكعبة فيها غير واجب^(٣).

ومن السنة

١- ما رواه البخارى عن ابن عباس قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم أبى أن يدخل البيت وفيه الآلهة فأمر بها فأخرجت فأخرجوا

ج ١ ص ٣٩٧، ج ٣ ص ٣٦٥، إعلام الساجد ص ٩١ نيل الأوطار ج ٢ ص ١٤١.

(١) راجع البدائع ج ١ ص ٣٤٧، إعلام الساجد ص ٩١.

(٢) البقرة/ ١٥٠.

(٣) راجع كتاب الجامع لابن بركة العماني ج ١ ص ٤٨٩.

صورة ابراهيم واسماعيل فى أيديهما الأزلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتلهم الله أما والله قد علموا إنهما لم يستقسما بها قط فدخل البيت فكبر فى نواحيه ولم يصل فيه»^(١).

٢- ما روى عن ابن عباس عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فى الكعبة فسبح وكبر ودعا الله عز وجل واستغفر ولم يركع ولم يسجد»^(٢).

٣- ما روى عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا فى نواحيه كلها، ولم يصل فيه شيئاً حتى خرج، فلما خرج صلى ركعتين وقال: «هذه القبلة»^(٣).

٤- ما روى عن عبد الله بن عباس أن الفضل بن عباس أخبره أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل البيت ولم يصل، ولكنه لما خرج صلى عند باب البيت ركعتين^(٤).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث

دللت هذه الأحاديث على عدم جواز الصلاة فى داخل الكعبة فقول النبى صلى الله عليه وسلم حين صلى خارجاً عن الكعبة «إن هذه قبلة» دليل

(١) أخرجه البخارى فى الحج باب من كبر فى نواحي الكعبة ج ١ ص ٢٧٩، وأبو داود فى الحج باب فى دخول الكعبة ج ٢ ص ٢١٤ (٢٠٢٧).
(٢) أخرجه أحمد فى مسنده ج ٣ ص ٢٢٧ (١٧٩٥) (١٨٠١) (١٨١٩).
(٣) أخرجه أحمد فى مسنده ج ٥ ص ٢٠٨ (٢١٥٦١).
(٤) أخرجه الهيثمى فى مجمع الزوائد باب الصلاة فى الكعبة ج ٣ ص ٢٩٣ وقال رجال أحمد رجال الصحيح.

على ذلك^(١).

ثم استدلوا على جواز صلاة النافلة داخل الكعبة بما استدل به الفريق الأول من حديث ابن عمر السابق^(٢).

المنافسة

ناقش من أجاز الصلاة أدلة من منع فقالوا: تقدم رواية بلال على أسامة لعدة وجوه:

أحدهما: أنها مثبتة والمثبت مقدم على النافي لزيادة علمه.

الثاني: أن روايتها أكثر والكثرة من باب الترجيح في الرواية، فقد روى الصلاة في البيت عن بلال جماعة كثيرة، منهم أسامة، وعمر بن الخطاب، وجابر، وعثمان بن طلحة من طرق ذكرها الطحاوي في شرح معاني الآثار.

الثالث: اضطراب الرواية الثانية فروى أحمد في مسنده عن ابن عمر «أخبرني أسامة بن زيد: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارينين، وروى الدارقطني في سننه عن ابن عباس: أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت وصلى فيه ركعتين^(٣)».

الرابع: أن ابن عباس استند في نفيه تارة إلى أسامة وتارة إلى أخيه

(١) راجع نيل الأوطار للشوكاني ج ٢ ص ١٤١.

(٢) راجع حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٢٨.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ج ٢ ص

الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة.

الخامس: أن بلال كان حاضراً الواقعة فخبّره أولاً بالتقديم^(١).

وقال الدلحاوي في شرح المعاني: قول النبي صلى الله عليه وسلم «هذه القبلة» يحتمل أن يكون أراد به، هذه القبلة التي يصلي إليها أمامكم الذي تأتمون به، وعندها يكون مقامه فأراد بذلك تعليمهم ما أمر الله عز وجل به من قوله «واتخذوا من مقام إبراهيم صلى»^(٢)، وليس في ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها دليل على أنه لا يجوز الصلاة فيها^(٣).

ومن الفقهاء من جمع بين الأحاديث المثبتة والنافية للصلاة فقال: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فاشتغل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ولأن باغلاق الباب تكوّن الظلمة مع احتمال أنه يحجب عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه، ويحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته، فاستصحب النفي لسرعة رجوعه، وبلال لم يرغب فأخبر عما شاهد.

وقال ابن حبان الأشبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال: لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال، يجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة وابن عمر أثبتها وأسند إثباته إلى بلال وإلى

(١) راجع شرح فتح القدير ج ٢ ص ١١٠، اعلام الساجد ص ٩١، فتح الباري ج ٣ ص ٣٦٧، نيل الأوطار ج ٢ ص ١٤٢.

(٢) البقرة/ ١٢٥.

(٣) راجع شرح معاني الآثار للطحاوي ج ١ ص ٣٨٩.

أسامة أيضاً فإذا حمل الخبر على ما وصنفنا بطل التعارض، ورد: بأن دخوله كان في سفر واحد لا في سفرين.

وقال ابن الهمام: يمكن الجمع بين رواية بلال وابن عباس بأنه صلى الله عليه وسلم دخلها يوم النحر فلم يصل، ودخلها من الغد فصلى، وذلك في حجة الوداع يؤيده ما رواه الدارقطني^(١) بإسناد حسن عن ابن عمر، فيحمل حديث ابن عباس عليه^(٢).

أما الفريق المانع للصلاة داخل الكعبة فقد أول حديث ابن عمر على جواز صلاة النفل فقط^(٣).

الرأي الرابع

ما ذهب إليه الفريق الثاني من عدم جواز الصلاة المفروضة داخل الكعبة دون النافلة، لأن الله سبحانه وتعالى أمر القائم إلى الصلاة باستقبال الكعبة وفي أمره باستقبالها نهى عن استدبارها، واستدبار بعضها، فالزم المتعبد استيعاب جميع الكعبة والاستقبال على قدر طاقتة، والمصلي في الكعبة قد ترك شيئاً من الكعبة مع قدرته على استقبالها، ولو سمي المتوجه إلى بعضها مستقبلاً للكعبة لسمى المستدير لبعضها مستديراً للكعبة.

أما الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمنع تارة وبالإثبات أخرى فيمكن الجمع بينها، بأن الأحاديث المثبتة لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم كانت في صلاة النفل وهذا ما رجحه الإمام مالك.

(١) بلفظ: دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت، ثم خرج وبلال خلفه فقلت لبلال: هل صلى؟ قال لا، قال: فلما كان الغد دخل فسألت بلالاً هل صلى؟ قال: نعم صلى ركعتين استقبال الجذعة وجعل السارية الثانية عن يمينه. (أخرجه الدارقطني في سننه باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة ج ٢ ص ٥١).

(٢) راجع شرح فتح القدير لابن الهمام ج ١ ص ١١٠، اعلام الساجد ص ٩٢، فتح الباري ج ٣ ص ٣٦٧، نيل الأوطار ج ٢ ص ١٤١: ١٤٢.

(٣) راجع حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٢٨، كتاب الجامع ج ١ ص ٢٨٩.

المبحث الثاني

حكم الصلاة بمكة في الأوقات المنهى عنها

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة بمكة في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها على قولين.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والزيدية وبعض الإباضية إلى النهي عن الصلاة في الأوقات المنهى عنها دون تفريق بين صلاة في مكة أو غيرها من البلاد إلا أن الحنفية جعلوا الأوقات المنهى عن الصلاة فيها خمسة^(١).

وذهب الشافعية والحنابلة والإمامية وبعض الإباضية إلى جواز الصلاة للطواف في الليل والنهار بمكة ووافقهم الظاهرية في ذلك بشرط عدم تعمد تأخير الصلاة في الأوقات المنهى عنها^(٢).

(١) راجع الاختيار لتعليل المختار لابن مودود الموصلى ج ١ ص ٤٠، تحفة الفقهاء للسمرقندى ج ٢ ص ١٠٦ ط دار الكتب العلمية، البدائع ج ١ ص ٣٦١، ج ٢ ص ٧٤٢، شرح معاني الآثار للطحاوى ج ٢ ص ١٨٧، الباب فى شرح الكتاب ج ١ ص ٨٩ المكتبة العلمية، سبل السلام ج ١ ص ١٨٨، جواهر الإكليل للزهرى ج ١ ص ٣٤، مقدمات ابن رشد ج ١ ص ٧٤، بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ١٢٣، البحر الزخار لابن المرتضى ج ٢ ص ١٦٦ شرح كتاب النيل وشفاء العليل لمحمد بن يوسف أطفيش ج ٢ ص ٢١.

(٢) راجع المذهب للشيرازى ج ١ ص ١٣١، الحاوى الكبير ج ٢ ص ٢٧١، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٤٢١، نهاية المحتاج للرملى ج ١ ص ٣٨٧، اعلام الساجد للزركشى ص ١٠٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٥٧، شرح الزركشى على مختصر الخرقي للزركشى ج ٣ ص ٢٠٣، ج ٢ ص ٤٩ ط أولى مكتبة العبيكان، الرياض، المنقح ص ٣٥، المحلى ج ٣ ص ٣٦، ج ٧ ص ١٨١، اللعة الدمشقية لمحمد جمال العاملى ج ١ ص ١٨٥، شرح كتاب النيل ج ٢ ص ٢١.

الأدلة

استدل المذهب الأول بالأدلة الآتية:

ما روى عن عقبة بن عامر «ثلاث ساعات كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن، وإن نقبر فيهن موتانا، حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة^(١) حتى تميل الشمس، وحين تتضيف للغروب حتى تغرب»^(٢).

وروى عن نافع أن عبد الله رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها^(٣) وروى الصنابحي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وقال: إنها تطلع بين قرني شيطان يزيناها في عين من يعبدها حتى يسجد لها فإذا ارتفعت فارقتها فإذا كانت عند قائم الظهيرة قارنها فإذا مالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها، فلا تصلوا في هذه الأوقات^(٤).

(١) الظهيرة: شدة الحر. وقائمه: هو البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الأرض. وقوله تتضيف أى: تميل، ومنه الضيف تقول: أضفت فلانا إذا أملت عليه إليك وأنزلته عنك. (راجع لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٢٧٦٩، ٢٦٢٥، ٢٦٢٦، مختار الصحاح للرازي باب الراء فصل الضاد ص ١٧٥، باب الفاء فصل الضاد ص ٣٢٦ ط عيسى الحلبي).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ج ٣ ص ٢٠٨ رقم ٣١٩٢، وابن ماجه في سننه باب ما جاء في الأوقات التي لا يصلى فيها على الميت ولا يدفن ج ١ ص ٤٨٦ رقم ١٥١٩، وابن حبان في الاحسان ج ٤ ص ٤١٣ رقم ١٥٤٦، والدارمي في سننه باب أى ساعة يكره فيها الصلاة ج ١ ص ٣٣٣.

(٣) رواه البخارى في الحج باب الطواف بعد الصبح والعصر ج ١ ص ٢٨٢، والترمذى في سننه باب ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر ج ١ ص ٣٤٣ (١٨٣).

(٤) أخرجه ابن ماجه في باب ما جاء في الساعات التي تكره فيها الصلاة ج ١ ص ٣٩٧ (١٢٥٣) واسناده مرسل ورجاله ثقات، والترمذى في باب كراهية الصلاة بعد العصر ج ١ ص ٣٤٤.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات من غير فصل، فهو على العموم والاطلاق، ونبه على معنى النهي، وهو طلوع الشمس بين قرني الشيطان، وذلك لأن عبدة الشمس يعبدون الشمس ويسجدون لها عند الطلوع تحية لها وعند الزوال لاستتمام علوها، وعند الغروب وداعا لها فيجيب الشيطان فيجعل الشمس بين قرنيه ليقع سجودهم نحو الشمس له، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات، لئلا يقع التشبه بعبدة الشمس وهذا المعنى يعم المصلين أجمع فقد عم النهي بصيغته ومعناه فلا معنى للتخصيص^(١).

واستدل المذهب الثاني بالأدلة الآتية:

أولاً من السنة: ما روى عن جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٢).

ما روى عن أبي زر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) راجع تحفة الفقهاء للسمرقندي ج ٢ ص ١٠٧، البدائع للكاساني ج ٢ ص ٧٤٣، الاختيار لابن مودود ج ١ ص ٤١، شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٧، مقدمات ابن رشد ج ١ ص ٧٤، البحر الزخار ج ٢ ص ١٦٦: ١٦٧.
(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب المناسك باب الطواف بعد العصر ج ٢ ص ١٨٠ (١٨٩٤)، والترمذي في كتاب الحج باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف (٨٦٨) وقال حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب المناسك باب إباحة الطواف في كل الأوقات ج ٢ ص ٤٠٧ (٣٩٤٦)، والدارقطني في سننه ج ٢ ص ٢٦٦، وابن ماجه في كتاب الإكامة باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت (١٢٥٤)، وعبد الرزاق في باب الطواف بعد العصر والصبح (٩٠٠٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه ج ٤ ص ٢٥٧ رقم (١)، وابن حبان في الإحسان ج ٤ ص ٤٢١ (١٥٥٣)»

يقول «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس إلا بمكة»^(١).

وجه الدلالة من هذين الحديثين:

هذان الحديثان صريحان في جواز الصلاة في أى ساعة من الليل أو النهار وذلك لما فيه من زيادة فضل الصلاة في تلك الأماكن فلا تكره بحال^(٢).

ثانياً: من القياس

نقاس الصلاة في هذه الأوقات على الطواف فكما أن الطواف جائز في هذه الأوقات بإتفاق وكذلك الصلاة لأن الطواف صلاة بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم «الطواف بالبيت صلاة»^(٣).

المنافسة

ناقش المذهب الأول أدلة المذهب الثاني فقالوا إن ما ذكر من الصلاة في الأحاديث التي تدل على عدم الكراهة لا يقبل في معارضة المشهور^(٤) وأنه لا حجة في هذه الآثار لأن ما أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها،

(١) أخرجه الدارقطني في الحج ج ٢ ص ٢٦٥ (١٣٦)، والهيتمي في مجمع الزوائد باب الصلاة بمكة في كل الأوقات ج ٢ ص ٢٢٨ وقال رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن المؤمل المخزومي ضعفه أحمد وغيره ووثقه ابن معين في رواية وابن حبان وثقه أيضاً، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) راجع المذهب للشيرازي ج ١ ص ١٣١، الحاوي الكبير ج ٢ ص ٢٧٤، نهاية المحتاج للرملي ج ١ ص ٣٨٧، إعلام الساجد للزركشي ص ١٠٥، المحلى لابن حزم ج ٣ ص ٣٦: ٣٧، ج ٧ ص ١٨١.

(٣) راجع المذهب للشيرازي ج ١ ص ١٣١.

(٤) راجع البدائع ج ٢ ص ٧٤٣.

وأمر بنى عبد المطلب، أو بنى عبد مناف أن لا يمنعوا أحدا من الطواف والصلاة: هو الطواف على سبيل ما ينبغي أن يطاف، والصلاة على سبيل ما ينبغي أن تصلى، فأما ما سوى ذلك فلا.

ألا ترى أن رجلا لو طاف بالبيت عريانا، أو على غير وضوء، أو جنباً، أن عليهم أن يمنعوه من ذلك، لأنه طاف على غير ما ينبغي الطواف عليه. وليس ذلك بداخل فيما أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يمنعوا منه من الطواف، فكذا قول «لا تمنعوا أحدا يصلى» هو على ما قد أمر أن يصلى عليه من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة فى الأوقات التى قد أبيحت الصلاة فيها، فأما ما سوى ذلك فلا.

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم نهياً عاماً، عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها ونصف النهار، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب الشمس، وتواترت بذلك الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

وذكر ابن أبى شيبة فى مصنفه فيما أفرد فى الرد على أبى حنيفة فى الجواز آثاراً فى ذلك. منها: ما رواه عن عطاء قال: رأيت ابن عمر طاف بالبيت بعد الفجر وصلى ركعتين قبل طلوع الشمس. وعن عطاء أيضاً قال: رأيت ابن عمر وابن عباس طافا بعد العصر وصليا.

وعن ليث عن أبى سعيد أنه رأى الحسن والحسين قدما مكة فطافا بالبيت بعد العصر وصليا. وعن الوليد بن جميع عن أبى الطفيل أنه كان

(١) راجع شرح معانى الآثار للطحاوى ج ٢ ص ١٨٦.

يطوف بعد العصر ويصلى حتى تصفر الشمس. وعن عطاء: رأيت ابن عمر وابن الزبير طافا بالبيت قبل صلاة الفجر ثم صليا ركعتين قبل طلوع الشمس^(١).

ففى هذه الآثار كلها دليل على جواز الصلاة فى حرم مكة فى جميع الأوقات.

الرأى الراجع

ومما سبق من آراء وما ورد عليها من أدلة أرى ترجيح الرأى القائل بعدم جواز الصلاة فى مكة فى الأوقات المنهى عن الصلاة فيها وهى: عند طلوع الشمس، وعند غروبها، ونصف النهار لأن هذه الأوقات تمنع من قضاء الصلوات الفائتات، فبذلك جاءت السنة عن النبى صلى الله عليه وسلم حين ترك قضاء الصبح التى نام عنها إلى ارتفاع الشمس وبياضها، وإذا كان ما ورد عن النبى ينهى عن قضاء الفرائض الفائتات، فهو عن الصلوات للطواف انتهى.

(١) روى هذه الآثار ابن أبى شيبة فى مصنفه باب فى الطواف بالبيت بعد العصر وبعد الصبح ج ٤ ص ٢٥٧، ورواها عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عباس وابن الزبير وابن عمر رقم ٩٠٠٥، ٩٠٠٧ ج ٥ ص ٦٢، ورواها الهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٤٥ عن أبى شعبة عن الحسن والحسين ثم قال أبى شعبة هذا هو البكرى ولم أجد من ترجمة.

المبحث الثالث

حكم صلاة الجماعة

اختلف الفقهاء فى حكم صلاة الجماعة فذهب بعض الحنفية والحنابلة والظاهرية إلى وجوب^(١) صلاة الجماعة وبه قال عطاء والأوزاعى وأبو ثور^(٢).

وذهب المالكية وبعض الشافعية والكرخى من الحنفية والزيدية والامامية إلى أنها سنة مؤكدة وبه قال الثورى^(٣).

وذهب بعض الشافعية: إلى أنها فرض كفاية للرجال البالغين العقلاء الأحرار المستورين المقيمين، وهو قول ابن رشد من المالكية^(٤).
وسبب اختلافهم:

تعارض مفهوم الآثار الواردة فى ذلك.

-
- (١) تنبيه: يجب التنبيه على أن الحنفية فرقوا بين الواجب والفرض فالواجب عندهم هو ما ثبت بدليل ظنى فيه شبهة والفرض: ما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه، أما جمهور الفقهاء فالواجب والفرض بمعنى واحد لا فرق بينهما فهو: ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه.
- (٢) راجع بدائل الصنائع للكاسانى ج ١ ص ٤٢٢، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ١ ص ٥٥٢، المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ١٧٦، معونة أولى النهى لابن النجار ج ٢ ص ٩٥، شرح منتهى الإرادات ص ٢٥٩، المقنع ص ٣٥، نيل المأرب ج ١ ص ١٧٠، المحلى لابن حزم ج ٤ ص ١٨٨.
- (٣) راجع بدائع الصنائع ج ١ ص ٤٢٢، حاشية الدسوقي لمحمد عرفة الدسوقي ج ١ ص ٣١٩ ط دار الفكر بداية المجتهد ونهاية المقتصد لمحمد بن القزطبى ج ١ ص ١٧١، الفواكه الدوانى لأحمد بن غنيم النفراوى ج ١ ص ٢٤١ مطبعة دار المعرفة ببيروت، الأم للشافعى ١ ص ١٣٦، الأحكام السلطانية ص ١٠٠، المهذب للشيرازى ج ١ ص ١٣١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٢٩، الحاوى الكبير ج ٢ ص ٢٩٧، حاشية شرح الأزهار ج ١ ص ٢٨٠، البحر الزخار ج ٢ ص ٢٩٨، الروضة الندية ج ١ ص ١١٦، اللعة الدمشقية ج ١ ص ٣٧٧.
- (٤) راجع حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣١٩، الفواكه الدوانى ج ١ ص ٢٤١، المهذب ج ١ ص ١٣١، نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٥.

الأدلة

استدل الفريق الأول بالكتاب والسنة.

فأما الكتاب

فقوله تعالى «وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ»^(١).

وجه الدلالة من الآية

ان صلاة الجماعة لو لم تكن واجبة لرخص فيها حالة الخوف ولم يجز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها^(٢).
وقال تعالى «وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ»^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآية:

أمر الله تعالى بالركوع مع الراكعين، وذلك يكون في حالة المشاركة في الركوع فكان أمرا بإقامة الصلاة بالجماعة ومطلق الأمر لوجوب العمل^(٤).

وأما السنة:

فما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «والذى نفسى بيده لقد هممت أن أمر بحطب ليحطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة

(١) النساء/ ١٠٢.

(٢) راجع المغنى ج ١ ص ١٧٦.

(٣) البقرة/ ٤٣.

(٤) راجع البدائع ج ١ ص ٤٢٣.

فأحرق عليهم بيوتهم»^(١).

وجه الدلالة من الحديث

فى الحديث وعيد شديد لا يلحق إلا بترك الواجب، وفيه ما يدل على أنه أراد الجماعة، لأنه لو أراد الجمعة لما هم بالتخلف عنها^(٢).

وما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال «أتى النبى صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال: يا رسول الله ليس لى قائد يقودنى إلى المسجد فسأله أن يرخص له أن يصلى فى بيته فرخص له. فلما ولى دعاه فقال: تسمع النداء بالصلاة؟ قال: نعم. قال: فأجب^(٣).

وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من سمع المنادى فلم يمنع من اتباعه عذر - قالوا: وما العذر؟ قال: خوف أو مرض لم تقبل منه الصلاة التى صلى»^(٤).

(١) أخرجه البخارى فى الجماعة: باب وجوب صلاة الجماعة جـ ١ ص ١١٩، جـ ٤ ص ٢٤٨ باب اخراج الخصوم وأهل الريب، ومسلم فى المساجد ومواضع الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة (٦٥١)، ومالك فى الموطأ فى صلاة الجماعة: باب فضل صلاة الجماعة ص ١١٥، وأبو داود فى التشديد فى ترك الجماعة جـ ١ ص ١٥٠ (٥٤٨)، وابن ماجه فى الصلاة باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة جـ ١ ص ٢٥٩ (٧٩١)، والنسائى فى الامامة باب التشديد فى التخلف عن الصلاة جـ ١ ص ٢٩٧ (٩٢١)، والترمذى فى باب من يسمع النداء ولم يجب جـ ١ ص ٤٢٢ (٢١٧) والدارمى فى سننه جـ ١ ص ٢٩٢.

(٢) راجع حاشية رد المحتار لابن عايدى جـ ١ ص ٥٥٢، البدائع جـ ١ ص ٤٢٣، المغنى جـ ٢ ص ١٧٦، شرح منتهى الإرادات جـ ١ ص ٢٥٩.

(٣) أخرجه مسلم فى المساجد باب إتيان المسجد على من سمع النداء جـ ٢ ص ٦٢٥ (٦٥٣) وابن ماجه فى سننه باب التغليظ فى التخلف عن الجماعة جـ ١ ص ٢٦٠ (٧٩٢)، والهيثمى فى مجمع الزوائد ومنبع الفوائد جـ ٢ ص ٤٢، وأبو داود فى التشديد فى ترك الجماعة جـ ١ ص ١٥١ (٥٥٤) والدارقطنى فى سننه باب الحث على صلاة الجماعة والأمر بها بلفظ مخالف جـ ١ ص ٣٨١ والنسائى فى الامامة باب المحافظة على الصلوات الخمس جـ ١ ص ٢٩٧ (٩٢٢).

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه باب التشديد فى ترك الجماعة جـ ١ ص ١٥١، وابن ماجه

وجه الدلالة من الحديثين:

فى الحديث الأول لم يرخص النبى صلى الله عليه وسلم للأعمى الذى لم يجد قائدا فغيره أولى، وفى الحديث الثانى تصريح بعدم ترك الجماعة إلا لعذر فدل على وجوبها^(١).

وقد واطببت الأمة من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا عليها وانكرت على تاركها، والمواظبة على هذا الوجه دليل الوجوب.

أدلة الشريعة الثانى:

من السنة

ما روى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد (أى الفرد) بسبع وعشرين درجة». وفى رواية «بخمسة وعشرين درجة»^(٢).

= بلفظ «من سمع النداء فلم يأت، فلا صلاة له إلا من عذر» فى الصلاة ج ١ ص ٢٦٠ (٧٩٣).

(١) راجع المغنى ج ٢ ص ١٧٧، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٢٥٩، معونة أولى النهى لابن النجار ج ٢ ص ٩٧، المحلى لابن حزم ج ٤ ص ١٨٩.

(٢) أخرجه البخارى فى الأذان باب فضل صلاة الجماعة ج ١ ص ١١٩، ومسلم باب فضل صلاة الجماعة ج ٢ (٦٥٠)، والترمذى فى فضل صلاة الجماعة ج ١ ص ٤٢٠ (٢١٥)، والطبرانى فى المعجم الصغير ج ١ ص ١٢٦ ط دار الكتب العلمية، ومالك فى الموطأ باب فضل صلاة الجماعة ص ١١٥، ورواه أبو داود: بلفظ «الصلاة فى جماعة تعدل خمسا وعشرين صلاة»، عن أبى سعيد الخدرى ج ١ ص ١٥٣ باب فضل المشى إلى الصلاة (٥٦٠). وابن ماجه فى سننه ج ١ ص ٢٥٩ (٧٨٩)، والنسائى فى الإمامة باب فضل الجماعة ج ١ ص ٢٩٤ (٩١٢). والدارسى فى سننه ج ١ ص ٢٩٣.

وجه الدلالة من الحديث:

جعل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة لإحراز الفضيلة وذلك آية السنن فكانه قال: صلاة الجماعة أكمل من صلاة الفرد والكمال إنما هو شئ زائد على الإجزاء^(١).

ولا منافاة بين الرواية الأولى والثانية لأن القليل فى قوله «بخمسة وعشرين لا ينافى الكثير من قوله «بسبع وعشرين»، أو أنه أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر عنها، أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين، أو أن الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعده.

وحكمة كونها بسبع وعشرين: أن الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فقد حصل لكل فرد من الثلاثة عشرة فالجملة ثلاثون وكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة تضرب فى ثلاثة بسبعة وعشرين، والله سبحانه وتعالى يعطى كل فرد ما للجماعة فصار لكل سبعة وعشرون، وحكمة أخرى: أن أقل الجماعة اثنان: أن الله سبحانه وتعالى يعطيها بمنه وكرمه ما يعطيه للثلاثة^(٢).

أدلة الفريق الثالث القائل بأنها فرض كفاية للرجال البالغين العقلاء الأحرار من المستورين المقيمين.

(١) البدائع ج ١ ص ٤٢٢، اسهل المدارك للكشناوى ج ١ ص ١٤٧، دار الكتب العلمية، الفواكه الدوانى للنفراوى ج ١ ص ٢٤١ المذهب للشيرازى ج ١ ص ١٣١، نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٣، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢٩٩، البحر الزخار ج ٢ ص ٢٨٠، شرح الأزهري ج ١ ص ٢٨٠.
(٢) نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٤.

من السنة:

ما روى عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما من ثلاثة في قرية أو بلد لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة فإن الذنب يأكل من الغنم القاصية»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على أن صلاة الجماعة فرض كفاية فلو حضر الجماعة طائفة يسيره من أهل بلدة حصلت الجماعة ولا إثم على المتخلفين^(٢).

المناقشة

ناقش المذهب الثاني - القائل بأن صلاة الجماعة سنة - أدلة المذهب

الأول - القائل بالوجوب - فقالوا:

الجواب عن قوله تعالى «وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة» فالمراد به تعليم صلاة الخوف، وبيانها عند ملاقات العدو، لأن ذلك أبلغ في حراستهم، لأنهم لوصلوا منفردين اشتغل كل واحد منهم بنفسه، فلم يؤمن سطوة العدو بهم عند انتهاز الفرصة منهم لشغلهم، ولو أمروا أن يصلوا معاً لأدى ذلك إلى الخفر بهم وأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يفترقوا فريقين فيصلى بفريق ويحرسهم فريق فلم يكن في الآية دليل على وجوب الجماعة^(٣).

(١) رواه أبو داود في باب التشديد في ترك الجماعة ج ١ ص ١٥٠ (٥٤٨) والنسائي في الإمامة باب التشديد في ترك الجماعة ج ١ ص ٢٩٦ (٩٢٠) وصححه ابن حبان والحاكم.

(٢) راجع المذهب ج ١ ص ١٣١، نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٥، مغنى المحتاج ج ١ ص ٢١٩.

(٣) راجع الحاوي الكبير ج ٢ ص ٣٠١.

رأى الجراب عن ماورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم فنقل:
 أولاً: حديث «لقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام» ورد في قوم منافقين
 يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرأى أقوله صلى الله عليه وسلم في صدر
 الحديث «اتل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة النحر». فالسياق
 يؤيد، ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وإنما هم يتحرقهم ولو كان
 واجباً لما عفا عنهم.

ثانياً: الحديث ورد مورد الزجر وحقيقته غير مراده وإنما المراد
 المبالغة يرشد إلى ذلك وعيدهم بعقوبة لا يعاقبها إلا الكفار وقد انعقد الإجماع
 على منع عقوبة المسلمين بذلك.

ثالثاً: ليس في الحديث دليل على الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم
 هم بالتوجه إلى المتخلفين ولو كانت الجماعة فرضاً لما تركها.

رابعاً: أن فريضة الجماعة كانت واجبة في أول الأمر ثم نسخت وبدل
 على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد لأن
 الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل.

وأجيب عن حديث الأعمى: بأن قول الرسول «لا أجد لك رخصة»
 معناه: لا تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها لا الإيجاب على
 الأعمى لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعبدان بن مالك في تركها، أو
 أن النبي صلى الله عليه وسلم علم منه أنه يمشى بلا قائد لحذقه وذكائه كما
 هو مشاهد في بعض العميان ولا بد من هذا التأويل لقوله تعالى «لنيس غلى

الأعمى حَرَجَ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ»^(١) وفي أمر الأعمى بحضور الجماعة مع عدم القائد غاية الحرج ولا يقال الآية خاصة بالجهاد لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

فالاستدلال بحديث أبي هريرة وحديث الأعمى على وجوب مطلق الجماعة فيه نظر وغاية ما في ذلك وجوب حضور جماعة النبي صلى الله عليه وسلم ومسجده لسامع النداء ولو كان الواجب مطلق الجماعة لقال في المتخلفين أنهم لا يحضرون جماعته ولا يجمعون في منازلهم.

وأجيب عن حديث ابن عباس «من سمع المنادي» بأن المراد لا صلاة كاملة على أن في إسناده يحيى بن أبي حية المعروف بأبي جناب وهو ضعيف ومدلس^(٢).

الرأي الرابع

وبعد ذكر الآراء وأدلتها وما ورد على بعضها نقول: إنه قد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وإبقاء الأحاديث الدالة على الوجوب على ظاهرها من دون تأويل فيه إهدار للأدلة القاضية بعدم الوجوب وهو لا يجوز فأعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من السنن المؤكدة التي لا يتركها إلا محروم من الفضل وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من توضأ فأحسن الوضوء ثم راح فوجد

(١) النور/ ٦١.

(٢) راجع حاشية بن عابدين ج ١ ص ٥٥٤، الحاوي الكبير ج ٢ ص ٣٠١، نهاية المحتاج ج ٢ ص ١٣٩، سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني ج ٢ ص ٤٠٩، نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني ج ٣ ص ١٢٣.

الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً»^(١) فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم أجر المنفرد الذي سبقته الجماعة كأجر المجمع.

إعادة صلاة الجماعة في الحرمين

اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. على كراهة إعادة صلاة الجماعة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى، لنلا يتوانى الناس في حضور الجماعة مع الإمام الراحل فيها إذا أمكنهم الصلاة في جماعة مع غيره^(٢).

وقد ذكر العلامة السندی في رسالة له أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متعددون وجماعة مترتبة مكروه اتفاقاً.

ونقل عن بعض مشايخ الحنفية إنكاره صريحاً حين حضر موسم الحج بمكة سنة ٥٥١هـ منهم الشريف الغزنوي وذكر أنه أفتى بعض مشايخ المالكية بعدم جواز ذلك على مذاهب العلماء الأربعة، ونقل إنكار ذلك أيضاً عن جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضروا الموسم سنة ٥٥١هـ^(٣).

-
- (١) أخرجه أبو داود في باب من خرج يريد الصلاة فسبق بها ج ١ ص ١٥٤ رقم ٥٦٤، والنسائي في الإمامة باب حد إدراك الجماعة ج ١ ص ٢٩٨ (٩٢٨)، والبيهقي في السنن الكبرى باب من خرج يريد الصلاة فسبق بها ج ٣ ص ٦٩.
- (٢) راجع حاشية رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين ج ١ ص ٥٥٣، المدونة الكبرى للإمام مالك ج ١ ص ٨٩، الام للشافعية ج ١ ص ١٣٦، نهاية المحتاج للرملي ج ٢ ص ١٤١، المقنع ص ٣٦.
- (٣) راجع حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ١ ص ٥٥٣، فتح العلي المالک لمحمد عليش ج ١ ص ١٣٥ مطبعة مصطفى الحلبي ط الأخيرة.

وإنهم اختلفوا في إعادة صلاة الجماعة في مسجد آخر حال قرأين:

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلى كراهة إعادة صلاة الجماعة في مسجد له إمام راتب أما إذا كان المسجد ليس له أهل معنوم ويصلى فيه المارة ويستظلون فلا يكره تكرار الجماعة فيه، وهو قول سالم ابن عبد الله والليث والثوري والأوزاعي^(١).

وذهب الحنابلة إلى جواز أن يصلى القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه وبه قال عبد الله بن مسعود والنخعي وقتادة وإسحاق^(٢).

الأدلة

استدل المذهب الأول بالسنة والمعقول

فمن السنة

ما روى عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الأنصار لتشاجر بينهم فرجع وقد صلى في المسجد بجماعة، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فصلى بهم جماعة^(٣).

(١) راجع حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٥٥٢، البدائع ج ١ ص ٤١٨، فتح العلي المالك لمحمد عيش ج ١ ص ١٣٣، الزخيرة للقرافي ج ٢ ص ٢٧٠، بلغة السالك لأقرب المسالك للشيخ أحمد الصاوي ج ١ ص ١٥٢: ١٥٣ ط مصطفى الحلبي ط الأخيرة، الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٤٧، الأم للشافعي ج ١ ص ١٣٦، نهاية المحتاج للرملي ج ٢ ص ١٤١.

(٢) راجع المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ١٨٠، المقنع ص ٣٦.

(٣) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد عن أبي بكر بلقفل «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فرج الناس قد صلوا فقال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم» ثم قال رجاله ثقات (راجع مجمع الزوائد للهيتمي ج ٢ ص ٥٥).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على كراهة تكرار الجماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة لأنه لو لم يكره ذلك لما تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع علمه بفضل الجماعة في المسجد وقد روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا فاتتهم الجماعة صلوا في المسجد فرادى^(١).

ومن المعقول

ان التكرار يؤدي إلى نزائل الجماعة لأن الناس إذا علموا أنهم تفوتهم الجماعة فيستعجلون فتكثر الجماعة، وإذا علموا أنهم لا تفوتهم يتأخرون فتقل الجماعة، وتقليل الجماعة مكروه بخلاف المساجد التي على قوارع الطرق لأنها ليست لها أهل معروفون، فأداء الجماعة فيها مرة بعد أخرى لا يؤدي إلى تقليل الجماعات، وبخلاف ما إذا صلى فيه غير أهله لأنه لا يؤدي إلى تقليل الجماعة لأن أهل المسجد ينتظرون الصلاة مع إمام المسجد، ولأن حق المسجد لم يقض بعد لأن قضاء حقه على أهله^(٢).

ادلة المذهب الثاني:

من السنة

١- ما روى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بجماعة في المسجد فلما فرغ من صلاته دخل رجل وأراد أن يصلى وحده، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتصدق على هذا

(١) البدائع ج ١ ص ٤١٩، حاشية رد المحتار لابن عابدين ج ١ ص ٥٥٣، الزخيرة

للقرافي ج ٢ ص ٢٧٢.

(٢) البدائع ج ١ ص ٤١٩.

الرجل فقال أبو بكر رضى الله عنه أنا يا رسول الله فقام وصلى معه»^(١).

وجه الدلالة من الحديث

فى هذا الحديث أمر النبى صلى الله عليه وسلم بتكرار الجماعة وما كان النبى صلى الله عليه وسلم ليأمر بالمكروه، ولأن قضاء حق المسجد واجب كما يجب قضاء حق الجماعة، حتى أن الناس لوصلوا بجماعة فى البيوت وعطلوا المساجد أثموا وخوصموا يوم القيامة بتركهم قضاء حق المسجد، ولوصلوا فرادى فى المسجد أثموا بتركهم الجماعة^(٢).

٢- ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم «صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة» وفى رواية «سبع وعشرين»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

الحديث يدل على أفضلية صلاة الجماعة فهو عام لكل جماعة سواء كانت فى المسجد الذى له إمام راتب أو فى مسجد بنى على ظهر الطريق.

ومن القياس:

فكما أنه لا يكره إعادة صلاة الجماعة فى مساجد قوارع الطرق فكذلك فى المساجد التى لها إمام معلوم^(٤).

(١) أخرجه أبو داود فى سننه باب فى الجمع فى المسجد مرتين عن أبى سعيد الخدرى ج ١ ص ١٥٧ رقم ٥٧٤، والبيهقى فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٤٥ وقال: رجاله رجال الصحيح، والدارقطنى فى سننه باب إعادة صلاة الجماعة ج ١ ص ٢٧٦ عن أنس، والترمذى فى سننه باب ما جاء فى الجماعة فى مسجد قد صلى فيه ج ١ ص ٤٢٧ (٢٢٠) وقال حديث أبى سعيد حديث حسن، والدارمى فى سننه باب صلاة الجماعة فى مسجد قد صلى فيه مرة ج ١ ص ٣١٨، والبيهقى فى السنن الكبرى باب الجماعة فى مسجد قد صلى فيه ج ٣ ص ٧٠.

(٢) راجع نيل الأوطار للشوكانى ج ٣ ص ١٥١.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٨.

(٤) راجع المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ١٨٠.

المنافشة

ناقش المذهب الأول دليل المذهب الثاني فقالوا: لا حجة لهم في الحديث الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم «من يتصدق على هذا الرجل» لأنه أقر واحدا وهذا لا يكرهه، وإنما المكروه ما كان على سبيل التداعى والاجتماع، بل الحديث حجة عليهم لأنه لم يأمر أكثر من الواحد مع حاجتهم إلى إحراز الثواب، وما قالوه في حق المسجد غير سديد لأن حق المسجد على وجه يؤدي إلى تقبل الجماعة مكروه^(١).

وقيل: لعل هذا الرجل كان لا يحسن الصلاة فأمر من يعلمه كيف يصلى، أو كان في نفل أو خارج المسجد^(٢).

الرأى الراجع

وبعد ذكر الآراء وأدلتها أرى كراهة تكرار الجماعة في المساجد الثلاثة - المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى لأن هذه المساجد اختصت بخصائص دون سائر المساجد فلا يقاس عليها.

أما ما عدا المساجد الثلاثة فأرى ترجيح الرأى الثانى القائل بعدم الكراهة لتكرار الجماعة لعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة» أو «بسبع وعشرين».

(١) راجع البدائع ج ١ ص ٤١٩.

(٢) راجع الزخيرة للقرافى ج ٢ ص ٢٧٢.

المبحث الرابع

حكم الصلاة في الحرمين لغير سترة

اختلف العلماء في قطع الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي إذا صلى لغير سترة في المسجد الحرام والمسجد النبوي أوفى مسجد آخر. فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية وبعض الإباضية إلى أنه لا يقطع الصلاة شيء وأنه ليس عليه إعادة. وعلى ذلك إن صلى المصلي في المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو في مسجد آخر من غير سترة فلا بأس، ولا يحرم على الطائف المرور بين يدي المصلي سواء صلى لسترة أم لا، ولا خلاف بينهم في أن السترة^(١) مستحبة^(٢).

وذهب الظاهرية: إلى أنه يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة إلا أن تكون مضطجعة، وهو قول لأحمد وبعض الإباضية في غير مكة^(٣).

(١) السترة لغة: ما استترت به كائننا ما كان والمراد بها هنا أن تكون مثل مؤخرة الرجل وهو العود الذي في آخر الرجل، وقدر بثلاثي زراع وقيل بزراع طولا، وينبغي أن يكون في غلظ الاصبع وتحصل بأى شيء أقامه المصلي بين يديه. قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها، ومنع من يجتاز بقربه، والأفضل أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها، وسميت سترة لأنها تستر المار من المرور أي تحجبه. (راجع بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٥٧٠، سبل السلام للصنعاني ج ١ ص ٢٣٩ المدونة الكبرى ج ١ ص ١٠٨، المصباح المنير للفيومي كتاب السين ص ٢٦٦ ط دار المعارف).

(٢) راجع الحجة على أهل المدينة لمحمد الشيباني ج ١ ص ٢١٨ مطبعة عالم الكتب بيروت، حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ج ٢ ص ٢٥٤، المدونة ج ١ ص ١١٣، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٢٤٦؛ الفواكه الروائي ج ١ ص ٢٣٨، أسهل المدارك ج ١ ص ١٤٠، بداية المجتهد ج ١ ص ١٣٦، ٢٢٤ اعلام الساجد للزركشي ص ١٣٢، المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٤٤، شرح الأثر ج ١ ص ٢٧٦، كتاب الجامع ج ١ ص ٤٩١ شرح كتاب النيل ج ٢ ص ٨٤.

(٣) راجع المغني ج ٢ ص ٢٥٠، المحلى لابن حزم ج ٤ ص ٨، كتاب الجامع ج ١ ص ٤٩١ شرح كتاب النيل ج ٢ ص ٩٣.

الأدلة

استدل المذهب الأول بالأدلة الآتية

١- ما روى عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يقطع الصلاة شئ، وادرأوا ما استطعتم»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

الحديث يدل على أن الصلاة لا يقطعها شئ من أمام المصلى والأمر بالدفع فى قوله «ادرأوا ما استطعتم» وإن كان ظاهره الإيجاب إلا أن الفقهاء صرحوا بأنه للندب^(٢).

٢- ما روى عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده المطلب قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حىال الحجر والناس يمرون بين يديه»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

فى الحديث دلالة صريحة فى جواز الصلاة داخل الحرم دون أن يضع المصلى أمامه سترة لأن النبى صلى الله عليه وسلم صلى وليس بينه وبين الطواف سترة، والناس يكثرون بمكة لأجل قضاء نسكهم ويزدحمون فيها ولذلك سميت «بكة» لأن الناس يتباكرون فيها أى يزدحمون ويدفع بعضهم

(١) أخرجه داود فى باب من قال لا يقطع الصلاة شئ ج ١ ص ١٩١ (٧١٩)، والبيهقى فى مجمع الزوائد عن جابر بن عبد الله ج ٢ ص ٦٢، والدارقطنى فى سننه ج ١ ص ٣٦٨ فى باب صفة السهو فى الصلاة وأنه لا يقطع الصلاة شئ يمر بين يدي المصلى.
(٢) راجع بدائع الصنائع للكاسانى ج ٢ ص ٥٦٩، سبل السلام للصنعائى ج ١ ص ٢٤٣: ٢٤٥، المدونة ج ١ ص ١٠٩، كتاب الجامع ج ١ ص ٤٩١.
(٣) أخرجه داود فى الحج باب فى مكة ج ٢ ص ٢١١ (٢٠١٦).

بعضاً فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس^(١).

٣ - ما روى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال: أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى، فمررت بين يدي الصف فنزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت الصف فلم ينكر ذلك على أحد^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على عدم قطع الصلاة إذا مر أمام المصلي شيء وذلك لعدم إنكار أحد من المصلين على ما فعله ابن عباس^(٣).

٤ - ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وهي معترضة بين يديه فإذا سجد غمز رجلها فكفتها فإذا قام بسطتها»^(٤).

(١) راجع الحجة على أهل المدينة ج ١ ص ٢١٩، حاشية رد المحتار ج ١ ص ٦٣٥. المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٢٤٤.

(٢) أخرجه البخارى فى الحج باب حج الصبيان ج ١ ص ٣١٩، وفى باب سترة الإمام سترة من خلفه ج ١ ص ٩٦، ومسلم فى الصلاة باب سترة المصلي ج ٢ ص ٤١٧ (٥٠٤)، والترمذى فى باب لا يقطع الصلاة شيء ج ٢ ص ١٦٠ (٣٣٧)، ومالك فى الموطأ ص ١٣٣، وأبو داود فى باب من قال الحمار لا يقطع الصلاة ج ١ ص ١٩٠ (٧١٥)، والهيثمى فى مجمع الزوائد باب الصلاة إلى غير سترة ج ٢ ص ٦٣، والدرامى باب لا يقطع الصلاة شيء ج ١ ص ٣٢٩.

(٣) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ١٠٩. سبل السلام للصنعانى ج ١ ص ٢٤٠، المغنى ج ٢ ص ٢٤٤.

(٤) أخرجه البخارى فى الصلاة باب التطوع خلف المرأة، وباب من قال لا يقطع الصلاة شيء ج ١ ص ١٠٠، ومسلم فى الصلاة باب الاعتراض بين يدي المصلي ج ٢ ص ٤٢٧ (٥١٢)، وأبو داود فى سننه باب من قال المرأة لا تقطع الصلاة ج ١ ص ١٨٩.

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على أن الصلاة لا يقطعها مرور المرأة لأن الصلاة إذا قطعها مرور المرأة لقطعها اضطجاعها بين يديه^(١).

وقيل إن ابن الزبير جاء يصلى والطواف بينه وبين القبلة تمر المرأة بين يديه فينظرها حتى تمر ثم يضع جبهته فى موضع قدمها وقيل لطاوس: الرجل يصلى يعنى بمكة فيمر بين يديه الرجل والمرأة؟ قال: أولا يرى الناس بعضهم بعضا، يقصد بذلك أن الناس يكترون بمكة لأجل قضاء نسكهم^(٢).

أدلة المذهب الثانى

استدل المذهب القائل بوجوب وضع السترة وأنه يقطع الصلاة الكلب والحصار والمرأة إلا أن تكون معترضة بالأدلة الآتية:

من السنة:

١- ما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل»^(٣).

٢- ما روى عن أبى عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) راجع سبل السلام ج ١ ص ٢٤٠.

(٢) راجع المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٢٤٤.

(٣) أخرجه مسلم فى الصلاة باب سترة المصلى ج ٢ ص ٤٢٥ (٥١١)، وأبو داود عن أبى زر بلفظ «يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه قيدٌ آخره الرجل الحمار والكلب الأسود والمرأة». راجع: سنن أبى داود ج ١ ص ١٨٧ (٧٠٢)، ورواه الترمذى فى باب أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحصار والمرأة ج ٢ ص ١٦١ (٣٣٨) عن أبى ذر وأبى هريرة وأنس وقال حديث أبى ذر حديث حسن صحيح، والدارمى عن أبى ذر باب ما يقطع الصلاة وما لا يقطعها ج ١ ص ٣٢٩.

«يقطع الصلاة الكلب والحصار والمرأة»^(١).

وجه الدلالة من الحديثين:

دلا الحديثان على قطع صلاة من صلى ومر بين يديه كلب أو حمار أو امرأة، فإن وضع ستره فلا يضره كل ما كان وراء السترة مما ذكر ولا ما كان من كل ذلك فوق السترة والمراد بالقطع البطلان.

واستدل هذا المذهب على كون المرأة معترضة لا تقطع الصلاة بما استدل به المذهب الأول من حديث السيدة عائشة السابق ذكره فقد خص من النساء من كانت مضطجة معترضة بين يدي المصلي^(٢).

المنافسة

ناقش جمهور الفقهاء ما ورد من أدلة للمذهب الثاني فقد أولوا الأحاديث الواردة بالقطع على أن المراد منها نقص الأجر لا الإبطال لشغل القلب بهذه الأشياء، ومن الفقهاء من نسخ أحاديث القطع بحديث أبي سعيد «لا يقطع الصلاة شيء»^(٣).

وناقش المذهب الثاني أدلة المذهب الأول فقالوا: حديث أبي سعيد الخدري ضعيف لأنه روى من طريق مجالد عن أبي الوداك، ومجالد هو: أبو سعيد بن عمير الهمداني الكوفي وهو ضعيف وقد تكلم فيه غير واحد،

(١) أخرجه أبو داود بلفظ «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب» وقال وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة عن جابر بن زيد عن علي بن عباس، راجع: سنن أبي داود جـ ١ ص ١٨٧ (٧٠٣)، ورواه الهيثمي عن أنس في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد جـ ٢ ص ٦٠ باب ما يقطع الصلاة وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٢) راجع المحلى لابن حزم جـ ٤ ص ٨ : ١٣.

(٣) راجع سبل السلام للصنعاني جـ ١ ص ٢٤٠.

وأبو الوداك مثله.

أما حديث ابن عباس «أقبلت راكباً على أتان ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس بمنى...» فلا حجة فيه لوجوه:

أولها: ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه خرج بالهجرة إلى البطحاء فتوضأ وصلى الظهر ركعتين وبين يديه عنزه وكان يمر من ورائها الحمار والمرأة^(١).

وقد أجمع الفقهاء على أن سترة الإمام سترة للمؤمنين واكتفى الجميع بالعنزة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى إليها. وعلى ذلك لم تدخل أتان ابن عباس بين الناس وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سترته.

وأيضاً: فقد ثبت عن ابن عباس في رواية أخرى: أن الحمار والمرأة والكلب يقطع الصلاة، وعهدنا بهم يقولون: إن الراوى من الصحابة أعلم بما روى^(٢).

الراى الراجع

وبعد عرض الآراء وأدلتها يترجح لنا رأى الجمهور القائل بعدم قطع الصلاة بمرور شئ بين يدي المصلى خاصة فى المسجد الحرام ومسجد

(١) أخرجه البخارى فى الصلاة باب الصلاة إلى العنزة جـ ١ ص ٩٧ عن عون بن أبى جحيفة قال سمعت أبى قال: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة فأتى بوضوء فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنزه والمرأة والحمار يمرون من وراءها»، وأخرجه أيضاً مسلم فى كتاب الصلاة باب سترة المصلى جـ ٢ ص ٤١٧ (٥٠٣)، وأبو داود فى باب ما يستتر المصلى جـ ١ ص ١٨٣ (٦٨٨).

(٢) راجع المحلى لابن حزم جـ ٤ ص ١٢.

النبي صلى الله عليه وسلم لما لهما من خاصية دون باقى المساجد فإن الصلاة فيهما تزيد ولا تنقص.

أما عن باقى المساجد فنرجح مذهب من قال بنسخ أحاديث القطع لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى سعيد الخدرى «لا يقطع الصلاة شئ...» فيه إشارة إلى أنه كان معروفا لدى السامعين قطعها بأشياء من هذا النوع، يدل عليه ما رواه الدارقطنى عن صخر بن عبد الله بن حرمة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فمر بين أيديهم حمار، فقال عياش بن أبى ربيعة: سبحان الله سبحان الله سبحان الله، فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من المسبح أنا سبحان الله» قال: أنا يا رسول الله إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة قال: «لا يقطع الصلاة شئ»^(١).

فعياش كان يعلم أن الحمار يقطع الصلاة وهو من السابقين الذين هاجروا الهجرتين، فعلم بالحكم الأول ثم غاب عنه نسخه فأعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الصلاة لا يقطعها شئ.

وروى البخارى فى صحيحه عن مسروق عن عائشة أنه ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها الكلب والحمار والمرأة، قالت: لقد جعلتمونا كلابا لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وإنى لبينه وبين القبلة وأنا مضطجة على السرير فتكون لى الحاجة فأكره أن أستقبله فأسل إنسلالا»^(٢).

(١) أخرجه الدارقطنى فى سننه باب صفة السهو فى الصلاة ج ١ ص ٣٦٧.
(٢) أخرجه البخارى فى الصلاة باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره فى صلاته ج ١ ص ٩٩، ومسلم فى باب الاعتراض باب يذى المصلى ج ٢ ص ٤٢٨ (٥١٢).

الفصل الثالث

ويشتمل على خمسة مباحث

المبحث الأول: معنى الاعتكاف وحكمه ومذاهب الفقهاء في مسجد
الاعتكاف.

المبحث الثاني: فيمن نذر اعتكافاً أو صلاة في الحرمين.

المبحث الثالث: فيمن نذر المشى إلى بيت الله الحرام.

المبحث الرابع: فيمن نذر المشى إلى مسجد المدينة.

المبحث الخامس: فيمن نذر هدياً إلى الحرم أو غيره

المبحث الأول

معنى الاعتكاف، وحكمه ومذاهب الفقهاء

فى مسجد الاعتكاف

أولاً: معنى الاعتكاف لغة وشرعاً

الاعتكاف لغة: اللبث والحبس والملازمة، يقال عكف يعكف ويعكف - بضم الكاف وكسرهما - لغتان مشهورتان عكفا وعكفا أى أقام على الشئ ولازمه قال العجاج.

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَّ جَا عَكْفَ النَّيِّطِ يَلْعَبُونَ الْفَنَزَجَا

والنبيط: قوم من العجم والفنزج لعبة للعجم يأخذ كل واحد منهم بيد صاحبه ويستديرون راقصين، وقوله: حجا أى أقام بالمكان.

فالاعتكاف لزوم المرء شئنا وحبس نفسه عليه برا كان أو إثمًا، قال الله تعالى «مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ»^(١) وقال تعالى «فَأْتُوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ»^(٢) وقال تعالى فى البر «وَلَا تُبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ»^(٣).

ويسمى الاعتكاف جواراً، ومنه حديث عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور فى العشر الأواخر من رمضان، ويقول تحروا

(١) الأنبياء / ٥٢.

(٢) الأعراف / ١٣٨.

(٣) البقرة / ١٨٧.

ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»^(١) فمعنى قولها «يجاور في العشر الأواخر» أى يعتكف، ولما كان المعتكف ملازماً للعمل بطاعة الله مدة اعتكافه لزمه هذا الاسم^(٢).

الاعتكاف شرعاً

عرف فقهاء الحنفية الاعتكاف بأنه: لبث ذكر ولو مميزاً فى مسجد جماعة^(٣).

وعرفه ابن عرفة من المالكية بأنه: لزوم مسجد مباح لقربة قاصرة بصوم معزوم على دوامه يوماً وليلة كافاً عن الجماع ومقدماته^(٤). والمراد بالزوم الإقامة، والمراد بالقربة القاصرة الصلاة والذكر وتلاوة القرآن الكريم.

وعرفه بعض المالكية بقوله: العكوف: هو الملازمة^(٥).

وعرفه الشافعية بأنه: اللبث فى المسجد من شخص مخصوص بنية^(٦).

-
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الصوم باب تحرى ليلة القدر فى الوتر من العشر الأواخر ج ١ ص ٣٤٤.
 - (٢) راجع لسان العرب لابن منظور ج ٤ ص ٣٠٥٨، المصباح المنير للفيومي كتاب العين ص ٤٢٤، مختار الصحاح للرازي باب الفاء فصل العين ص ٣٣٠، المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية حرف العين ص ٤٢٠، سبل السلام ج ٢ ص ٦٨٣، مقدمات ابن رشد بهامش المدونة ج ١ ص ١٩٥.
 - (٣) مسجد جماعة: المقصود به ماله إمام ومؤذن أدبت فيه الخمس صلوات. (راجع الحجة على أهل المدينة لمحمد الشيباني ج ١ ص ٤١٢، رد المحتار ج ٢ ص ٤٤٠ احكام القرآن للإمام أحمد بن علي الرازي الجصاص ج ١ ص ٢٤٢).
 - (٤) راجع شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل لمحمد عليش ج ١ ص ٤١٨.
 - (٥) راجع الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧٢.
 - (٦) راجع المجموع شرح المهذب للنووي ج ٦ ص ٥٠٤، حاشية البجيرمي على المنهج للبجيرمي ج ٢ ص ٩١.

وعرفه الحنابلة بأنه: لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة من مسلم عاقل ولو مميزا طاهر مما وجب غسل^(١).

وعرفه الظاهرية بأنه: الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها ليلا أو نهارا^(٢).

وعرفه الزيدية بأنه: لبث في المسجد مع شرائط^(٣).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الفقهاء قد أجمعوا على أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد.

وكذلك نجد أنهم ذكروا في تعريفاتهم ركن الاعتكاف وهو اللبث أو الإقامة أو اللزوم ثم ذكروا من شروطه الكون في المسجد والنية من مسلم عاقل والطهارة.

أما التعريف الثانی للمالكية فهو تعريف بالأعم لأنه لم يبين الذي يطلب من المعتكف ملازمته والذي ينهى عنه.

ثانياً: حكم الاعتكاف:

اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية على أن الاعتكاف سنة إلا أن يوجبه المرء على نفسه بالنذر فيصبح واجبا.

(١) راجع كشف القناع على متن الاتباع للشيخ منصور بن يونس البهوتي ج ٢ ص ٣٤٧، شرح الزركشي ج ٣ ص ٣، المقنع ص ١٦.

(٢) راجع المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٧٩.

(٣) راجع شرح الأزهري لابن مفتاح ج ٢ ص ٤٢.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة لا يجب على الناس فرضاً إلا أن يوجب المرء على نفسه الاعتكاف نذراً فيجب عليه^(١).

الأدلة

استدل الفقهاء على أن الاعتكاف سنة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم له ومداومته عليه تقرباً إلى الله تعالى فقد روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن الاعتكاف سنة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم فهو لم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة إلى أن مات. والاعتكاف تقرب إلى الله تعالى بمجاورة بيته والاعراض عن الدنيا، والاقبال

(١) راجع الفتاوى الهندية للشيخ نظام ومجموعة من علماء الهند ج ١ ص ٢١١، الهداية للمرغيناني ج ١ ص ١٣٢، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٤٢، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لدا مادافندي ج ١ ص ٢٥٥ تحفة الفقهاء للسمرقندي ج ٢ ص ٤٧١ المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١١٤، البحر الرائق لابن نجيم ج ٢ ص ٣٢٢، المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٠١، الزخيرة للقرافي ج ٢ ص ٥٤١: ٥٤٢، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧٢، الحاوي الكبير للماوردي ج ٣ ص ٤٨١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٤٧، المجموع شرح المذهب للنووي ج ٦ ص ٥٠٤، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ٩١: ٩٢، المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٨٣، كشف القناع ج ٢ ص ٣٤٧، شرح الزركشي ج ٣ ص ٤ المقنع ص ٦٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٩٩، المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٧٩، شرح الأزهار ج ١ ص ٤٢، اللمعة الدمشقية لمحمد جمال العامل ج ٢ ص ١٤٩، ١٥٣.

(٢) أخرجه البخاري في الاعتكاف باب الاعتكاف في العشر الأواخر ج ١ ص ٣٤٤، ومسلم في كتاب الاعتكاف ج ٤ ص ١٥٣ (١١٧٢)، والنسائي في كتاب الاعتكاف ج ٢ ص ٢٥٧ (٣٣٣٦)، والترمذي في سننه باب ما جاء في الاعتكاف (٧٩٠) وقال حديث حسن صحيح، وابن ماجه في باب في المعتكف يلزم مكانا من المسجد عن ابن عمر ج ١ ص ٥٦٤ (١٧٧٣).

على خدمته لطلب الرحمة وطمع المغفرة، وهو عباده لما فيه من اظهار العبودية لله تعالى بملازمة الأماكن المنسوبة إليه، والعزيمة فى العبادات القيام بها بقدر الامكان وانتفاء الحرج، وانما رخص تركها فى بعض الأوقات، فكان الاشتغال بالاعتكاف اشتغالا بالعزيمة^(١).

الدليل على أنه غير واجب: قول النبى صلى الله عليه وسلم «قيل لى إنها فى العشر الأواخر، فمن أحب أن يعتكف فليعتكف»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن الاعتكاف غير واجب، لأنه لو كان واجبا لما قال فمن أحب وكذلك فإن بعض أصحابه تركوا الاعتكاف ولم يأمرهم النبى به إلا من أراد^(٣).

الدليل على أنه واجب عند النذر

١- ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»^(٤).

-
- (١) راجع تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٧١، المبسوط للسرخسى ج ٣ ص ١١٤ البدائع ج ٣ ص ١٠٥٥ أحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٧١١، المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ٥٠٤، المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٨٣ المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٧٩، اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ١٤٩.
- (٢) أخرجه البخارى فى الاعتكاف ج ١ ص ٣٤٥ بلفظ «من كان اعتكف معى فليعتكف العشر الأواخر، وأخرجه مسلم فى باب فضل ليلة القدر ج ٤ ص ١٤٤ (١١٦٧).
- (٣) راجع المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٨٤، شرح الزركشى ج ٣ ص ٤.
- (٤) أخرجه البخارى فى الإيمان والنذور باب النذر فى الطاعة ج ٤ ص ١٥٩، وأبو داود فى الإيمان والنذور باب النذر فى المعصية ج ٣ ص ٢٣٢ (٣٢٨٩)، ومالك فى الموطأ باب ما لا يجوز من النذر فى معصية الله ج ٣ ص ٣٨٣، وابن ماجه فى سننه (٢١٢٦)، والترمذى فىمن نذر أن يطع الله فليطعه ج ٥ ص ١٠٤ (١٥٢٦)، والبيهقى ج ١٠ ص ٧٥.

٢- ما روى عن ابن عمر أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت فى الجاهلية أن أعتكف ليلة فى المسجد الحرام، قال «فأوف بنذرك»^(١).

وجه الدلالة من هذين الحديثين

فى الحديث الأول أمر من النبي صلى الله عليه وسلم لمن نذر الطاعة بالوفاء بالنذر وكذلك فى الحديث الثانى أمر عمر أن يوفى بنذره والأمر يدل على الوجوب^(٢).

ثالثاً: مذاهب الفقهاء فى مسجد الاعتكاف

اختلف الفقهاء فى المواضع التى يكون فيها الاعتكاف على أربعة أقوال:

فقال قوم: لا يصح إعتكاف إلا فى المساجد الثلاثة بيت الله الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وبيت المقدس وبه قال حذيفة ابن اليمان وسعيد بن المسيب^(٣).

وقال آخرون: لا يصح اعتكاف إلا فى المسجد الجامع - وهو المسجد

(١) أخرجه البخارى فى الاعتكاف باب من لم ير عليه صوما إذا اعتكف جـ ١ ص ٣٤٨، وأبو داود فى الأيمان والنذور باب من نذر فى الجاهلية جـ ٣ ص ٢٤٢ (٣٢٢٥)، والبيهقى جـ ١٠ ص ٧، والنسائى فى السنن الكبرى باب الاعتكاف بغير صوم جـ ٢ ص ٢٦١ (٣٣٤٩)، وابن ماجه فى سننه باب الوفاء بالنذر جـ ١ ص ٦٨٧ (٢١٢٩)، والترمذى فى النذر جـ ٥ ص ١١٢ (١٥٣٩)، والدارقطنى جـ ٢ ص ١٩٩.

(٢) راجع المجموع شرح المذهب للنووى جـ ٦ ص ٥٠٤، حاشية البجيرمى جـ ٢ ص ٩٢، المغنى لابن قدامة جـ ٣ ص ١٨٤، شرح الزركشى جـ ٣ ص ٤، نيل الأوطار للشوكانى جـ ٨ ص ٢٤٩. المحلى لابن حزم جـ ٥ ص ١٨٠.

(٣) راجع أحكام القرآن للجصاص جـ ١ ص ٢٤٢ مقدمات ابن رشد جـ ١ ص ١٩٧، الحاوى الكبير جـ ٣ ص ٤٨٥ المجموع للنووى جـ ٦ ص ٥١١.

الذى تقام فيه الجمعة - حتى لا يضطر إلى الخروج منه لصلاة الجمعة فى مسجد آخر وبه قال مالك فى المشهور عنه والإمامية^(١).

وقال آخرون: يصح الاعتكاف فى كل مسجد وبه قال الشافعية والظاهرية ورواية عن مالك والزبدية^(٢).

وقال آخرون: يصح الاعتكاف فى كل مسجد يصلى فيه الصلوات كلها وتقام فيه الجماعة. وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور^(٣).

وسبب اختلافهم فى تخصيص بعض المساجد أو تعميمها فمعارضة العموم للقياس المخصص فمن رجح العموم قال فى كل مسجد على ظاهر قوله «ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد» ومن انقذ له تخصيص بعض المساجد من ذلك العموم بقياس اشترط أن يكون مسجداً فيه جمعة لئلا ينقطع عمل المعتكف بالخروج إلى الجمعة أو مسجداً تشد إليه الرحال مثل مسجد النبى صلى الله عليه وسلم الذى وقع فيه اعتكافه، ولم يقس سائر المساجد عليه إذا كانت غير مساوية له فى الحرمة^(٤).

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٠٣، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧٣، الزخيرة للقرايى ج ٢ ص ٥٣٥، اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ١٥٠.

(٢) راجع بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٤٢٧ مقدمات ابن رشد ج ١ ص ١٩٧، الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٦٧، نهاية المحتاج للرملى ج ٢ ص ٢١٦، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٥٠، الحاوى الكبير ج ٣ ص ٨٥٠، المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٩٣، شرح الأزهار لابن مفتاح ج ٢ ص ٤٣، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٦٥.

(٣) راجع تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٧٢، البدائع ج ٣ ص ١٠٦٥، الحجة على أهل المدينة ج ١ ص ٤١٣ حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٤٤١، الفتاوى الهندية للشيخ نظام ج ١ ص ٢١١، المبسوط ج ٣ ص ١١٥، البحر الرائق ج ٢ ص ٣٢٤، الهداية ج ١ ص ١٣٢، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٠١، كشف القناع للبهوتى ج ٢ ص ٣٥١، شرح الزركشى ج ٣ ص ٦، المقنع ص ٦٧.

(٤) راجع بداية المجتهد ج ١ ص ٤٢٧.

الأدلة

استدل المذهب الأول القائل بأن الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد

الثلاثة بالآتي

١- ما روى أن حذيفة دخل مسجد الكوفة فإذا هو بأبنية مضروبة فسأل عنها فقيل: قوم معتكفون فانطلق إلى ابن مسعود فقال: ألا تعجب من قوم يزعمون أنهم معتكفون بين دارك ودار الأشعري؟ فقال عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأت، وحفظوا ونسيت، فقال حذيفة: لقد علمت ما الاعتكاف إلا في ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تشد الرجال إلا لثلاث مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى^(٢).

وجه الدلالة من هذين الحديثين:

في الحديث الأول بين حذيفة أن الاعتكاف لا يكون إلا في المساجد الثلاثة. وفي الحديث الثاني بيان من النبي بعدم شد الرجال إلا

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٠١٦) ج ٤ ص ٣٤٨، والبيهقي عن ابن عيينة ج ٤ ص ٣١٦، والهيثمي في مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٧٣ وقال رجاله رجال الصحيح.

(٢) أخرجه البخاري في التطوع باب فضل الصلاة في مكة والمدينة ج ١ ص ٢٠٦، ومسلم في صحيحه ج ٤ ص ٥١٦ (١٣٩٧)، وأبو داود في الحج باب في اتیان المدينة ج ٢ ص ٢١٦ (٢٠٣٣)، والدارمي في باب لا تشد الرجال ج ١ ص ٣٣٠ وابن ماجه في سننه باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس ج ١ ص ٤٥٢ (١٤٠٩)، والبيهقي في السنن الكبرى باب الخروج إلى المدينة ج ٥ ص ٢٤٤، وعبد الرزاق في مصنفه باب ما تشد إليه الرجال (٩١٥٨) ج ٥ ص ١٣٢، وابن حبان في الاحسان تقريب صحيح ابن حبان ج ٤ ص ٤٩٥ (١٦١٧).

للمساجد الثلاثة^(١).

واستدل المذهب الثاني: القائل بعدم صحة الاعتكاف إلا في مسجد الجمعات فقالوا: إنه إذا اعتكف في مسجد لا خطبة فيه وجب عليه الخروج منه لصلاة الجمعة فيبطل اعتكافه^(٢).

واستدل المذهب الثالث: القائل بصحة الاعتكاف في كل مسجد بالقرآن الكريم قال تعالى: «وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ»^(٣).

وجه الدلالة من الآية:

الآية عامة في كل مسجد ولم تفصل بين مسجد تقام فيه الجماعة أو الجمعات أو بين مسجد لا تقام فيه الجماعة، فلا يقبل تخصيص من خصه ببعضها إلا بدليل ولم يصح في التخصيص شيء صريح^(٤).

واستدل المذهب الرابع على أن الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد جماعة بالآتي:

١- ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «من السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة»^(٥).

(١) راجع المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ١١٥، البدائع ج ٣ ص ١٠٦٥، المغني ج ٣ ص ١٨٨.

(٢) راجع الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٧٣.

(٣) البقرة / ١٨٧.

(٤) راجع مقدمات ابن رشد ج ١ ص ١٩٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٩٥، ط دار المعرفة، مغني المحتاج للشربيني الخطيب ج ١ ص ٤٥٠، الحارثي الكبير ج ٣ ص ٤٨٥، المجموع ج ٦ ص ٥١١، المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٩٣، شرح الأزهري ج ٢ ص ٤٢، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٦٥.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن علي بن أبي طالب بلفظ «لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة» (٨٠٠٩) ج ٤ ص ٣٤٦، والنسائي عن عائشة بلفظ «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا اعتكف لم يدخل بيته إلا لحاجة الإنسان التي لا بد منها» ج ٢ ص ٣٦٥ (٣٣٦٩).

٢- ما روى عن جرير عن الضحاك عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسجد له مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصلح»^(١).

وجه الدلالة من هذين الحديثين:

دل الحديثان على أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد جماعة وإن قيل إن ما ورد في الحديث الأول هو من قول الزهري: فهو ينصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيفما كان^(٢).

الناقشة

ناقش الأحناف دليل الرأي الأول فقالوا:

تخصيص الرأي الأول بمساجد الأنبياء لم يكن عليه دليل وما ورد من قوله «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» إن ثبت فيحمل على الزيارة أو على بيان الأفضل فأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسجد الأقصى، فالمسجد الحرام من الفضائل ما ليس لغيره من كون الكعبة فيه ولزوم الطواف به ثم بعده مسجد المدينة لأنه مسجد أفضل الأنبياء والمرسلين ثم مسجد بيت المقدس لأنه مسجد الأنبياء عليهم السلام ولإجماع المسلمين على أنه ليس بعد المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد أفضل منه، ونحن نقول بهذه الفضيلة إلا أنه لا دلالة فيما سبق من أحاديث على نفي جواز الاعتكاف

(١) أخرجه الدارقطني في سننه باب الاعتكاف عن حذيفة ج ٢ ص ٢٠٠ وقال الضحاك

لم يسمع من حذيفة.

(٢) راجع المبسوط ج ٣ ص ١١٥، البدائع ج ٣ ص ١٠٦٥، المغنى ج ٣ ص ١٨٨:

١٨٩.

فى غير المساجد الثلاثة^(١).

وما ورد فى المذهب الثانى من تخصيص مساجد الجمعات دون مساجد الجماعات لا معنى له وكمالا تمتنع صلاة الجمعة فى سائر المساجد كذلك لا يمتنع الاعتكاف فيها فكيف صار الاعتكاف مخصوصا بمساجد الجمعات دون مساجد الجماعات^(٢).

وناقش المذهب القائل بجواز الاعتكاف فى كل المساجد أدلة من خصه بمساجد الجماعة فقالوا:

حديث «كل مسجد له مؤذن وإمام» قال الضحاك: لم يسمع من حذيفة، وكذلك فى الحديث (جويبر) وهو ضعيف باتفاق أهل الحديث فهذا الحديث مرسل ضعيف لا يحتج به^(٣).

الرأى الرابع

وبعد ما ورد من آراء وأدلة لكل رأى وما ورد من الرد عليها نرجح المذهب الثالث القائل بجواز الاعتكاف فى كل مسجد لعموم قوله تعالى «ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد» فكل مسجد جازت الصلاة فيه جاز الاعتكاف فيه لا سيما وأن المساجد الثلاثة ليس فى متناول كل مسلم الذهاب إليها.

(١) راجع بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٠٦٦، احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٤٣.
(٢) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٤٣، المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٨٩.
(٣) راجع المجموع للنووى ج ٦ ص ٥١١، المحلى لابن حزم ج ٥ ص ١٩٤.

المبحث الثاني

فيمن نذر اعتكافاً أو صلاة في الحرمين

اختلف الفقهاء في إيجاب الوفاء لمن نذر^(١) اعتكافاً أو صلاة في أحد المساجد الثلاثة - المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى - على ثلاثة أقوال:

١- فذهب فقهاء المالكية والشافعية في صحيح قوليه والحنابلة والإباضية إلى أنه لا يتعين شيء من المساجد بنذر الاعتكاف أو الصلاة إلا المساجد الثلاثة وهي: المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى.

قال الشافعية والحنابلة:

إن نذر الاعتكاف أو الصلاة في المسجد الحرام لم يكن له الاعتكاف أو الصلاة فيما سواه لأنه أفضلها، وإن نذر أن يعتكف أو يصلي في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جاز له أن يعتكف ويصلي في المسجد الحرام لأنه أفضل منه ولم يجز أن يعتكف في المسجد الأقصى لأن مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل منه، فأما إن نذر الاعتكاف أو الصلاة في المسجد الأقصى جاز له أن يعتكف في المسجدين الآخرين لأنهما أفضل منه، وهو قول زفر من الحنفية فهو يقول «إن كان المكان الذي يصلي فيه دون المكان الذي نذر

(١) النذر لغة: الوعد، يقال نذرت لله تعالى نذراً بفتح الذال أى وعدت، واصطلاحاً: إيجاب امرئ على نفسه لله تعالى أمراً. (راجع المصباح المنير الفيومي ج ٢ ص ٥٩٩، مواهب الجليل للحطاب ج ٣ ص ٣١٦).

فيه لم يجز»^(١) وخالف مالك في ظاهر المذهب وقال: يلزمه اتيان أحد المساجد الثلاثة التي عينها بنذر الاعتكاف أو الصلاة وإن كان موضعه أفضل مما التزم المشي إليه^(٢).

٢- وذهب أبو حنيفة إلى أن من نذر اعتكافاً أو صلاة في أحد المساجد الثلاثة - المسجد الحرام ومسجد المدينة أو المسجد الأقصى - فإنه لا يلزمه شيء من ذلك، لكن يلزمه فعل ما نذره بموضعه وهو أحد قولي الشافعي في مسجد المدينة والمسجد الأقصى^(٣).

٣- وقال الظاهرية: من نذر اعتكافاً إلى أحد المساجد الثلاثة لزمه الوفاء بنذره، فإن نذر الاعتكاف في مكة لزمه وإن نذر الاعتكاف في مسجد المدينة لزمه وإن نذر في بيت المقدس لزمه ولا يجزيه غيره.

أما إذا نذر صلاة فإما أن تكون مفروضة وإما أن تكون تطوع، فإن كانت مفروضة لزمه الوفاء بها إلا إذا انذرهما في المسجد الأقصى فهو مخير بين أمرين أحدهما: وهو الأفضل أن ينهض إلى مكة فيصلي فيها ويجزيه،

(١) راجع فتاوى قاضيهان للامام حسن بن منصور بهامش الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٢٥ الزخيرة للقرافي ج ٢ ص ٥٤٦، نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٢١٨، ج ٨ ص ٢٣٣، المجموع للنووي ج ٦ ص ٥١٠، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ٩٥، الحاوي الكبير ج ٣ ص ٤٩١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٥١، كشف القناع للبهوتي ج ٢ ص ٣٥٣، شرح مفتي الإرادات للبهوتي ج ١ ص ٥٠٢، اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ٣٠٥ ط دار الجيل، المقنع ص ٦٧، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤١٢.

(٢) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٢٠٢ ج ١ ص ٣٤٩ جواهر الأكليل شرح مختصر خليل للشيخ صالح عبد السمیع الأبی الأزهری ج ١ ص ٢٥٠، منح الجليل ج ١ ص ٦٩٢، بداية المجتهد ج ١ ص ٥٩٩ الزخيرة للقرافي ج ٤ ص ٨٤.

(٣) راجع مختصر الطحاوي لأبي جعفر أحمد الطحاوي ص ٢٢٤، فتاوى قاضيهان للشيخ حسن بن منصور ج ١ ص ٢٢٥ ص ٢٧٠، بدائع الصنائع للكاساني ج ٦ ص ٢٨٦٦، المجموع للنووي ج ٦ ص ٥١٠، الحاوي الكبير ج ٣ ص ٤٩٢.

والثاني أن ينهض إلى بيت المقدس، وإذا كانت الصلاة التي نذر بها تطوع فإنه لا يلزمه شيء من ذلك^(١).

الأدلة

استدل المذهب الأول على تعيين النذر لأحد المساجد الثلاثة بالآتي

١- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدى هذا»^(٢).

٢- ما روى عن ابن عمر أن عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال: «فأوف بنذرك»^(٣).

وجه الدلالة من الحديثين:

بين النبي صلى الله عليه وسلم أن الرحال لا تشد إلا للمساجد الثلاثة والله سبحانه وتعالى لم يعين لعبادته مكانا وإنما تعينت هذه المساجد الثلاثة للخبر الوارد فيها فلا يتعين غيرها، ولأن العبادة في هذه المساجد أفضل فإذا عين ما فيه فضيلة لزمته كأبواب العبادة. وفي الحديث الثاني أمره بالوفاء بنذره للمسجد الحرام والأمر للوجوب^(٤).

(١) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٨، ١٩.

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ٩٤.

(٤) جواهر الاكلیل لصالح عبد السميع الأزهرى ج ١ ص ٢٥٠، الزخيرة للقرافى ج ٢ ص ٥٤٦، بداية المجتهد ج ١ ص ٥٩٩، المجموع ج ٦ ص ٥٠٨ نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٣، المغنى ج ٣ ص ٢١٤، ج ٩ ص ١٨، اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ٣٨٨، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٠٢ نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٥٤، سبل السلام ج ٤ ص ٤٥٤، ١٤٥٥.

أما الدليل على أنه إذا نذر في المفضل من المساجد الثلاثة جاز الوفاء بالنذر في الأفضل ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي»^(١).

وما روى عن جابر أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس قريبا من المقام، فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقال: يا نبي الله إني نذرت لننفتح الله للنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين مكة لأصلين في بيت المقدس ركعتين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: صلي ههنا ثم أعاد عليه فقال: صلي ههنا، ثم أعاد عليه قال صلي ههنا. ثم أعاد عليه فقال: شأنك» وفي رواية «والذي نفسي بيده لو صليت ههنا لأجزأك كل صلاة في بيت المقدس»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

في الحديث الأول بين أن أفضل الصلاة ما كان في المسجد الحرام ولذلك لا تجزئة الصلاة في غيره إذا نواها فيه.

أما الحديث الثاني فبين جواز الصلاة في الأفضل إذا انذرهما في المفضل، فيجوز أن يصلي أو يعتكف في المسجد الحرام أو مسجد المدينة إذا نذرهما أو أحدهما في المسجد الأقصى لأنهما أفضل منه^(٣).

(١) تقدم تخريجه في ص ٥.

(٢) أخرجه أبو داود في الإيمان والنذور باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس ج ٣ ص ٢٣٦ (٣٣٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب النذور ج ١٠ ص ٨٢، وعبد الرازق في مصنفه عن إبراهيم المكي عن عطاء، باب فضل الصلاة في الحرم ج ٥ ص ١٢٢ (٩١٤٠).

(٣) راجع نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٢١٩، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٠٣ نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٥٣: ٢٥٤.

أما دليل مالك على قوله: يجب الوفاء بالنذر في المكان الذي أوجبه على نفسه من المساجد الثلاثة دون النظر إلى الأفضلية لما ورد من حديث «لا تشد الرحال»^(١).

واستدل المذهب الثاني وهم الأحناف بالآتي

ما روى أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله لك مكة أن أصلي مائتي ركعة في مائة مسجد فقال عليه الصلاة والسلام: صل في مسجد واحد»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

ان المقصود والمبتغى من النذر هو التقرب إلى الله عز وجل فلا يدخل تحت النذر إلا ما هو قرابة وليس في عين المكان وإنما هو محل أداء القرية فيه فلم يكن بنفسه قرابة فلا يدخل المكان تحت النذر فلا يتقيد به فكان ذكره والسكوت عنه بمنزلة واحدة.

أما إيجاب الاعتكاف والصلاة في الموضع الذي نذر فيه دون الرحيل: لأن الاعتكاف والصلاة من القرية المقصودة.

وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصحح لها نذرهما بالصلاة في كل مسجد وإنما اكتفى بالصلاة في مسجد واحد، وذلك لأن التحول من مكان إلى مكان ليس بقرية مقصودة في نفسه فلا يصح النذر بما ليس بقرية^(٣).

أما دليل القول الثاني الشافعي - وهو عدم إلحاق مسجد المدينة

(١) راجع المدونة ج ١ ص ٢٠٢.

(٢) لم أقف على تخريج هذا الحديث فيما تيسر لي من كتب الحديث.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٤، ٢٨٦٦، ٢٨٨٩.

والمسجد الأقصى بالمسجد الحرام - إن مسجد المدينة أو المسجد الأقصى لا يجب قصده بالشرع أى لا يتعلق به نكح فلم يتعين بالندب كسائر المساجد^(١).

أدلة المذهب الثالث (الظاهرية)

استدل هذا المذهب على إيجاب الوفاء بنذر الاعتكاف أو الصلاة المفروضة بما استدل به الفريق الأول من حديث «لا تشد الرحال» والحديث المروى عن عمر بن الخطاب.

ثم استدل على عدم الوفاء بنذر صلاة التطوع فى أحد المساجد الثلاثة بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل: «أنه قال ليلة الإسراء إذ فرض عز وجل الخمس صلوات من خمس وهن خمسون، لا يبدل القول لدى»^(٢).

قالوا: فأما بقوله تعالى: «لا يبدل القول لدى» أن تكون صلاة مفترضة غير الخمس لا أقل من خمس ولا أكثر من خمس معينة على انسان بعينه أبداً، وليس ذلك فى غير الصلاة إذ لم يأت نص فى شئ من الأعمال بمثل هذا. ونسأل من خالف هذا عن نذر ركعتين فى الساعة الثالثة من كل يوم فإن ألزمه ذلك كانت صلاة سادسة، وبدل القول الذى أخبر الله تعالى عنه: أنه لا يبدل لديه.

فإن لم يلزمه ذلك سألناه ما الفرق؟ بين هذه المسألة ومسألة عدم

(١) راجع المجموع ج ٦ ص ٥٠٨، نهاية المحتاج ج ٣ ص ٢١٨.
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلوات فى الإسراء ج ١ ص ٧٣.

وجوب صلاة التطوع بالنذر، ولا سبيل إلى الفرق أبداً.

أما الدليل على عدم جواز التخيير بين المساجد الثلاثة إلا إذا نذر الصلاة في المسجد الأقصى فيما روى عن جابر بن عبد الله «أن رجلاً قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله انى نذرت [لله] ان فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس ركعتين فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: صل ههنا فأعادها عليه فقال: صل ههنا ثم أعادها فقال: شأنك إذا»^(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث

فى هذا الحديث اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن نذر الصلاة فى بيت المقدس أن يصليها فى مكة. ولم يأت مثل هذا فيمن نذر اعتكافاً فى مسجد إلباء بيت المقدس - وكذلك لم يأت فيمن نذر صلاة أو اعتكافاً فى مسجد المدينة، (وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا)^(٢) - فدل على أن التخيير خاص بمن نذر الصلاة فى بيت المقدس^(٣).

المناقشة

ناقش المذهب القائل بوجوب الوفاء بنذر الاعتكاف والصلاة فى المساجد الثلاثة أدلة المذهب الثانى - القائل بعدم شد الرحال إلى المساجد الثلاثة - فقالوا: ما قاله الأحناف يبطل بالعمرة فإنها تلزم بنذرهما وهى غير واجبة عندهم.

(١) تقدم تخريجه ص ١٠١.

(٢) مريم/ ٦٤.

(٣) راجع المحلى لابن حزم ج ٨ ص ١٨: ٢٠.

وأيضاً قولهم مخالف للسنة الواردة فيمن نذر طاعة وفي أن صلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وإن صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد المدينة عموماً لا يخص منه نافلة من فرض، وهذه طاعة عظيمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من نذر أن يطيع الله فليطعه» ولكنهم بهذا الرأي قالوا: لا يطعه^(١).

وناقش المذهب الثالث قول من قال يجب الوفاء بنذر الاعتكاف والصلاة في المساجد الثلاثة ويجوز أن يقدم الأفضل على المفضول منهم فقالوا: على هذا القول فإن من نذر صوم يوم فجاهد فإنه يجزيه عن الصوم لأنه قد فعل خيراً مما نذر، وأن من نذر أن يتصدق بدرهم فتصدق بثوب أنه يجزيه وهذا خطأ لأنه لم يف بنذره^(٢).

الرأي الرابع

وبعد عرض الآراء وأدلة كل فريق نجد أن المذهب الأول هو الرابع لما رواه من أحاديث صحيحة فقد ورد في الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «لا تشد الرجال إلا إلى ثلاث مساجد» فقد خصها الشرع لأنها مساجد الأنبياء.

(١) راجع المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٨، المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٢١.

(٢) المحلى ج ٨ ص ٢١.

المبحث الثالث

فيمن نذر المشى إلى بيت الله الحرام

لا خلاف بين فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإباضية على أن من نذر الحج^(١) أو العمرة وجب عليه الوفاء بنذره ولا خلاف بينهم أيضاً على أن من نذر المشى إلى بيت الله الحرام لزمه الوفاء بنذره.

إلا أن جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية قالوا: إذا نذر المشى لا يجزيه إلا أن يمشى إلى البيت الحرام في حج أو عمرة، وذلك لأن المشى المعهود في الشرع هو المشى في حج أو عمرة، ولا قرينة في المشى إليه إلا بنسك، كمن نذر أن يصلى يلزمه الصلاة المعهودة شرعاً^(٢).

(١) الحج في اللغة: عبارة عن قصد، وخصه الشرع بوقت مخصوص وبموضع مخصوص على الوجه المشروع، وقد كان الحج معلوماً عند العرب، لكنها غيرته فبين النبي صلى الله عليه وسلم حقيقته وأعاد على ملة إبراهيم عليه السلام صفته، وحث على تعلمه، فقال: «خذو على مناسككم» (راجع لسان العرب ج ٢ ص ٧٧٨، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١١٨).

(٢) راجع المبسوط ج ٤ ص ١٣٠، البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٦، ج ٣ ص ١٣١٣، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٢ ص ٢٣٥، دار البشائر الإسلامية، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٦١٩، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥١، المدونة ج ٢ ص ٤٧٢، جواهر الاكلیل ج ١ ص ٢٤٦، بداية المجتهد ج ١ ص ٥٩٨، منح الجليل ج ١ ص ٦٩٢، الزخيرة ج ٤ ص ٨٢، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٣١، المذهب ج ١ ص ٣٢٧، اعلام الساجد ص ٢٠٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٢٨، المغنى ج ٩ ص ١٤، اعلام الموقعين لابن القيم ج ٤ ص ٣٨٩، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٨٨، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠٠، السيل الجرار للشوكاني ج ٢ ص ٣٣٦ ط دار الكتب العلمية، الروضة الندية ج ٢ ص ١٧٨، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ٤ ص ٤١٨.

وخالف الظاهرية فقالوا: لا يلزمه أن يحج ولا أن يعتمر إلا أن ينذر ذلك، وإنما يلزمه المشى للصلاة هنالك أو الطواف لأنه إلزام بما لم ينذره على نفسه بغير قرآن ولا سنة^(١).

واستدل الجميع على أن من نذر المشى وجب الوفاء بنذره بالأدلة الآتية

أولاً من الكتاب

قال تعالى: «يُوقُونَ بِالْأَذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا»^(٢)
وقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ»^(٣).

وجه الدلالة

أمر الله سبحانه وتعالى بالوفاء بعقود الطاعة لا بعقود المعاصي^(٤)، والمراد من «العقود» جميع ما ألزمه الله تعالى عباده وعقده عليهم من التكاليف والأحكام الدينية وما يعقدونه فيما بينهم من عقود الأمانات والمعاملات ونحوها مما يجب الوفاء به^(٥).

ومن السنة:

١- ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من نذر أن يطع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا

(١) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٦٤.

(٢) الإنسان/ ٧.

(٣) المائدة/ ١.

(٤) راجع مقدمات ابن رشد ج ١ ص ٤١٦، المغنى ج ٩ ص ٣، المحلى ج ٧ ص ٢٦٤، الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ١٧٥، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠٠.

(٥) راجع تفسير أبي السعود ج ٣ ص ٢ ط دار احياء التراث العربى.

يعصه»^(١).

٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

في الحديث الأول أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء لمن نذر طاعة لله تعالى والأمر يدل على الوجوب.
وفي الحديث الثاني بين أن الرحال لا تشد إلا لثلاث مساجد وأولها المسجد الحرام^(٣).

آراء الفقهاء فيمن عجز عن المشى فركب

بعدما اتفق الفقهاء على وجوب الوفاء لمن نذر المشى إلى بيت الله الحرام اختلفوا فيمن عجز عن المشى فركب هل يلزمه شيء أم لا على أقوال.

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية يلزمه دم^(٤).

(١) تقدم تخريجه ص ٩١.

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٤.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٤، ٢٨٨٣، منح الجليل ج ١ ص ٩٦٣، المذهب ج ١ ص ٣٢٣ المجموع ج ٨ ص ٣٦٨، اعلام الساجد ص ٢٠٨، المغنى ج ٩ ص ٣، ص ١٤، نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٤٠، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥٤، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠١ المحلي ج ٧ ص ٢٦٤.

(٤) راجع الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ٣٤٥، المبسوط ج ٤ ص ١٣١، البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٧، المذهب ج ١ ص ٣٢٧، الفتاوى الكبرى الفقهية ج ٢ ص ١١٦، المجموع ج ٨ ص ٤١٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠، المغنى ج ٩ ص ١٤، نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٤٨، سبل السلام ج ٤ ص ٤٥١، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٨٩، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠١.

والثاني: ما ذهب إليه مالك قال: عليه إعادة المشى من حين ركب وعليه هدى والهدى بدنة أو بقرة أو شاة إن لم يجد بقرة أو بدنة^(١).

الثالث: ما ذهب إليه الشافعى فى احد قوليه والظاهرية لا يلزمه شئ^(٢).

الرابع: ما ذهب إليه أحمد فى رواية عليه كفارة يمين^(٣).

الأدلة

استدل المذهب الأول على وجوب الدم على من عجز عن المشى
فركب بالأدلة الآتية

أولاً: السنة

١- ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أن أخت عقبة بن عامر
نذرت أن تمشى إلى البيت فأمرها النبى صلى الله عليه وسلم أن تترك
وتهدى هدياً.

٢- ما روى عن عقبة بن عامر قال «يا رسول الله إن أختى نذرت

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٤٧: ٣٤٩، موطأ مالك ص ٣٨١، بداية المجتهد
ج ١ ص ٥٩٨ منح الجليل ج ١ ص ٦٩٤، مواهب الجليل للحطاب ج ٣
ص ٣٣٣.

(٢) راجع المجموع ج ٨ ص ٤١٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠، المحلى ج ٧ ص
٢٦٤.

(٣) كفارة اليمين: هى التخيير بين عتق رقبة مؤمنة أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين
مد حب أو غيره من غالب قوت البلد أو كسوتهم فإن عجز عن كل من الثلاثة
السابقة لزمه صوم ثلاثة أيام. (راجع مقدمات ابن رشد ج ١ ص ٤٢١، المغنى ج ٩
ص ١٤).

أن تمشى إلى البيت حافية غير مختمرة، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا فلتركب ولتهد شاة» وفى بعض الروايات وتحرم إن شئت بحجة وإن شئت بعمرة»، وفى بعض الروايات «فلتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة أيام».

٣- ما روى أن أخت عقبة بن عامر رضى الله عنه نذرت أن تحج ماشية وإنها لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لغنى عن مشى أختك فلتركب ولتهد بدنة^(١).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

دلت هذه الأحاديث على أن من عجز عن المشى جاز له الركوب ووجب عليه إراقة دم وأدناه شاة.

ودلت أيضا بعض روايات حديث عقبة أن النذر بالمشى إلى البيت الحرام يكون بحج أو عمرة كما جاء فى الحديث الثانى^(٢).

وقد روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه أنه قال: إذا جعل عليه المشى فلم يستطع، فليهد بدنة ويركب^(٣).

(١) روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة فرواه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب النذور ج ١٠ ص ٧٩ باب الهدى فيما ركب، والترمذى فى النذر باب ١٦ ج ٥ ص ١١٦ (١٥٤٤)، وابن أبى شيبة فى مصنفه باب الرجل يجعل عليه المشى إلى بيت الله ج ٤ ص ٢٩٦ رقم (٢)، وأبو داود فى الإيمان والنذور باب من رأى عليه كفارة ج ٣ ص ٢٣٢، (٣٢٩٣)، (٣٢٩٥)، (٣٣٠٣)، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٨٩ وقال رجاله رجال الصحيح.

(٢) راجع الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ٣٤٥، المبسوط ج ٤ ص ١٣١. البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٧، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٣٢. المهذب ج ١ ص ٣٢٧، المجموع ج ٨ ص ٤١٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٠، المغنى ج ٩ ص ١٤، اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٨٩. نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٤٨، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥١، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠١.

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه ج ٤ ص ٢٩٦ رقم ٣.

وقال السرخسى فى المبسوط عند ترجيحه لهذا الرأى: إن الحج ماشياً أفضل فإن الله تعالى قدم المشاة على الركبان فقال «يَا ثَوَكُ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ»^(١) ولهذا كان ابن عباس رضى الله عنه بعدما كف بصره يتأسف على تركه الحج ماشياً، والحسن بن على رضى الله عنه كان يمشى فى طريق الحج والجنائب تقاد بجانبه فقيل له ألا تركب فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «من مشى فى طريق الحج كتب الله له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال بكل حسنة مائة ألف حسنة»^(٢) فإذا ثبت أن المشى أفضل قلنا إذا ركب فقد أدى أنقص فما التزم فعليه لذلك دم، فإن قيل كيف يستقيم هذا وقد كره أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشى فى طريق الحج قلنا لا كذلك، وإنما كره الجمع بين الصوم والمشى، وقال: إذا جمع بينهما ساء خلقه فجادل رفيقه والجدال منهى عنه^(٣).

ثانياً: القياس

ان من ترك المشى قد أخل بواجب فى الاحرام فلزمه هدى كتارك الاحرام من الميقات^(٤).

أدلة المذهب الثانى:

شبه هذا المذهب: العاجز إذا مشى مرة ثانية بالتمتع والقارن من أجل أن القارن فعل ما كان عليه فى سفرين فى سفر واحد، وهذا فعل ما كان عليه

(١) الحج/ ٢٧.

(٢) رواه البيهقى فى السنن الكبرى كتاب النذور باب من نذر تبرراً أن يمشى إلى بيت الله الحرام جـ ١٠ ص ٧٨.

(٣) راجع المبسوط للسرخسى جـ ٤ ص ١٣١.

(٤) راجع المغنى جـ ٩ ص ١٤.

فى سفر واحد فى سفرين فقال: يجب عليه هدى كالقارن أو المتمتع^(١).

أدلة المذهب الثالث

استدل المذهب الثالث الذى قال: ليس على العاجز عن المشى شئ بالأدلة الآتية:

من الكتاب:

قال تعالى «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية

دلت الآية على أن من عجز عن المشى لا يجب عليه شئ لأن الله سبحانه وتعالى لا يكلف الإنسان إلا بما فى وسعه، وكان نذره لما ليس فى وسعه معصية لا يجوز الوفاء بها^(٣).

ومن السنة

١- ما روى عن عقبة بن عامر الجهنى قال: «نذرت اختى أن تمشى إلى بيت الله تعالى وأمرتى أن استفتى لها النبى صلى الله عليه وسلم فاستفتيت النبى عليه السلام فقال: لتمش ولتركب»^(٤).

٢- ما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله

(١) راجع بداية المجتهد ج ١ ص ٥٩٨.

(٢) البقرة/ ٢٨٦.

(٣) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٦٤.

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه باب من نذر المشى إلى الكعبة ج ١ ص ٣٢٠، وأبو داود فى سننه ج ٣ ص ٢٣٥ (٣٢٩٩)، ومسلم فى النذر باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة ج ٥ ص ٣٩٦ (١٦٤٤)، والبيهقى فى السنن الكبرى كتاب النذور ج ١٠ ص ٧٨ باب المشى فيما قدر عليه.

عليه وسلم «أنه رأى شيخاً يهادى بين ابنيه فقال: ما بال هذا؟ قالوا: نذر أن يمشى قال: إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب»^(١).

وجه الدلالة من الحديثين:

فى الحديث الأول أمر النبى صلى الله عليه وسلم أخت عقبة بكلا الأمرين ولم يوجب عليها فى ذلك شيئاً، وقد علمنا ضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بالمشى إلا وهى قادرة عليه.

وفى الحديث الثانى لم يوجب النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً على الشيخ الذى كان يعتمد على ابنه حينما أمره بالركوب^(٢).

أدلة المذهب الرابع:

استدل المذهب الرابع القائل بوجوب كفارة اليمين عند العجز عن المشى بالأدلة الآتية

من السنة

١- ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم حين قال لأخت عقبة بن عامر لما نذرت المشى إلى بيت الله «لتمش ولتركب ولتكفر عن يمينها» وفى رواية «فلتصم ثلاثة أيام»^(٣).

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه باب من نذر المشى إلى الكعبة ج ١ ص ٣٢٠، ومسلم فى النذر باب من نذر أن يمشى إلى الكعبة ج ٥ ص ٣٩٥ والبيهقى فى النذر باب ركوب من لم يقدر على المشى ج ١٠ ص ٧٨، وأبو داود فى الإيمان والنذور ج ٣ ص ٢٣٥ (٢٣٠١).

(٢) راجع المجموع ج ٨ ص ٤١٨، ٤١٩، المحلى ج ٧ ص ٢٦٤: ٢٦٥، الروضة الندية ج ٢ ص ١٧٧.

(٣) تقدم تخريجه ص ١١٠.

٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «كفارة النذر كفارة اليمين»^(١).

وجه الدلالة من الحديثين:

دل الحديثان على أن من عجز عن المشى وجب عليه كفارة اليمين ولأن المشى مما لا يوجبه الإحرام فلم يجب الدم بتركه كما لو نذرت صلاة ركعتين في الحج فتركتهما^(٢).

المنافسة

ناقش المذهب الثالث قول مالك الذي أوجب عليه المشى من حين ركب وكذلك الهدى فقال: هو تقسيم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله وخلاف لكل ما روى في ذلك عن الصحابة، وقول لا دليل على صحته.

أما ما استدل به المذهب الرابع من قول النبي صلى الله عليه وسلم «أنه أمرها أن تصوم ثلاثة أيام» فهو حديث ضعيف روى عن طريق عبيد الله بن زحر وهو ضعيف، عن أبي سعيد الرعيني وهو مجهول وروى أيضا من طريق حي بن عبد الله وهو مجهول، ومثله من طريق فيها شريك وهو ضعيف أيضا^(٣).

(١) أخرجه مسلم في النذر باب كفارة النذر عن عقبة بن عامر ج ٥ ص ٣٩٩ (١٦٤٥)، وأبو داود في الإيمان والنذور ج ٣ ص ٢٤١ (٣٣٢٣) والدراقطني في سننه بلفظ «من نذر نذرا لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذرا لم يطقه كفارة يمين ومن نذر نذرا فأطاعه فليف به» ج ٤ ص ١٦٠.

(٢) راجع المغني ج ٩ ص ١٥.

(٣) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٦٥.

وناقش المذهب الرابع قول من أوجب الهدى فقالوا: حديث الهدى ضعيف، والمشى لم يوجبه الإحرام ولا هو من مناسكه فلم يجب بتركه هدى كما لو نذر صلاة ركعتين في الحج فلم يصلهما^(١).

وقال المذهب الثالث الذي لم يوجب شيئاً على العاجز: أحاديث الهدى رواها البيهقي عن سنن أبي داود والترمذي، ثم روى بإسناد عن البخاري قال لا يصح ذكر الهدى في حديث عقبة بن عامر^(٢).

الرأي الرابع

قال الله سبحانه وتعالى «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^(٣) أي طاقتها، وهذا يقتضي أن ما أمرنا الله به إنما هو فيما يقع تحت قدرة البشر، أما ما لا يدخل تحت قدرة البشر فمعفو عنه. وقد أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم وهو المبلغ عن الله أمره بالوفاء بالنذر فقال «من نذر أن يقطع الله فليطعه» فوجب علينا الوفاء بالنذر عند القدرة والاستطاعة أما في حالة العجز فغير مقدور الوفاء به فلا يجب على العاجز شيء وهذا ما ذهب إليه المذهب الثالث حيث قال: إذا عجز عن المشى لا يجب عليه شيء.

(١) راجع المعنى ج ٩ ص ١٥.
(٢) راجع المجموع ج ٨ ص ٤١٩.
(٣) البقرة / ٢٨٦.

المبحث الرابع

حكم من نذر المشى إلى مسجد المدينة

اختلف الفقهاء فيمن نذر المشى إلى مسجد المدينة على قولين: فذهب أبو حنيفة والشافعي في الصحيح عنه والزيدية إلى أن من نذر المشى إلى مسجد المدينة لم يلزمه ذلك^(١).

وقال الشافعي في أحد قوليه وأحمد والظاهرية والإباضية يلزمه، وهو قول مالك بشرط أن ينذر صلاة فيه^(٢).

الأدلة

استدل المذهب الأول بالمعقول:

فقال الحنفية: لا يلزمه الوفاء بنذره لأنه أوجب على نفسه التحول من مكان إلى مكان وهذا ليس بقربة مقصودة ولا يصح النذر بما ليس بقربة^(٣).

وقال الشافعية: لا يلزمه لأنه مسجد لا يجب قصده بالنسك فلم يجب المشى إليه بالنذر كسائر المساجد^(٤).

(١) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٦، المبسوط ج ٤ ص ١٣٢، الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٦١، حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٦١٩، ٦٢٠، المهذب ج ١ ص ٣٢٨، المجموع ج ٨ ص ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٢٢، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٨٨.
(٢) راجع المدونة ج ١ ص ٣٤٩، منح الجليل ج ١ ص ٧٠٦، بداية المجتهد ج ١ ص ٥٩٩، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٣١، ٣٤٤، جواهر الإكليل ج ١ ص ٢٥٠، المهذب ج ١ ص ٣٢٨، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٣، المجموع ج ٨ ص ٤٢٢، المغنى ج ٩ ص ١٨، المحلى ج ٨ ص ١٨: ١٩، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤١٨.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٦٦.

(٤) راجع المهذب ج ١ ص ٣٢٨، المجموع ج ٨ ص ٤٢٢، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٣.

واستدل المذهب الثانى بالأدلة الآتية:

١- ما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من نذر أن يطع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»^(١).

٢- ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

فى الحديث الأول أمر النبى صلى الله عليه وسلم بالوفاء بالنذر لمن نذر طاعة والمشى إلى أحد المساجد الثلاثة والصلاة فيها طاعة. وفى الحديث الثانى نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن شد الرحال إلا للمساجد الثلاثة، فصار القصد إلى ما سواها معصية والمعصية لا يجوز الوفاء بها، ومسجد النبى صلى الله عليه وسلم أحد المساجد الثلاثة فيلزم المشى إليه بالنذر كالمسجد الحرام^(٣).

الرأى الراجح

وبعد ذكر الآراء وأدلتها نرى ترجيح ما ذهب إليه الفريق الثانى من لزوم المشى إلى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم عند النذر لأنه مسجد ورد الشرع بشد الرحال إليه كالمسجد الحرام.

(١) تقدم تخريجه ص ٩١.

(٢) تقدم تخريجه ص ٩٤.

(٣) راجع المذهب ج ١ ص ٣٢٨، المجموع ج ٨ ص ٤٢٢، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٣٣، المغنى ج ٩ ص ١٨، المحلى ج ٨ ص ١٩.

المبحث الخامس

فيم نذر هديا إلى الحرم المكي

اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية والإباضية على أن من نذر هديا إلى الحرم لزمه إيصاله إليه وصرفه إلى مساكين الحرم إلا أن ينوى به قرابة أخرى كتطبيب الكعبة أو سترها. فإن كان مما لا يمكن نقله كالدار والشجر والأرض لزمه بيعه ونقل ثمنه إلى الحرم.

وإن كان مما يذبح لزمه ذبحه في الحرم وتفرقته على مساكين الحرم^(١) إلا أن أبا حنيفة قال: لو تصدق به على من هو أحوج منهم

* قال القرطبي: الهدى: ما أهدى إلى بيت الله تعالى من ناقة أو بقرة أو شاة وقال الجمهور: الهدى عام في جميع ما يتقرب به من الذبائح والصدقات، مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لا من الهدى، وإلا لزم ذكر المعرف في التعريف، فيلزم تعريف الشيء بنفسه (راجع لسان العرب ج ٦ ص ٤٦٤٢، البدائع ج ٣ ص ١٢١٥، تبين الحقائق ج ٢ ص ٨٩، رد المحتار ج ٢ ص ٦١٤ مجمع الأنهر ج ١ ص ٣١٠، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٢٥، ج ٢ ص ٥٣٦، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٧٠).

(١) راجع الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٥٢، ص ٢٦١، البدائع ج ٦ ص ٢٨٧٢، المبسوط ج ٤ ص ١٣٤، ١٣٦، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧١ ط دار الكتب العلمية، رد المحتار ج ٢ ص ٦١٤، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٣٨، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥٣، اللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٢٢٤، المدونة ج ١ ص ٣٠٦، ص ٣٥٦ منح الجليل ج ١ ص ٦٩٠، بداية المجتهد ج ١ ص ٥٢٤، ٥٢٨، ٥٣١، الزخيرة ج ٣ ص ٣٧١، ج ٤ ص ٨٦، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٨٩ الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٨٦، فتح العلى المالك ج ١ ص ٢٠٦، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٢٥، المذهب ج ١ ص ٣٢٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٠، المجموع ج ٨ ص ٣٨١، اعلام الساجد ص ١٧٥، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٦٩: ٣٧١ ج ١٥ ص ٤٨٣، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٣٠،

جاز^(١) وقال بعض الشافعية: يجوز ذبحه خارج الحرم بشرط أن ينقل اللحم إلى الحرم قبل أن يتغير^(٢).
واتفقوا على أن الناذر لا يأكل من هدى النذر ولحمه كله للمساكين.

الأدلة

استدل الفقهاء على وجوب إيصاله وذبحه في الحرم بالأدلة الآتية من الكتاب.

١- قوله تعالى «هَذَا بَالِغُ الْكَفَّةِ»^(٣).

وجه الدلالة من الآية:

إن الإطلاق الذي في قوله تعالى «هديا» يقتضى أن هدى النذر يلزم إيصاله إلى مساكين الحرم^(٤).

٢- قوله تعالى «ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ»^(٥)

-
- = المغنى ج ٩ ص ٢٠: ٢١، ج ٣ ص ٥٤١ معونة أولى النهى لابن النجار ج ٣ ص ٣٣٥، ٥٤٩، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٥٨، ٦١٠، اعلام الموقعين ج ٤ ص ٢٠٢، شرح الزركشى ج ٣ ص ٢٤٨، ص ٣٧٣، المقنع ص ٧٥، كشف القناع ج ٢ ص ٤٦٠، المحلى ج ٧ ص ٢٧٠، شرح الأزهري ج ٢ ص ١٩٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٤٠٢، اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٥٢، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠٩.
- (١) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٧٢، ج ٣ ص ٣١٦، اللباب في شرح الكتاب ج ١ ص ٢٢٤، مجمع الأنهر ج ١ ص ٢١٠.
- (٢) راجع المجموع ج ٨ ص ٣٨١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٠.
- (٣) المائدة/ ٩٥.
- (٤) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٤٣، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٤، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٦٧٥، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٣٠، المجموع ج ٨ ص ٣٨١، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣٧١، المغنى ج ٩ ص ٢٠، شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٤٩، كشف القناع ج ٢ ص ٤٦٠، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٥٨، المحلى ج ٧ ص ٢٢٥، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠٨.
- (٥) الحج/ ٣٣.

وجه الدلالة من الآية:

دلت الآية على أنه لا يجوز ذبح الهدى الذى أوجب الا فى الحرم، ولم يرد به نفس البيت بل البقعة التى هو فيها وهى الحرم لأن الدم لا يراق فى البيت، ولأن الهدى اسم لما يهدى إلى مكان الهدايا ومكان الهدايا هو الحرم^(١).

ومن الأثر

- ١- ما روى عن ابن عمر أن رجلاً سأل فى امرأة نذرت أن تهدى داراً فقال «تبيعها وتتصدق بثمنها على مساكين الحرم».
- ٢- ما روى عن نافع عن ابن عمر قال: «يؤكل من كل شئ إلا من جزاء صيد ونذر»^(٢).
- ٣- ما روى عن على قال: لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للمساكين»^(٣).

وجه الدلالة:

دل الأثر الأول المروى عن ابن عمر على أن من نذر شيئاً لا يمكن نقله وجب بيعه ونقل ثمنه إلى الحرم^(٤).

ودل الأثر الثانى والثالث على أن النازر لا يأكل من هدى النذر^(٥).

(١) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٤٣ البدائع ج ٦ ص ٢٨٧١، المذهب ج ١ ص ٣٢٥، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣٧١ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٥٨، كشف القناع ج ٢ ص ٤٦٠.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه ج ٤ ص ٢٥٢.

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه فى هدى الكفارة وجزاء الصيد ج ٤ ص ٢٥٢ رقم ٦.

(٤) راجع المغنى ج ٩ ص ٢١، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦١١.

(٥) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٧١.

من نذر هديا لغير الحرم

بعد ما اتفق الفقهاء على أن من نذر هديا إلى الحرم لزمه إيصاله إليه
اختلفوا فيمن نذر إلى غير الحرم كالمدينة أو غيرها على قولين:

فذهب الحنفية والماكية وبعض الزيدية إلى أنه لا يلزمه إيصاله إلى
ذلك المكان، ويجوز أداؤه في غيره^(١).

وذهب الشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية وبعض الزيدية إلى أنه
يلزمه إيصال ما أهداه إلى ذلك المكان وتفرقة الهدى ولحم الذبيحة على أهله
إلا أن يكون بذلك المكان ما لا يجوز النذر له ككنيسة أو صنم أو نحوه مما
يعظمه الكفار^(٢).

الأدلة

استدل الفريق الأول بالمعقول:

قالوا: إن المقصود والمبتغى من النذر هو التقرب إلى الله عز وجل
فلا يدخل تحت نذره إلا ما هو قرابة وليس في عين المكان وإنما هو محل أداء
القرابة فيه فلم يكن بنفسه قرابة فلا يدخل المكان تحت نذره فلا يتقيد به فكان
ذكره والسكوت عنه بمنزلة واحدة^(٣).

(١) راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧١، البدائع ج ٦ ص ٢٨٨٩، المبسوط ج ٤
ص ١٣٦، منح الجليل ج ١ ص ٧٠٢، الخرشي على مختصر خليل ج ٢
ص ٣٨٦، فتح العلي المالك ج ٢ ص ٢٠٦، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٤٠، سبل
السلام ج ٤ ص ١٤٥٣.

(٢) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٨٩، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥٣، المذهب ج ١
ص ٣٢٥، المجموع ج ٨ ص ٣٨٢، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٧٢، المغني ج ٩
ص ٢١، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦١١، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٩١.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٨٩.

واستدل الفريق الثاني بالسنة والقياس والمعقول

فمن السنة:

ما روى عن ثابت الضحاك الأنصاري رضى الله عنه قال «نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحر إبلا ببوانة^(١) فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: هل كان بها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا لا، قال: هل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قالوا: لا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

الحديث فيه دليل على أنه يجب الوفاء بالنذر في المكان المعين إذا لم يكن في التعيين معصية، فإن كان به مفسدة من اعتقاد تعظيم جاهلية أو نحوه لم يجز النذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم «هل كان بها وثن؟ أو عيد من أعياد الجاهلية؟» وهذا يدل على أنه لو كان بها ذلك لمنعه من الوفاء بنذره، ولأن في هذا تعظيماً لغير ما عظم الله يشبه تعظيم الكفار للأصنام فحرم كتعظيم الأصنام^(٣).

- (١) ببوانة: هضبة من وراء ينبع، وقيل: موضع أسفل مكة دون يلملم، وقيل: موضع بين الشام وديار بكر (راجع نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٤٥، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥٣).
- (٢) أخرجه البيهقي في النذور باب من نذر أن ينخر بغير مكة ج ١٠ ص ٨٣، وأبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم في الإيمان والنذور باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر ج ٣ ص ٢٣٨ (٢٣١٣)، وابن ماجه في باب الوفاء بالنذر ج ١ ص ٦٨٨ (٢١٣١) عن ميمونة بنت كرم وإسناده صحيح.
- (٣) راجع المذهب ج ١ ص ٣٢٤، المجموع ج ٨ ص ٣٨٥، المغنى ج ٩ ص ٢١، ج ٣ ص ٥٤٨، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦١١ نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٤٩، سبل السلام ج ٤ ص ١٤٥٣.

ومن القياس:

انه ضمن نذره مع فقراء ذلك البلد بإيصال اللحم إليهم وهذه قرينة فتلزمه كما لو نذر التصديق عليهم^(١).

ولأن إيجاب العبد يعتبر بإيجاب الله تعالى مقيداً بمكان لا يجوز أداؤه في غيره كالنحر في الحرم والوقوف بعرفة والطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة كذا ما أوجبه العبد.

ومن المعقول

أنه أوجب على نفسه الأداء في مكان مخصوص فإذا أدى في غيره لم يكن مؤدياً ما عليه فلا يخرج عن عهدة الواجب^(٢).

الراى الراجح

وبعد ذكر الآراء وأدلتها نرى ترجيح رأى من قال لا يجب الوفاء على من نذر هدفاً لغير مكة لأن الذبح في غير مكة ليس بقربة، ومكة هي التي تختص بالهدايا، أما ما ورد من أمر النبي صلى الله عليه وسلم للذي نذر أن ينحر ببوابة بالوفاء بنذره فالأمر في هذا الحديث يكون للنذر حتى لا يعارض ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم «لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد....».

(١) راجع المغنى ج ٩ ص ٢١، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٦١١.

(٢) راجع البدائع ج ٦ ص ٢٨٨٩.

الفصل الرابع

دخول مكة وما يتعلق به

ويشتمل على أربعة مباحث

- المبحث الأول:** من قصد مكة لا يريد النسك.
- المبحث الثاني:** من قصد مكة للنسك من أهلها أو من غيرهم.
- المبحث الثالث:** آراء الفقهاء فيمن أحرم قبل الميقات.
- المبحث الرابع:** حكم المجاورة بمكة والمدينة.

المبحث الأول

فيمن قصد مكة لا يريد النسك

اختلف الفقهاء فيمن قصد مكة لا يريد النسك هل يجب عليه الاحرام أم لا على قولين.

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة قال:

من كانت داره داخل المواقيت* فحكمه حكم أهل مكة لا يجب عليه الإحرام لدخولها، أما إذا كانت داره خارج المواقيت فبأنه لا يجوز له دخول مكة أو الحرم إلا بإحرام فإن فعل وجب عليه حج أو عمرة، وهو قول لبعض الإباضية^(١).

الثاني: ما ذهب إليه مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والظاهرية والزيدية والإمامية وبعض الإباضية قالوا: إن كان ممن يتكرر دخوله لحاجة متكررة كالحطاب والحشاش والصيد والسقا ونحوهم، أو دخلها لقتال مباح أو من خوف، أو من كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه إليها فهؤلاء لا إحرام عليهم ومثلهم المعار للعمل بمكة سواء كان للتدريس أو غيره.

* المواقيت جمع ميقات وهو لغة الحد، ثم اتسع فيه فأطلق على المكان فقيل للمواضع: ميقات وهو الموضع الذي لا يجاوزه مريد مكة إلا محرماً.
(راجع لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ٤٨٨٧، المصباح المنير ج ٢ ص ٦٦٧، رد المحتار ج ٢ ص ٤٧٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٤).

(١) راجع الفتاوى الهندية للشيخ نظام ج ١ ص ٢٥٣، فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٢٨٤، ٢٨٧، البدائع ج ٣ ص ١١٨١، حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٥٨١: ٥٨٣، تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، المبسوط ج ٤ ص ١٦٧، شرح فتح القدير لابن الهمام ج ٢ ص ٣٣٣، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ٤ ص ٤٢.

ثم اختلف هذا المذهب فيمن أراد دخول مكة في حاجة لا تتكرر - كزيارة أو تجارة أو رسالة أو عيادة مريض أو كان مكيا مسافر فأراد دخولها عائدا من سفر ونحو ذلك - على قولين

الأول: ما ذهب إليه بعض المالكية والشافعية وأحمد في رواية والظاهرية قالوا: لا يجب عليه الإحرام.

الثاني: ما ذهب إليه مالك وبعض أصحاب الشافعية وأحمد في رواية والزيدية قالوا: من أراد دخول مكة في حاجة لا تتكرر فلا يجاوز الميقات غير محرم بل يجب عليه الإحرام. ثم اختلف هذا المذهب فيمن وجب عليه الإحرام فدخل بدون إحرام هل يجب عليه القضاء أم لا على قولين:

الأول: يجب عليه القضاء فإن تركه وترك القضاء عصي ولا دم عليه، لأن الدم يجبر الخل الحاصل في النسك بالإحرام داخل الميقات من غير رجوع إليه ونحو ذلك وهذا لم يدخل في نسك.

والثاني: لا يجب عليه القضاء وعللوا ذلك بعلتين إحداهما: أن القضاء متعذر لأن الدخول الثاني إحرام يقتضي إحراما آخر فيتسلسل.

والعلة الثانية: وهي الصحيحة أن الإحرام تحية للبيعة فلا يقضى كتحية المسجد فإنها تفوت بالجلوس ولا يشرع قضاؤها^(١).

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٠٣، الزخيرة للقرافي ج ٣ ص ٢١٠، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤، الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٠٤، ص ٣٠٦، مواهب الجليل للحطاب ج ٣ ص ٤٠، الأم للشافعية ج ٢ ص ١٢١، الحاوي الكبير على مختصر المزني ج ٤ ص ٧٤، المجموع ج ٧ ص ١٠: ١٥، اعلام الساجد

الأدلة

استدل المذهب الأول - الذى قال من كانت داره خارج المواقيت وأراد دخول مكة لغير النسك فإنه لا يجوز له الدخول إلا محرما - وهم الحنفية - بالأدلة الآتية:

أولاً: ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ألا إن مكة حرام منذ خلقها الله تعالى لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار ثم عادت حراما إلى يوم القيامة»^(١).

وجه الدلالة من هذا الحديث

الاستدلال بالحديث من ثلاثة وجوه: أحدهما: بقوله صلى الله عليه وسلم ألا أن مكة حرام. والثانى: بقوله لا تحل لأحد بعدى والثالث: بقوله ثم عادت حراما إلى يوم القيامة مطلقا من غير فصل.

ثانياً: ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يحل دخول مكة بغير احرام» وفى رواية لا يدخل

ص ١٧٦، حاشية البجيرمى ج ٢ ص ١١٣، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٧٤، حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى ج ٤ ص ٧١، المغنى ج ٣ ص ٢٦٧: ٢٧٠، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٦، زاد المعاد لابن قيم الجوزية ج ٣ ص ٤٢٩، ط مؤسسة الرسالة، المقنع ص ٦٩، كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٣، الانصاف للمرداوى ج ٣ ص ٤٢٨، المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٦٦، السيل الجرار ج ٢ ص ٢٢٦، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٩٠، اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ٢٢٣. شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤٢.

(١) أخرجه البخارى فى الحج باب لا يعضد شجر الحرم ج ١ ص ٣١٥، ومسلم فى الحج باب تحريم مكة وصيدها وخلاها (١٣٥٥)، والترمذى فى الحج باب ما جاء فى حرمة مكة (٨٠٩) وعبد الرزاق فى باب الحرم وعضد عضاهه (٩١٨٩) والبيهقى باب لا ينفر صيد الحرم ج ٥ ص ١٩٥، والنسائى فى باب تحريم القتال فيه ج ٢ ص ٣٨٤ (٣٨٥٩)، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢٦٠.

ثانياً: ما روى عن أنس رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر»^(١).

ثالثاً: ما روى عن ابن عباس أنه قال: «لا يدخل أحد مكة بغير إحرام إلا الخطابين.....»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

فى الحديث الأول والثانى دخل النبى صلى الله عليه وسلم مكة حلالاً يوم الفتح وعلى رأسه المغفر لأنه كان لا يأمن أن يقاتل ويمنع من النسك، وكذلك دخل أصحابه ولم نعلم أحدا منهم أحرم يومئذ. ولو وجب الإحرام على كل من يتكرر دخوله أفضى إلى أن يكون جميع زمانه محرماً فسقط للحرَج والمشقة^(٣).

أدلة من قال من هذا المذهب من قصد مكة لحاجة لا تتكرر يستحب له الإحرام ولا يجب، وهم: بعض المالكية والشافعية وأحمد فى رواية والظاهرية.
من السنة:

- (١) أخرجه مسلم فى الحج باب جواز دخول مكة بغير إحرام ج ٢ ص ٤٧٧ (١٣٥٧)، والبيهقى فى السنن الكبرى باب الرخصة لمن دخلها خائفاً ج ٥ ص ١٧٧، والنسائى فى كتاب مناسك الحج باب دخول مكة بغير إحرام ج ٢ ص ٣٨٢ (٣٨٥١)، ومالك فى الموطأ ص ٣٥٠، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢٥٨.
- (٢) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه باب من كره أن يدخل مكة بغير إحرام ج ٤ ص ٢٨٨ والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢٦٣.
- (٣) راجع الأم للشافعية ج ٢ ص ١٢١ المجموع شرح المذهب ج ٧ ص ١٠، اعلام الساجد ص ١٧٧ كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٣. المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٨ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٦، نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٠٠، المحلى ج ٧ ص ٢٦٧، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤٢.

أولاً: ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الأقرع بن حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الحج كل عام؟ قال: لا، بل حجة واحدة»^(١).

ثانياً: ما روى عن أبي الزبير عن جابر عن سراقه قال: «قلت يا رسول الله عمرت هذه لعامنا هذا؟ أم للأبد؟ فقال لا بل للأبد، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين:

بين النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الأول أن الحج لا يجب إلا مرة واحدة وفي الحديث الثاني بين أنه لا بأس بالعمرة في أشهر الحج فلم يوجب النبي صلى الله عليه وسلم الإحرام بالحج إلا مرة واحدة ولذلك قلنا باستحباب الإحرام وعدم وجوبه لمن أراد الدخول لحاجة لا تتكرر، ولو أوجبنا على كل من دخلها أن يحج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة^(٣)، وقد روى عن ابن عمر أنه دخلها بغير إحرام^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في باب فرض الحج جـ ٢ ص ١٣٩ (١٧٢١)، والبيهقي في باب من لم ير القضاء على من دخلها جـ ٥ ص ١٧٨، والدارقطني في سننه جـ ٢ ص ٢٧٩، وابن أبي شيبة في مصنفه جـ ٤ ص ٥٣٢ باب من قال إنما هي حجة واحدة.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الحج باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم جـ ٢ ص ١٨٣ (١٩٠٥)، والنسائي في السنن الكبرى باب إياحة فسخ الحج والعمرة جـ ٢ ص ٣٦٦ (٣٧٨٨)، والدارقطني في سننه جـ ٢ ص ٢٨٣ وقال رواه كلهم ثقات، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عطاء وطاوس عن سراقه وهذه رواية منقطعة فإنهما ولدا سنة ست وعشرين أو بعدها وتوفي سراقه سنة أربع وعشرين.

(٣) راجع المجموع جـ ٧ ص ١٥، سبل السلام للصنعاني جـ ٢ ص ٧٠٧، شرح كتاب النيل جـ ٤ ص ٤٢.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ باب جامع الحج ص ٣٥١ رقم ٢٦٤.

ومن القياس

أنه أحد الحرمين فلم يلزم الاحرام لدخوله كحرم المدينة.

ومن المعقول:

ان الوجوب من الشرع ولم يرد من الشارع ايجاب ذلك على كل داخل
فبقى على الأصل^(١).

أدلة من قال: من قصد مكة لحاجة لا تتكرر وجب عليه الإحرام «وهم
مالك وبعض الشافعية وأحمد في رواية والزيدية».

ما روى عن ابن عباس قال: «لا يدخل أحد مكة بغير إحرام إلا
الخطابين»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على أنه لا يجوز دخول مكة من غير إحرام إلا لمن كانت
له حاجة متكررة^(٣).

المنافسة

أولاً: مناقشة المذهب الأول

ما روى «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه
عمامة سوداء بغير إحرام» يجاب عنه أنه كان مختصاً بتلك الساعة بدليل قوله

(١) راجع المعنى ج ٣ ص ٢٦٩، المحلى ج ٧ ص ٢٦٧.

(٢) تقدم تخريجه ص ١٣١.

(٣) راجع المجموع ج ٧ ص ١٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٦، البحر
الزخار ج ٣ ص ٢٩٠.

عليه الصلاة والسلام في ذلك اليوم «مكة حرام لم تحل لاحد قبلى ولا تحل لاحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار ثم عادت حراماً» يعنى الدخول بغير احرام لإجماع المسلمين على حل الدخول بعده عليه الصلاة والسلام للقتال^(١).

ثانياً: مناقشة المذهب الثانى

ناقش المذهب الثانى دليل المذهب الأول فقالوا: حديث لا تحل لأحد بعدى فالمراد به القتال، وليس فى جميع طرق هذا الحديث ما يقتضى الإحرام وإنما هو صريح فى القتال^(٢). وعلى فرض انه عام فالجواب عنه: انه عليه السلام إن كان آمناً فذلك خاص به، وإن كان خائفاً فالإشارة إلى صفته أى أحلت لمن كان بصفته ويدل على التخصيص دخول الخطابين ونحوهم^(٣).

ثم ناقش الفريق القائل: يجوز دخول مكة من غير احرام لمن كانت له حاجة لا تتكرر فقالوا: إن ما استدل به الفريق القائل بالوجوب آثار عن السلف لا تقوم بها حجة^(٤).

فحديث ابن عباس قد أخرجه ابن أبى شيبة بلفظ «لا يدخل أحد مكة بغير احرام إلا الخطابين والحمالين وأصحاب منافعها» وفى اسناده طلحة بن عمرو وفيه ضعف، وقد اعتذر بعض المتأخرين عن حديث ابن عباس هذا

(١) راجع تبیین الحقائق ج ٢ ص ٧.

(٢) راجع المجموع ج ٧ ص ١٥، المحلى ج ٧ ص ٢٦٧.

(٣) راجع الزخيرة للقرافى ج ٣ ص ٢١٠.

(٤) راجع سبل السلام للصنعانى ج ٢ ص ٧٠٧.

بأنه موقوف ولا حجة فيما عداها، ثم هو معارض لما أخرجه مالك في الموطأ أن ابن عمر جاوز الميقات غير محرم.

وقد كان المسلمون يذهبون إلى مكة لحوائجهم ولم ينقل أنه أمر أحدا منهم بإحرام كقصبة أبي قتادة لما عقر حمار الوحش داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات لابنية الحج ولا العمرة فقررہ النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

الرأى الراجع

وبعد عرض الآراء وأدلة كل فريق نرى ترجيح رأى من أجاز دخول مكة بغير إحرام ما دام لم يدخلها قاصدا للنسك وذلك لضعف أدلة المخالفين ورجوعا إلى البراءة الأصلية حيث لا يوجد دليل يرجح وجوب الإحرام.

ويستحب لمن أراد الدخول لحاجة لا تتكرر الإحرام احتراما للبيعة.

(١) راجع نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٣٠١.

المبحث الثانى

من قصد مكة للنسك من أهلها أو من غيرهم

اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية والإباضية على أن الآفاقي^(١) إذا أراد دخول مكة لأداء النسك بحج أو عمرة وجب عليه الإحرام من الميقات عند دخول مكة.

أما أهل مكة فأحرامهم بالحج من داخل الحرم وإحرامهم بالعمرة من أدنى الحل على الصحيح.

المواقيت

المواقيت الشرعية خمسة أحدهما: ذو الحليفة وهو ميقات من توجه من المدينة: تصغير حلقة والحلقة واحدة الحلفاء نبت فى الماء وهى مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل وبها المسجد الذى أحرم منه النبى صلى الله عليه وسلم والبنر التى تسمى الآن بنر على وهى أبعد المواقيت إلى مكة.

والثانى: لأهل الشام ومصر والمغرب ويسمى الجحفة سميت بذلك لأن السيل اجتحف أهلها إلى الجبل الذى هنالك وهى من مكة على ثلاث مراحل وهى الآن خراب ولذا يحرمون الآن من رابغ قبلها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال.

والثالث: لأهل نجد وأهل الطائف: قرن ويقال له قرن المنازل وقرن

(١) الآفاقي هو: من كان مسكنه فوق الميقات الشرعى أى قبله.

الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان.

والرابع: لأهل المشرق (أى العراق وخراسان وباقي الشرق) ذات عرق منزل معروف سمي بذلك لعرق فيه أى جبل صغير وقد خربت وبحرم الآن من أتى من المشرق من العقيق وهو واد وراء ذات عرق مما يلى المشرق.

والخامس: لأهل اليمن: يللم بينه وبين مكة مرحلتان ثلاثون ميلا. هذه المواقيت لأهلها المذكورين ولمن مر عليها من غير أهلها ممن يريد الحج والعمرة، فإذا مر شامى من طريق العراق أو المدينة، أو عراقى من طريق اليمن فمواقته ميقات الاقليم الذى مر به، هذا باتفاق قال ابن المنذر: أجمع العلماء على هذه المواقيت.

أما من كان مسكنه بين الميقات ومكة فمواقته القرية التى يسكنها^(١).

(١) الهداية للمرغيناني ج ١ ص ١٣٦، البدائع ج ٣ ص ١١٨٠: ١١٨١، المبسوط ج ٤ ص ١٦٦، رد المحتار ج ٢ ص ٤٧٤، ٤٧٨، تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، المدونة ج ١ ص ٣٠٢ ص ٣٧٩، الزخيرة للقرافي ج ٣ ص ٢٠٥، الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٠٢، منح الجليل ج ١ ص ٤٥٧، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٢، مواهب الجليل للخطاب ج ٣ ص ٢٦: ٣٣، الأم للشافعي ج ٢ ص ١١٦، مختصر المزنى على الأم ج ٢ ص ٥٩، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٦٩، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١١٠، حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى ج ٤ ص ٣٩، المغنى ج ٣ ص ٢٥٧: ٢٦٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٠، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٢٨، سبل السلام ج ٢ ص ٧٠٥، شرح الأزهار لابن مفتاح ج ٢ ص ٧٦، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٨٧، اللعة دمشقية ج ٢ ص ٢٢٤، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ٤ ص ٣٩.

الأدلة

استدل الفقهاء على هذه المواقيت بالآتي:

- ١- ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم وقال: من لهن ولكل من أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة»^(١).
- ٢- ما روى عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «وقت لأهل العراق ذات عرق»^(٢).
- ٣- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه وقت لأهل المشرق العقيق»^(٣).
- ٤- ما رواه مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ومهل أهل العراق من ذات عرق»^(٤).

-
- (١) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب ميقات أهل المدينة، وباب دخول الحرم ومكة ج ١ ص ٣١٧، ومسلم في كتاب الحج باب مواقيت الحج والعمرة ج ٤ ص ١٦٩ (١١٨١) وأبو داود في باب المواقيت ج ٢ ص ١٤٣ (١٧٣٨) والبيهقي في السنن الكبرى ج ٥ ص ٢٩ باب المواقيت لأهلها، والنسائي في باب من كان أهله دون الميقات ج ٢ ص ٣٢٩ (٣٦٣٧)، والزيلعي في نصب الراية في المواقيت ج ٣ ص ١٢ ط المكتبة الإسلامية، الدارقطني في المواقيت ج ٢ ص ٢٣٧ (٨)، وابن حجر في بلوغ المرام ص ١٧٣، ط دار الحديث.
 - (٢) أخرجه أبو داود بإسناد صحيح في باب المواقيت ج ٢ ص ١٤٣ (١٧٣٩)، والنسائي في باب ميقات أهل العراق ج ٢ ص ٣٢٩ (٣٦٣٦)، وابن حجر في بلوغ المرام باب المواقيت ص ١٧٣ والبيهقي في سننه باب ميقات أهل العراق ج ٥ ص ٢٨، والزيلعي في نصب الراية باب المواقيت ج ٣ ص ١٣.
 - (٣) أخرجه أبو داود في باب المواقيت ج ٢ ص ١٤٣ (١٧٤٠)، والبيهقي في باب ميقات أهل العراق ج ٥ ص ٢٧، والزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٣.
 - (٤) أخرجه مسلم في الحج باب مواقيت الحج ج ٤ ص ١٧٤ (١١٨٣)، والبيهقي في

وجه الدلالة من هذه الأحاديث

يبين الحديث الأول المواقيت الأربعة الأولى وهى ذو الحليفة والجحفة وقرن المنازل ويللم وقد نص عليها النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف وهو مجمع عليه.

أما ذات عرق فقد اختلفوا فى رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

الأول: وهو الصحيح عند الجمهور أنه منصوص عليه من النبي صلى الله عليه وسلم واحتجوا بما رويناه من الأحاديث السابقة قالوا: وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يفوى بعضه بعضا ويصير الحديث حسنا ويحتج به^(١).

الثانى: أنه مجتهد فيه، اجتهد فيه عمر رضى الله عنه بدليل ما روى عن ابن عمر قال: «لما فتح المصران^(٢) أتوا عمر رضى الله عنه فقالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حد لأهل نجد قرنا وإنا إذا أردنا أن نأتى قرنا شق علينا، قال: فانظروا حدوهم من طريقكم، قال: فحد لهم ذات عرق»^(٣).

-
- = السنن الكبرى باب ميقات أهل العراق ج ٥ ص ٢٧، ورواه ابن ماجه عن أبى الزبير عن جابر، وقال فيه «ومهل أهل المشرق من ذات عرق» ج ٢ ص ٩٧٣ (٢٩١٥)، والزيلعى فى نصب الراية ج ٣ ص ١٢.
- (١) راجع البدائع ج ٣ ص ١١٨١، تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، الزخيرة ج ٣ ص ٢٠٦، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٢، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٢٧٢ المجموع ج ٧ ص ١٩٣، المغنى ج ٣ ص ٢٥٨، كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٠، الانصاف للمرداوى ج ٣ ص ٤٢٥.
- سبل السلام للصنعائى ج ٢ ص ٧٠٥، السبل الجرار للشوكانى ج ٢ ص ١٦٩، اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٢٢٤.
- (٢) المصران: هما البصرة والكوفة والمصر هو البلد العظيم سعى مصرا لأن الناس يصيرون إليه، ومعنى فتح المصران أى بنى المصران لأن المسلمين بنوهما ولم يفتحوهما (راجع لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ٤٢١٥، المعجم الوجيز حرف الميم ص ٥٨٤، المذهب للشيرازى ج ١ ص ٢٧٢).
- (٣) أخرجه البخارى فى صحيحه عن على بن مسلم عن عبد الله بن نمير باب ذات عرق =

وأجيب عن هذا الحديث: بأنه يحمل تحديد عمر رضى الله عنه
باجتهاده على أنه لم يبلغه تحديد النبي صلى الله عليه وسلم فحدده باجتهاده
فوافق النص^(١).

أما الدليل على أن المكي إذا أحرم بالحج فمن مكة فما سبق من رواية
ابن عباس «حتى أهل مكة فمن مكة»

أما دليل الإحرام بالعمرة من الحل في حق المكي فلما روى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما أراد الإفاضة من مكة دخل على عائشة رضى الله
عنها وهى تبكى فقالت أكل نساءك يرجعن بنسكين وأنا أرجع بنسك واحد، فأمر
أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه أن يعتمر بها من التعميم^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن الإحرام بالعمرة للمقيم بمكة من الحل، ولأن من شأن
الإحرام أن يجتمع في أفعاله الحل والحرم، فلو أحرم المكي بالعمرة من مكة
وأفعال العمرة تؤدي بمكة فقط لم يجتمع في أفعالها الحل والحرم، بل يجتمع كل
أفعالها في الحرم، بخلاف الحج فإنه يخرج إلى عرفه فيحصل الجمع^(٣).

-
- = لأهل العراق ج ١ ص ٢٦٧، والزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٤، والبيهقي في
السنن الكبرى باب ميقات أهل العراق ج ٥ ص ٢٧.
- (١) راجع نصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ١٥ المذهب ج ١ ص ٢٧٢، المجموع ج ٧
ص ١٩٥ المغنى ج ٣ ص ٢٥٨.
- (٢) أخرجه أبو داود بلفظ «أترجع صواحبى بحج وعمرة وأرجع أنا بالحج...» في باب
أفراد الحج ج ٢ ص ٥٤ (١٧٨٢)، والنسائي في كتاب الحج باب العمرة من التعميم
ج ٢ ص ٤٧٣، (٤٢٣٢)، وابن ماجه في باب العمرة من التعميم ج ٢ ص ٩٩٨
(٣٠٠٠)، والزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٦.
- (٣) راجع البدائع ج ٣ ص ١١٨٨، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٦، المذهب ج ١ ص
٢٧٢، المجموع ج ٧ ص ٢٠٣، المغنى ج ٣ ص ٢٥٩، شرح منتهى الإرادات ج
١ ص ٥٢٥، كشاف القناع ج ٢ ص ٤٠١، سبل السلام ج ٢ ص ٧٠٧.

المبحث الثالث

آراء الفقهاء فيمن أحرم قبل الميقات

عرفنا فيما سبق أنه لا خلاف بين فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في أن من أحرم قبل الميقات يصير محرماً تثبت في حقه أحكام الإحرام، وخرج عن هذا الاتفاق الظاهرية والإمامية فقال الظاهرية: لا يحل لأحد أراد نسكا أن يتجاوز المواقيت إلا محرماً فإن لم يحرم منه فلا إحرام له ولا حج له ولا عمرة له إلا أن يرجع إلى الميقات الذي مر عليه فينوى الإحرام منه، وإن أحرم قبل شيء من المواقيت المذكورة وهو يمر عليها فلا إحرام له ولا حج ولا عمرة إلا أن ينوى إذا صار في الميقات تجديد الإحرام فذلك جائز^(١).

وقال الإمامية: لا يصح الإحرام قبل الميقات إلا بالندب وشبهه من العهد واليمين^(٢).

أما من اتفق من الفقهاء على جواز الإحرام قبل الميقات فقد اختلفوا في أفضل الإحرام على قولين:

الأول: ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية، والشافعية في الصحيح عنهم والحنابلة وبعض الإباضية إلى أن أفضل الإحرام ما كان من الميقات وهو المروى عن عمر وعثمان وعطاء وإسحاق^(٣).

(١) راجع المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٧٠.

(٢) راجع اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٢٢١.

(٣) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٠٣، الزخيرة للقرافي ج ٣ ص ٢١١، مواهب =

والثاني: ما ذهب إليه الحنفية وبعض الشافعية والزيدية وبعض الإباضية إلى أن أفضل الاحرام ما كان من دويرة أهله، روى عن أبي حنيفة أن الإحرام من دويرة أهله أفضل إذا كان يملك نفسه عن الوقوع في محظورات الإحرام^(١).

الأدلة

أدلة المذهب الأول

استدل المذهب الأول الذي قال: إن أفضل الاحرام ما كان من الميقات بالأدلة الآتية

من السنة

- ١- ما روى من الأحاديث الصحيحة المشهورة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم في حجته من الميقات».
- ٢- ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم عام الحديبية بالعمرة من ميقات المدينة ذي الحليفة^(٢).

= الجليل للحطاب ج ٣ ص ١٨، المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٧٣، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ٤٩، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٤، الإنصاف للمرداوي ج ٣ ص ٤٣٠، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤٦.

- (١) راجع البدائع ج ٣ ص ١١٨٢، تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، ٨ المبسوط ج ٤ ص ١٦٦، الهداية ج ١ ص ١٣٦، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٣٣٦، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٦٩، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ٤٩، شرح الأزهار ج ٢ ص ٧٧ البحر الزخار ج ٣ ص ٢٨٩، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤٦.
- (٢) أخرج هذه الأحاديث أبو داود في الحج باب المواقيت، والاشعار والعمرة والرمل ج ٢ ص ١٤٣، ١٤٦، ١٧٩، ص ٢٠٥، والنسائي في باب ميقات أهل المدينة ج ٢ ص ٣٢٨، باب التعريس بذي الحليفة ج ٢ ص ٣٣٠، وابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٩٧٣، ومالك في الموطأ باب العمل في الإهلال ص ٢٧٧.

ومن المعقول:

ان في الاحرام قبل الميقات التعرض لفعل محظوراته، وكذلك فإن فيه مشقة على النفس فكره، كالوصال في الصوم.
قال عطاء انظروا هذه المواقيت التي وقّعت لكم فخذوا برخصة الله فيها فانه عسى أن يصيب أحدكم ذنبا في إحرامه فيكون أعظم لوزره فان الذنب في الإحرام أعظم من ذلك^(١).

أدلة المذهب الثاني

استدل المذهب الثاني الذي قال إن أفضل الاحرام ما كان قبل المواقيت بالأدلة الآتية

من القرآن

قوله تعالى «وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^(٢).

وجه الدلالة من الآية

أمرنا الله تعالى بإتمام الحج والعمرة وقد فسر الإتمام على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما فقالا: اتمامهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك^(٣).

= المجموع للنووي ج ٧ ص ٢٠٠، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ٤٩، المغني لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٠٤.

(١) راجع المذهب ج ١ ص ٢٧٣، حواشي الشرواني وابن قاسم ج ٤ ص ٤٩، المغني ج ٣ ص ٢٦٥، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ٤٦.

(٢) البقرة/ ١٩٦.

(٣) راجع الهداية للمرغيناني ج ١ ص ١٢٦، تبين الحقائق ج ٢ ص ٧، المبسوط ج ٤ ص ١٦٦ البدائع ج ٣ ص ١١٨٢، تفسير القرآن العظيم للإمام اسماعيل بن كثير ج ١ ص ٢٣٠ ط دار الكتاب الاسلامي، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٦٩، شرح الأزهار ج ٢ ص ٧٨، البحر الزخار ج ٣ ص ٢٨٩. (وأخرج الأثر ابن أبي شيبة=

ومن السنة

ما روى عن أم سلمة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أحرم من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام بحج أو عمرة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة»^(١)، شك عبد الله بن عبد الرحمن أيتهما قال؟ وقد أحرم ابن عمر من إيليا أى المسجد الأقصى^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن أفضل الإحرام ما كان قبل الميقات لأن الإحرام نسك، وقطع المسافة طاعة، فكان فعله أولى من تركه^(٣).

وقد روى أن عبد الله بن عباس أحرم من الشام، وروى أن عبد الله بن عامر بن كريز أحرم من هراة خراسان في زمن عثمان بن عفان رضى الله عنه^(٤)، ولم يرو عن أحد من الصحابة إنكار ذلك عليه، وعدوه من فضائله، مع أنه كان واليا تحصي آثاره، وتعد هفواته^(٥).

= في مصنفه ج٤ ص ١٩٥.

(١) أخرجه أبو داود في المناسك باب في المواقيت بلفظ: من أهل (١٧٤١) ج٢ ص ١٤٣، وابن ماجه بلفظ العمرة فقط ج٢ ص ٩٩٩ (٢٠٠١) قال «من أهل بعمرة من بيت المقدس كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب» والبيهقي في باب فضل من أهل من المسجد الأقصى ج٥ ص ٣٠، والدارقطني في الحج ج٢ ص ٢٨٣ رقم ٢١٠.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ باب مواقيت الإهلال ص ٢٧٦، والبيهقي في باب فضل من أهل من المسجد الأقصى ج٥ ص ٣٠، وابن أبي شيبة في مصنفه ج٤ ص ١٩٣ رقم ٥.

(٣) راجع المبسوط ج٤ ص ١٦٦، شرح الأزهاري لابن مفتاح ج٢ ص ٧٨.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في تعجيل الإحرام، من رخص أن يحرم من الموضع البعيد ج٤ ص ١٩٣ (١٠٨).

(٥) راجع الحاوى الكبير ج٤ ص ٦٩: ٧٠.

أدلة المذهب الظاهري

أما الظاهرية فقد استدلوا على أنه لا يجوز الاحرام قبل الميقات أو بعده ومن فعل فلا احرام له ولا حج أو عمرة بالأدلة الآتية:

أولاً: الدليل على أنه لا يجوز الاحرام بعد الميقات ولا يجبره الدم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الصحيحة السابقة التي بين فيها مواقيت الاحرام.

ثم قالوا في وجه الدلالة: وقت الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم مواقيت وحد حدوداً فلا يحل تعديها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، ولم يجز لأحد أن يصحح عملاً على خلاف أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا أن يشرع وجوب دم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم «وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا»^(١).

ثانياً: الدليل على أنه لا يجوز الاحرام قبل الميقات

١- ما روى عن الحسن البصري قال: أحرم عمران بن الحصين من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب وقال يتسامع الناس أن رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من مصره»^(٢).

٢- ما روى عن محمد بن سيرين قال: أحرم عبد الله بن عامر من نيسابور فقدم على عثمان بن عفان فلامه فقال له: غررت وهان عليك نسكك»^(٣).

(١) مريم/ ٦٤.

(٢) تقدم تخريجه ص ١٤٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٤٣.

وجه الدلالة

قال الظاهرية: إن عمر لا يغضب من عمل مستحبا فيه أجر وقربة إلى الله تعالى ولا مباحا وإنما يغضب من عمل لا يجوز عنده. وكذلك عثمان لا يعيب عملا صالحا عنده ولا مباحا وإنما يعيب ما لا يجوز عنده لا سيما وقد بين أنه هوان بالنسك، والهوان بالنسك لا يحل، وقد أمر الله تعالى بتعظيم شعائر الحج^(١).

المناقشة

ناقش المذهب الأول - الذي قال بجواز الإحرام قبل الميقات - المذهب الظاهري فقالوا: ما ذهبوا إليه مردود عليهم بإجماع من قبلهم.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم.

ثم رد من قال منهم أن الأفضل الإحرام من الميقات، على من قال إن الأفضل الإحرام مما فوق الميقات فقالوا: إن حديث الإحرام من بيت المقدس المروى عن أم سلمة يجاب عنه بأربعة أجوبة.

أحدها: أن أسناده ليس بالقوى يرويه ابن أبي فديك ومحمد بن إسحاق وفيهما مقال.

الثاني: أن فيه بيان فضيلة الإحرام من فوق الميقات، وليس فيه أنه أفضل من الميقات ولا خلاف أن الإحرام من فوق الميقات فيه فضيلة، وإنما

(١) راجع المحلى ج ٧ ص ٧٢: ٧٨.

الخلاف أيهما أفضل.

الجواب الثالث: أن هذا معارض لفعله صلى الله عليه وسلم المتكرر في حجته وعمرته، فكان فعله المتكرر أفضل.

الرابع: يحتمل اختصاص هذا ببيت المقدس لأن له مزايا عديدة ولا يوجد ذلك في غيره، فيكون قد جمع بين الصلاة في المسجدين في احرام واحد ولذلك أحرم ابن عمر منه ولم يكن يحرم من غيره إلا من الميقات.

أما ما ورد من قول على وعبد الله بن مسعود في تفسير قوله تعالى «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»^(١):

فالمراد أن ينشئ لهما سفرا مفردا من بلده كما أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرة الحديبية والقضاء سفرا من بلده ويدل لهذا التأويل أن عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات بل لم يفعله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون ذلك تمام الحج، ولو حمل قولهم على ما قاله الرأي المخالف لكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه تاركين لأمر الله وهذا لا ينبغي لأحد أن يتوهمه^(٢).

وقد ناقش ابن حزم من قال بجواز الاحرام قبل الميقات فقال: لا يجوز أن تترك ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد المواقيت مثل ما روى عن طريق عائشة وابن عباس وابن عمر ونأخذ بالأحاديث

(١) البقرة/ ١٩٦.

(٢) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٢١١، المجموع ج ٧ ص ٢٠٠، المغنى ج ٣ ص ٢٦٥، سبل السلام ج ٢ ص ٧١٢.

الضعيفة كالحديث المروى عن أم سلمة فهو مروى عن يحيى بن أبي
سفيان الأختنى عن جدته، وعن أم حكيم بنت أمية ولا ندرى من هم
من الناس^(١).

الرأى الراجع

وبعد عرض آراء الفقهاء وأدلة كل فريق نرى ترجيح الرأى القائل أن
أفضل الاحرام ما كان من الميقات للأسباب التالية:

١- رفع المشقة عن النفس، فإن من قصد مكة للنسك إذا أحرم من
دائرة أهله طالّت مدة الإحرام ولا يدرى ما يعرض له فى إحرامه وكذلك من
الممكن أن يتخلله بعض السيئات وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم «من حج
فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(٢).

٢- أن النبى صلى الله عليه وسلم فعل أفضل الاحرام وهو من
الميقات وكذلك أصحابه ولا يفعلون إلا الأفضل.

٣- على فرض صحة حديث أم سلمة القاضى بأفضل الاحرام من
المسجد الأقصى، فإن للمسجد الأقصى من الفضل والمزايا، ولا يوجد ذلك
فى غيره.

(١) المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٧٦.
(٢) أخرجه الدارقطنى فى الحج ج ٢ ص ٢٨٣ رقم ٢١١، وابن أبى شيبة فى مصنفه
باب ما قالوا فى ثواب الحج ج ٤ ص ١٨٩.

المبحث الرابع

حكم المجاورة بمكة والمدينة

اختلف الفقهاء فى حكم المجاورة بمكة والمدينة على قولين:
الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك وبعض الشافعية قالوا: تكره
المجاورة والرجوع إلى البلد أفضل^(١).

الثانى: ما ذهب إليه الشافعى وأحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد من
الحنفية قالوا: المجاورة بمكة والمدينة مستحبة^(٢).

الأدلة

استدل المذهب الأول بالأثر المروى عن عمر بن الخطاب والمعقول
فقالوا: كان الامام عمر بن الخطاب يأمر الناس بالقول بعد الحج أى بالرجوع
إلى أوطانهم، ويمنع الناس من كثرة الطواف بالبيت^(٣).

* المجاورة: أى السكنى يقال: جاور، مجاورة، وجواراً أى لاصقه فى المسكن
ومجاورة مكة والمدينة أى السكنى فيهما (راجع لسان العرب ج ١ ص ٧٢٢،
المعجم الوجيز ص ١٢٦).

(١) راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٩، رد المحتار ج ٢ ص ٥٢٤، ٦٢٧،
المبسوط للسرخسى ج ٣ ص ١١٥، البحر الرائق لابن نجيم ج ٢ ص ٣٢٤، منح
الجليل ج ١ ص ٧٠٧، احياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٤٣.

(٢) راجع المبسوط ج ٣ ص ١١٥، البحر الرائق ج ٢ ص ٣٢٤، اعلام الساجد
ص ١٣١، ص ٢٤٥، المجموع ج ٨ ص ٢٢١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٨٣،
حواشى الشروانى وابن قاسم ج ٤ ص ٦٤، المغنى ج ٣ ص ٥٥٦، شرح منتهى
الارادات ج ١ ص ٥٦٧، مجموعة فتاوى ابن تيمية ج ٢ ص ٣، الانصاف ج ٣
ص ٥٦٣.

(٣) راجع منح الجليل ج ١ ص ٧٠٧.

وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عينية عن موسى بن أبي عيسى قال: كان عمر بن الخطاب إذا أتى مكة، قضى نسكه، قال: لست بدار مكث ولا إقامة^(١)، وروى الأرزقي أن عمر بن عبد العزيز كان يمنع من المجاورة مخافة الحدث^(٢).

ولا يظن أن كراهة المجاورة يناقض فضل مكة أو المدينة، وإنما الكراهة لمعان ثلاثة:

أحدها: خوفا من التخصير في حرمة الحرم، والتبرم واعتياد المكان والأنس به وذلك يجر إلى قلة المهابة والتعظيم، فالذى يقدم زائرا ثم يذهب فإنه يهاب المكان ويعظمه أكثر من القاطنين.

الثاني: تهيج الشوق بالمفارقة لتتبع داعية العود قال تعالى: «وَلَا جُنُودَ اللَّهِ مَبْتَاعٌ فَلَا يُتَبَاعُونَ بِهِ إِلَّا نَجْمٌ غَالِيٍّ فِي السَّمَاءِ»^(٣) أى يتوبون إليه ويترددون إليه مرة بعد أخرى، لا يقضون منه وطرا.

الثالث: الخوف من ارتكاب الخطايا والذنوب به فإن ذلك محظور، وخلق أن يورث مقت الله تعالى لشرف الموضع.

قال عبد الله بن مسعود: ما من بلد يؤاخذ فيه العبد بالنية قبل العمل إلا مكة وتلا قوله تعالى «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ الْيَوْمِ»^(٤) أى أنه يؤاخذ على مجرد الإرادة.

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في باب الجوار ومكث المعتمر (٨٨٤٤).

(٢) راجع أخبار مكة ج ٢ ص ١٣٥.

(٣) البقرة / ١٢٥.

(٤) الحج / ٢٥.

ويقال: إن السيئات تتضاعف بمكة كما تتضاعف الحسنات، وكان ابن عباس يقول: الاحتكار بمكة من الإلحاد في الحرم، وقال عمر: لأن أذنب سبعين ذنبا بركية أحب إلى من أن أذنب ذنبا واحدا بمكة^(١).

والخوف ذلك: انتهى ببعض المقيمين إلى أن لم يقض حاجته في الحرم بل كان يخرج إلى الحل عند قضاء الحاجة، وبعضهم أقام شهرا وما وضع جنبه على الأرض^(٢).

واستدل المذهب الثاني بالأدلة الآتية

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنك لأحب البقاع إلى الله عز وجل ولولا أني أخرجت منك ما خرجت»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على استحباب الجوار بمكة لأنها أحب وأفضل البقاع عند الله.

وقد استوطن كثير من الصحابة مكة فبلغوا أربعا وخمسين صحابيا^(٤) منهم عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله^(٥).

٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا يصبر أحد

(١) تقدم تخريجه ص ٦.

(٢) راجع أحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٤٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٦.

(٤) راجع أحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٢٤٣، المغنى ج ٣ ص ٥٥٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٧.

(٥) روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء قال «جاء جابر بن عبد الله وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري» باب في الجوار بمكة ج ٤ ص ٢٦٣ (٤).

على لأوائها وشدتها إلا كنت له شفيعا يوم القيامة^(١).

وجه الدلالة من الحديث

رغب النبي صلى الله عليه وسلم في المقام في المدينة وجعل الشفاعة لمن يصبر على شدتها.
وقال أحمد بن حنبل المقام بالمدينة أحب إلى من المقام بمكة لمن قوى عليه لأنها مهاجر المسلمين، ثم قال كراهة عمر المجاورة بمكة لمن هاجر منها^(٢).

الرأى الراجح

وبعد ذكر الآراء وأدلتها نرى ترجيح استحباب المجاورة بمكة أو المدينة، إلا أن يغلب على الظن الوقوع في الأمور المحظورة فإن لهما من الفضل ما ليس لغيرهما من البلاد، وفيهما من الطاعات التي لا تحصل في غيرهما كتضعيف الصلوات والحسنات، وليتذكر المجاور دائماً ان السيئات في مواضع الأجور ليست كالسيئات في مواضع الفجور.

روى عبد الرزاق في مصنفه عن سعيد بن حماد بن عثمان عن أبي سليمان قال: قال لى سعيد بن المسيب: لا تسكن مكة - وكان عثمان رجلاً جميلاً - قال: فظننت أنه يريد ذلك، فقلت: يا أبا محمد إنى لأرجو أن يدفع الله عني، قال: لست أعنى ذلك، ولكن إذا سكنت في الحرم أو شكت أن تعمل فيه ما يعمل في الحل إذا طال عليك، والخطأ فيه أكثر^(٣).

فإذا تأكد الإنسان من نفسه جاور وإلا رجع إلى بلده.

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩.

(٢) راجع المجموع ج ٨ ص ٢٢٢، اعلام الساجد ص ١٣١، ٢٤٥، المغنى ج ٣ ص ٥٥٦.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب الجوار ومكث المعتمر (٨٨٥٣).

الباب الثاني

فيما عدا العبادات ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول: ويشتمل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: حكم صيد الحرم المكي.

المبحث الثاني: حكم قطع شجر الحرم المكي وخلاه.

المبحث الثالث: حكم صيد حرم المدينة وقطع شجرها.

المبحث الأول

صيد الحرم المكي

اتفق الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والزيدية والإمامية والإباضية على تحريم صيد* حرم مكة وتفسيره كما يحرم الصيد على المحرم^(١).

واستدلوا على ذلك بالقرآن والسنة والإجماع:

فمن القرآن

قوله تعالى: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا^(٢) الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ »^(٣).

* الصيد هو: الممتمتع المتوحش في أصل الخلقة إما بقوامه أو بجناحه يقال: صاد الطير والوحش ونحوهما صيدا؛ قنصه. (راجع مختار الصحاح للرازي باب الدال فصل الضاد ص ١٢١، المعجم الوجيز حرف الصاد ص ٣٧٥، لسان العرب ج ٤ ص ٢٥٣٣، البدائع ج ٣ ص ١٢٥٢، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٣).

(١) راجع الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٤٧) فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٣١١، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٩، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٣، المبسوط ج ٤ ص ٨٥، المدونة ج ١ ص ٣٣٥، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٥، الخرشى على مختصر خليل، ج ٢ ص ٣٦٣، مواهب الجليل ج ٣ ص ١٧١، المهذب ج ١ ص ٢٨٢، الحاوي الكبير للماوردي ج ٤ ص ٣١٤، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١٥٣، حواشي الشرواني ج ٤ ص ١٨٠، المجموع ج ٧ ص ٢٩٨، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٤، كشف القناع ج ٢ ص ٤٣١، ٤٦٨، المغنى ج ٣ ص ٣٠٩، شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٣٦، المقنع ص ٧٦، نيل المأرب ج ١ ص ٢٩٦، ٣٠٢، شرح الأزهار ج ٢ ص ٨٩، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٥، اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٣٣، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠١.

(٢) القتل هو: كل فعل يغيب الروح، وهو أنواع: منها الذبح والنحر والخنق والرضخ وشبهه، فحرم الله تعالى على المحرم في الصيد كل فعل يكون مغيبا للروح أو الحياة (راجع المعجم الوجيز حرف القاف ص ٤٩٠، المصباح المنير ج ٢ ص ٤٩٠، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٦٤).

(٣) المائدة/ ٩٥.

وقال تعالى: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^(١).

وجه الدلالة من الآيتين:

قوله تعالى «الصيد» مصدر عومل معاملة الأسماء وهو عام فى كل صيد برى وبحرى حتى جاء قوله تعالى «وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراما» فأباح صيد البحر إباحة مطلقة وقوله تعالى «وأنتم حرم» لفظ عام يتناول الزمان والمكان يقال رجل حرام إذا دخل فى الأشهر الحرم، أو فى الحرم، أو تلبس بالإحرام، إلا أن تحريم الزمان خرج بالإجماع عن أن يكون معتبرا وبقي تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف^(٢).

ومن السنة

ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف» وقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا فقال «إلا الإذخر»^(٣).

(١) المائدة / ٩٦.

(٢) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٧٧، تبیین الحقائق ج ٢ ص ٦٣، المبسوط ج ٤ ص ٨٥، أحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٣٠٢، الزخيرة ج ٣ ص ٣١٤، أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٦٧٩، المذهب ج ١ ص ٢٨٢، المجموع ج ٢٩٨، فتح البارى ج ٤ ص ٣٣، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣١٤، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٤، كشف القناع ج ٢ ص ٤٣١، ٤٣٣، المحلى ج ٧ ص ٢٣٦، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠١.

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الحج باب لا ينفر صيد الحرم ج ١ ص ٣١٥، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ٢٦٠، وأبو داود فى الحج باب تحريم حرم مكة ج ٢ ص ٢١٢ رقم ٢٠١٧، والنسائى فى السنن الكبرى باب حرمة مكة ج ٢ ص ٣٨٤ رقم ٣٨٥٧، والبيهقى فى السنن الكبرى ج ٥ ص ١٩٥ باب لا ينفر صيد الحرم، وعبد الرزاق فى مصنفه باب الحرم وعضد عضاه (٩١٨٨) ج ٥ ص ١٣٩،

وجه الدلالة من الحديث

يستدل بالحديث من عدة وجوه:

الأول: إن الله حرم مكة.

والثاني: لا تحل لأحد بعدى.

والثالث: فى بعض روايات الحديث «ثم عادت حراما إلى يوم القيامة».

والرابع: قوله «لا ينفر صيدها» ويستفاد من النهى عن التفتير تحريم الاتلاف بالأولى، فإن أُلِفَ صيد الحرم فعليه الجزاء محرما كان القاتل أو حلالا لقوله تعالى «ومن قُتِلَ منكم متعمدا فجزاء مثل ما قُتِلَ»^(١).

الإجماع:

أجمعت الأمة الإسلامية على تحريم صيد الحرم على الحلال والحرام^(٢) وكما اتفق الفقهاء على تحريم صيد حرم مكة على الحلال والمحرم اتفقوا أيضا على أن الحلال فى الحرم والمحرم إذا تعمد قتله عليه الجزاء، ثم اختلفوا فى جملة من المسائل المتعلقة بصيد الحرم نذكر منها ما يلى:

المسألة الأولى حكم الجزاء على المخطئ والناسى

إذا قتل المخطئ أو الناسى صيدا سواء قتله وهو محرم أو كان حلالا فقتله فى الحرم فللفقهاء فى حكم الجزاء عليه أقوال.

= وابن أبى شيبة فى مصنفه باب فى حرمة البيت وتعظيمه جـ ٤ ص ٣٥٢.

(١) راجع البدائع جـ ٣ ص ١٢٧٨، تبين الحقائق جـ ٢ ص ٦٨، الزخيرة جـ ٣ ص ٣٣٥، المهذب جـ ١ ص ٢٨٣، المجموع جـ ٧ ص ٢٩٨، حاشية البجيرمى جـ ٢ ص ١٥٣، المحلى جـ ٧ ص ٢٣٦.

(٢) راجع المجموع جـ ٧ ص ٢٩٨، مغنى المحتاج جـ ١ ص ٥٢٤، المغنى لابن قدامة جـ ٣ ص ٣٤٤، كشف القناع جـ ٢ ص ٤٦٨.

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية قالوا:
يحكم عليه في العمد والخطأ والنسيان، وهو قول ابن عباس وعمر من
الصحابية وطاوس وإبراهيم النخعي والزهري من التابعين والامامية
والإباضية^(١).

والثاني: ما ذهب إليه أحمد في إحدى روايته والظاهرية والزيدية
قالوا: لا شيء على المخطئ والناسي، وهو قول لابن عباس وسعيد بن جببر،
وأبي ثور وابن المنذر من الشافعية^(٢).

والثالث: ما قاله مجاهد يجب الجزاء على المخطئ دون العامد
فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد، وعنه يجب الجزاء على العامد أول
مرة فإن عاد كان أعظم لإثمه وعليه النقمة لا الجزاء^(٣).

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول وهم من يرون الجزاء على العامد
والمخطئ والناسي بما يأتي:

-
- (١) راجع حاشية رد المحتار ج ٢ ص ٥٦٢، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٣، المبسوط ج ٤ ص ٩٦، الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ١٧٤، الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٣، المهذب ج ١ ص ٢٨٣، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١٥٤، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٢٨٢، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٣، المغنى ج ٣ ص ٣٤٤، شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٣٦، اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٤٤ شرح ص ٣٦٦، شرح كتاب النيل لابن يوسف أطفيش ج ٤ ص ١٠٥.
- (٢) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٧، المغنى ج ٣ ص ٣٤٤ المحلي ج ٧ ص ٢١٤، شرح الأزهار ج ٢ ص ٩٤، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٦.
- (٣) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٧.

من القرآن

قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ»^(١).

وجه الدلالة من الآية

يحتمل أن يكون المراد من قوله تعالى متعمدا لقتله ناسيا لإحرامه، واحتمل أن يكون متعمدا لقتله ذاكرا لإحرامه فوجب حمله على الأمرين^(٢).

من السنة:

ما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الضبيع يصيبه المحرم كبشا» وقال «هى صيد»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث

جعل النبى صلى الله عليه وسلم فى الضبيع إذا أصابها المحرم كبشا، ولم يفرق بين العمد والخطأ.
قال الزهرى: وجب الجزاء فى العمد بالقرآن، وفى الخطأ والنسيان بالسنة فعقب ابن العربى على قوله هذا فقال: إن كان يريد بالسنة الآثار التى وردت عن ابن عباس وعمر فنعمنا هى وما أحسنها أسوة^(٤).

(١) المائدة / ٩٥.

(٢) راجع أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٦٦٩، المجموع ج ٧ ص ٣٢٨، شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٣٦، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٢٨٤.

(٣) أخرجه البيهقى فى باب فدية الضبيع ج ٥ ص ١٨٣ وقال هو حديث جيد ثم قال: قال الترمذى: سألت البخارى عنه فقال هو حديث صحيح، والدارقطنى فى سننه ج ٢ ص ٢٤٦، وعبد الرزاق فى مصنفه عن جابر بن عبد الله أن عمر حكم فى الضبيع كبشا» ج ٤ ص ٤٠٣ (٨٢٢٤) وعن عكرمة مولى بن عباس (٨٢٢٦)، وابن ماجه فى باب جزاء الصيد (٣٠٨٥).

(٤) راجع أحكام القرآن للقرطبى ج ٣ ص ٢٣٠٥، أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٦٦٨ : ٦٦٦.

ومن الأثر

١- ما روى عن طارق بن شهاب قال: خرجنا مهلين بالحج فرحنا عشية فبدا لناضب فابتدرناه ونسينا إهلالنا في الحج فانصدر إليه رجل منا يقال له أَرَبْدُ فَقْتَلَهُ، فَقَلْنَا مَا صَنَعْتُمْ أَلَسْنَا مُحْرَمِينَ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ صَارَ أَرَبْدُ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ أَحْكَمْ فَقَالَ: فَأَنْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَعْلَمُ مِنِّي قَالَ: إِنِّي لَمْ أَقُلْ لَكَ أَنْ تَرْكِبْنِي وَلَكِنْ أَحْكَمْ قَالَ: فَإِنِّي أَحْكَمُ جَدِيَا قَدْ جَمَعَ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ قَدْ أَكَلَ وَشَرَبَ، قَالَ: فَهُوَ كَمَا حَكَمْتُ»^(١).

وجه الدلالة من هذا الأثر:

يدل الأثر على استفاضة حكم الجزاء في العمد والخطأ بين الصحابة والتابعين من غير شك أو نزاع، فدل على أن ذلك إجماع، أو كالإجماع^(٢).

ومن المعقول

أولاً: وجبت الكفارة بإرتكاب محظور الاحرام والجنابة عليه وفعل الخاطئ والناسي جنابة على الإحرام والحرم، لأن فعلهما جائز المؤاخذه عليه عقلاً، وإنما رفعت المؤاخذه عليه شرعاً مع بقاء وصف الحظر والحرمة فأمكن القول بوجوب الكفارة.

ثانياً: إن التحرز عن فعل الخطأ والنسيان ممكن في الجملة إذ لا يقع الإنسان في الخطأ والسهو إلا لنوع تقصير منه فلم يكن عذراً منه، ولهذا لم يعذر الناسي في باب الصلاة إلا أنه جعل عذراً في باب الصوم لأنه يغلب وجوده فكان

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى باب جزاء الصيد بمثله ج ٥ ص ١٨٢.

(٢) راجع الحاوي الكبير ج ٤ ص ٢٨٤.

فى وجوب القضاء حرج، ولا يغلب فى الإحرام لأنه مذكور فكان النسيان معها نادرا، على أن العذر فى باب الحج لا يمنع وجوب الجزاء كما فى كفارة الحلق لمرض أو أذى بالرأس، وكذا فوات الحج لا يختلف حكمه للعذر وعدم العذر^(١).

ثالثاً: ان المحرم بالاحرام أمن الصيد عن التعرض والترم ترك التعرض له فصار الصيد كالأمانة عنده وكل صاحب أمانة إذا ألتفها لزمه الغرم عمداً كان أو خطأ^(٢).

رابعاً: أن الله تعالى ذكر التخيير فى حال العمد، وموضوع التخيير يكون فى حال الضرورة لأنه فى التوسع وذا فى حال الضرورة كالتخيير فى الحلق لمن به مرض أو به أذى من رأسه بقوله تعالى «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^(٣) ولا ضرورة فى حال العمد.

فعلم أن ذكر التخيير فيه للتقدير الحكم به فى حال الضرورة، لولاه لما ذكر التخيير فكان إيجاب الجزاء فى حال العمد إيجاباً فى حال الخطأ.

خامساً: ان الله سبحانه وتعالى قد أوجب الكفارة على قاتل المؤمن خطأ فيقاس عليه قاتل الصيد خطأ^(٤).

سادساً: ان قتل الصيد إتلاف فاستوى عمده وسهوه فى الغرامة كإتلاف

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٦.

(٢) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٤، المهذب ج ١ ص ٢٨٣.

(٣) البقرة / ١٩٦.

(٤) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٦، المجموع ج ٧ ص ٢٩٥، ٣٢٨.

مال الآدمي^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني وهم من يرون الكفارة على العامد دون الناسي والمخطئ بالقرآن والأثر.

فمن القرآن

قوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَقَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

دللت هذه الآية على أن الحكم كله إنما هو على العامد لقتله إذاكر لا حرامه، أو لأنه في الحرم لأن اذاقة الله تعالى وبإل الأمر وعظيم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان في أنه ليس على المخطئ، ولا على غير العامد للمعصية القاصد لها، فبطل يقينا أن يكون في القرآن ولا في السنة إيجاب حكم في هذا المكان على غير العامد إذاكر القاصد إلى المعصية وقد قال تعالى «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيهَا أَنْ تَخْطَاكُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ»^(٣) وقال النبي صلى الله عليه وسلم: وضع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ والنسيان والأمر يكرهون عليه^(٤).

(١) راجع لمجموع ج ٧ ص ٣٢٩، الحاوي ج ٤ ص ٢٨٤.

(٢) المائدة / ٩٥.

(٣) الأحزاب / ٥.

(٤) أخرجه ابن ماجه في السنن باب طلاق المكره والناسي ج ١ ص ٦٥٩ (٢٠٤٥) عن ابن عباس ورواته ثقات، وصححه ابن حبان، والدارقطني ج ٤ ص ١٧٠، والطبراني في المعجم الصغير ج ١ ص ٢٧٠.

ومن الآثار:

١- ما روى عن قبيصة بن جابر الأسدي أنه سمع عمر بن الخطاب ومعه عبد الرحمن بن عوف وعمر يسأل رجلاً قتل ظليماً وهو محرم، فقال له عمر: عمداً أم خطأ فقال له الرجل: لقد تعمدت رميه وما أردت قتله فقال له عمر: «ما أراك إلا أشركت بين العمد والخطأ اعمد إلى شاة فاذبحها فتصدق بلحمها وأسق^(١) إهابها»^(٢).

٢- ما روى عن ابن عباس أنه قال في المحرم يقتل الصيد: ليس عليه في الخطأ شيء^(٣).

٣- ما روى عن أبي بشر جعفر بن وحشية عن سعيد بن جبير أنه سئل عن المحرم يقتل الصيد خطأ قال: ليس عليه شيء، قال: قلت له: عمن قال السنة^(٤).

وجه الدلالة من هذه الآثار:

دللت هذه الآثار على أنه لا جزاء على قتل الصيد خطأ فلو كان العمد والخطأ في ذلك سواء لما سأل عمر: أعمداً قتلته أم خطأ، ولم ينكر ذلك عبد الرحمن لأنه يكون فضولاً من السؤال لا معنى له.

(١) أسق: أي أعط جلدتها من يتخذها سقاء والسقاء ظرف الماء من الجلد. (راجع لسان العرب ج ٣ ص ٢٠٤٣، المصباح المنير للقيومي ج ١ ص ٢٨١).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى باب جزاء الصيد بمثله ج ٥ ص ١٨١.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه باب من قال عمد الصيد وخطأه سواء ج ٤ ص ٤٩١.

(٤) أخرجه ابن حزم في المحلى ج ٧ ص ٢١٤، وروى الدارقطني في سننه عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «إنما التكفير في العمد، وإنما غلظوا في الخطأ لئلا يعودوا» ج ٢ ص ٢٤٥ (٤١).

والمعنى فيما رواه سعيد ابن جبير بقوله «السنة» أى أن السنة هى أن
ليس على المحرم شئ يقتل الصيد خطأ^(١).

واستدل القول الثالث بما يأتى:

ومن القرآن

قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مَوْثِقًا مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجْزَاءً مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النِّعَمِ»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الآية

استدل مجاهد على قوله: الجزاء على الخطأ دون العمد بهذه الآية
والمعنى عنده: ومن قتل منكم متعمداً لقتله ناسياً لإحرامه بدليل قوله تعالى فى
نفس الآية «ومن عاد فينتقم الله منه» فلو كان ذاكراً للإحرام لوجب العقوبة
بدون العود، ومفهومه: إذا قصد مع ذكره للإحرام لا شئ عليه^(٣).

الناقشة

ناقش أصحاب القول الأول أدلة القول الثانى فقالوا:

أولاً: ذكر الله تعالى التعمد فى آية الصيد تنبيهاً على وجوب الكفارة
بقتل الأدمى عمداً ولما ذكر الله سبحانه وتعالى الكفارة فى قتل الأدمى خطأ
فقال تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»^(٤) نبه بذلك على وجوبها بقتل
الصيد خطأ ففى كل واحد من الآيتين تنبيه على حكم ما لم يذكر

(١) راجع المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢١٤.

(٢) المائدة / ٩٥.

(٣) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٤، المجموع ج ٧ ص ٣٢٧.

(٤) النساء / ٩٢.

فى الأخرى^(١).

ثانياً: ان الكفارة وجبت رافعة للجناية ولهذا سماها الله تعالى كفارة بقوله عز وجل «أو كفارة طعام مساكين» وقد وجدت الجناية على الحرم والاحرام فى الخطأ. ألا ترى أن الله عز وجل سمى الكفارة فى القتل الخطأ توبة بقوله تعالى فى آخر الآية «توبة من الله» ولا توبة الا من الجناية، والحاجة إلى رفع الجناية موجودة والكفارة صالحة لرفعها لأنها ترفع أعلى الجنايتين وهى العمد.

ثالثاً: يحتمل أن يكون تخصيص العمد لعظم ذنبه تنبيها على الايجاب على من قصر ذنبه عنه من الخاطئ والناسى من طريق الأولى لأن الواجب لما رفع أعلى الذنبيين فلأن يرفع الأدنى أولى ولهذا كانت الآية حجة عليهم^(٢).

رابعاً: يجاب عن حديث «وضع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ...» فهو حملة هنا على رفع الإثم لأن هذا من باب الغرامات ويستوى فيها العمد والناسى وإنما يفترقان فيها فى الإثم^(٣).

وناقش أصحاب القول الثانى أدلة القول الأول فقالوا: بنى أهل هذه المقالة رأيهم على القياس والقياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منهم عين الباطل ولكانوا أيضاً فارقوا حكم القياس فى هذه المسألة وبيان ذلك:

(١) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٩.

(٢) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٦: ١٢٦٧.

(٣) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٩.

أولاً: عن بطلان قياسهم

أن من أصلهم الذى لا يختلفون فيه أن ما خرج عن حكم أصله فصار مخصوصاً أنه لا يقاس عليه، والأصل أن لا شئ على الناسى والمخطئ فخرج عندهم إيجاب الكفارة والدية على قاتل المؤمن خطأ عن أصله فوجب أن لا يقاس عليه.

وأيضاً فإنهم متفقون على أن لا يقيسوا حكم الواطئ فى نهار رمضان ناسياً على الواطئ فيه عمداً فى إيجاب الكفارة عليهما، وقتل الصيد أشبه بالوطء منه بقتل المؤمن لأن قتل المؤمن لم يحل قط ثم حرم، بل لم يزل حراماً منذ آمن أو منذ ولد إن كان ولد على الاسلام، وأما الوطء وقتل الصيد فكانا حلالين ثم حرما بالصوم وبالإحلال فى الحرم وبالإحرام فجمعتهما هذه العلة فاختطأوا فى قياس قاتل الصيد خطأ على ما لا يشبهه.

والثانى: عن مخالفتهم للقياس

فإن الحنيفيين من أصلهم أن الكفارات لا يجوز أن توجب بالقياس ثم أوجبوها هنا بالقياس.

وأيضاً فإن الحنيفيين والمالكيين قاسوا الخطأ فى قتل على الخطأ فى قتل المؤمن فأوجبوا الجزاء فى كليهما ولم يقيسوا قتل المؤمن عمداً على قتل الصيد عمداً، فأوجبوا الكفارة فى قتل الصيد عمداً ولم يوجبوها فى قتل المؤمن عمداً وهذا تناقض.

والشافعيون فرقوا بين الناسى فيما تبطل به الصلاة وبين العامد، وكذلك فى الصوم، وساواها ههنا بين الناسى والعامد وهذا اضطراب.

ونحن لم نقل هنا: انه لما نص الله تعالى على ايجاب الجزاء والكفارة على قاتل الصيد عمدا وجب أن يكون المخطئ بخلافه.

بل قلنا: ليس في هذه الآية الا المتعمد وحده وليس فيها ذكر للمخطئ لا بإيجاب جزاء عليه ولا باسقاطه عنه فوجب طلب حكمه في نص آخر، فوجدنا الله تعالى قد أسقط الجناح عن المخطئ ووجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال: «ان دماؤكم وأموالكم عليكم حرام»^(١) وأنه قد عفا عن الخطأ والنسيان وذنم تعالى من شرع في الدين ما لم يأذن به، فوجب بهذه النصوص ان لا يلزم قاتل الصيد خطأ أو ناسيا لإحرامه شرع صوم ولا غرامة هدى أو اطعام أصلا.

أما عن قولهم «أنه أمانه أو هو كمن أتلف أموال الناس ويجب ضمانها في الخطأ والنسيان».

نقول: هذا قياس خطأ.

لأن الله تعالى فرق بين حكم ما أصيب من أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الاحرام أو في الحرم فجعل في أموال الناس المثل، أو القيمة عند عدم المثل، وجعل في الصيد جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الحلال، أو طعاما، أو صياما، وليس شيء من هذا في أموال الناس فسووا بين حكمين قد فرق الله تعالى بينهما^(٢).

(١) تقدم تخريجه في ص ٢٧.

(٢) راجع المحلى ج ٧ ص ٢١٥: ٢١٧.

الرأى الراجح

وبالنظر فيما سبق من أقوال وما ورد عليها من مناقشات يتضح اختيار ما ذهب إليه الفريق الأول من وجوب الجزاء على العامد والساهى والمخطئ.

وما قيل من أنه لا شئ على المخطئ والناسى غير ظاهر، لأنه يحتمل أن قوله تعالى «متعمدا» خرج مخرج الغالب لأن الصيد إنما يقتل غالبا عن قصد، ولأن ما يتلفه الانسان من أموال الناس لا تأثير للخطأ والنسيان فيه ويلزمه الضمان فإذا كان هذا حال أموال الناس فمن باب أولى صيد الحرم والإحرام لأنه مال الله تعالى.

المسألة الثانية

وجوب الجزاء على التخيير أم الترتيب

اتفق الفقهاء على أن المحرم إذ قتل صيدا، أو قتله الحلال فى الحرم فإن كان له مثل من النعم وجب فيه الجزاء.

واتفقوا أيضا على أن الصيد إذا لم يكن له مثل وجبت فيه القيمة كما اتفقوا على أن كفارة جزاء الصيد إذا كان القاتل محرما على التخيير بين المثل والإطعام والصيام وهى رواية عن ابن عباس، وله رواية أخرى أنه على الترتيب لا التخيير، الهدى ثم الإطعام ثم الصيام حتى لو وجد الهدى لا يجوز الإطعام ولو وجد الهدى أو الإطعام لا يجوز الصيام وهى رواية شاذة لبعض الشافعية، ورواية عن أحمد^(١).

(١) راجع مختصر الطحاوى ص ٧١ البدائع ج ٣ ص ١٢٦٢، حاشية ابن مسابدين ج ٢ ص ٥٦٤، المبسوط ج ٤ ص ٨٣. الزخيرة ج ٣ ص ٣٣١، حاشية المدسوكى ج ٢

استدل من أوجبها على الترتيب بأن قال:

جزاء الصيد كفارة نفس محظورة، وكفارات النفوس مرتبة لا تخيير فيها كالکفارة في قتل الأدمى^(١).

استدل جمهور الفقهاء على أن كفارة جزاء الصيد على التخيير بالآتي:

من القرآن

قوله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجَزَاءٍ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

ذكر الله سبحانه وتعالى حرف أو في ابتداء الإيجاب، وحرف أو إذا ذكر في ابتداء الإيجاب يراد به التخيير لا الترتيب، كما في قوله تعالى في كفارة اليمين «فَكْفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ»^(٣)، وقوله تعالى في كفارة الحلق «فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ

= ص ٨٠، الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٤، المجموع ج ٧ ص ٤٠٨، فتح الباري لابن حجر ج ٤ ص ١٧، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١٥٦، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٢٩٩ شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٤٧: ٣٤٨، المقلع ص ٧٣، المحلى ج ٧ ص ٢١٩، شرح الأزهار ج ٢ ص ٩٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٦، ٣٢٩، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠٩.

(١) راجع الحاوى الكبير ج ٤ ص ٢٩٩.

(٢) المائدة/ ٩٥.

(٣) المائدة / ٨٩.

أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ»^(١) وغير ذلك^(٢)، والجزاء لغة: المقابل للشئ وتقدير الكلام في قوله تعالى «فجزاء مثل ما قتل» أى فعلية الجزاء فى مقابل ما أُلُف (٣).

المسألة الثالثة

الجزاء الذى يجب على الحلال إذا قتل صيد الحرم.

اختلف الفقهاء فى الجزاء الذى يجب على الحلال فى الحرم على قولين.

الأول: ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وزفر من الحنفية، والزيدية، والإباضية.

قالوا: إذا صاد الحلال من الحرم فهو مخير بين المثل والإطعام والصيام^(٤).

والثانى: ما ذهب إليه أبو حنيفة وصاحباها قالوا: التخيير يكون بين المثل والإطعام، ولا مدخل للصيام فيه^(٥).

(١) البقرة / ١٩٦.

(٢) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٢، الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٢، احكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٦٧٧، المجموع ج ٧ ص ٤١٩، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٢٩٩، المحلى ج ٧ ص ٢٢١.

(٣) راجع لسان العرب ج ١ ص ٦١٩، احكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٦٧١.

(٤) راجع المبسوط ج ٤ ص ٧٧، البدائع ج ٣ ص ١٢٧٨، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٣؛ ٣٣٤، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٧٨، الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٤، شرح الزركشى ج ٣ ص ٣٤٩، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٢٩٩، المحلى ج ٧ ص ٢٢١، شرح الأزهري لابن مفتاح ج ٢ ص ٩٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣٢٩، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١٠٩.

* فرق الظاهرية بين القاتل إذا كان داخل الحرم وقتل من الحرم، وبين القاتل إذا كان خارج الحرم وقتل من الحرم، فإن كان داخل الحرم فعليه الجزاء، وإن كان خارج الحرم فهو عاصى ولا جزاء عليه لأنه ليس حرماً. (راجع المحلى ج ٧ ص ٢٣٦).

(٥) راجع الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ١٨١، مختصر الطحاوى ص ٧١، البدائع ج ٣ ص ١٢٧٨، المبسوط ج ٤ ص ٩٧.

الأدلة

استدل القول الأول بالقياس فقالوا:

يقاس صيد الحرم على الإحرام، لأن كل واحد من الضمانين يجب حقا لله تعالى، ثم يجزئ الصوم في أحدهما كذا في الآخر^(١).

واستدل القول الثاني بالقياس أيضا فقالوا:

يقاس صيد الحرم على سائر الأموال، لأن ضمان صيد الحرم إنما وجب لمعنى يرجع إلى المحل وهو تفريست أمن الحرم رعاية لحرمة الحرم فكان بمنزلة ضمان سائر الأموال، وضمن سائر الأموال لا يدخل فيه الصوم، أما ضمان صيد الإحرام فإنه وجب لمعنى يرجع إلى الفاعل لأنه وجب جزاء على جنائته على الإحرام^(٢).

المسألة الرابعة:

ما هو الواجب في جزاء الصيد المثل أم القيمة.

اختلف الفقهاء فيما يجب على قاتل صيد الحرم أو الإحرام هل يجب عليه مثل ما قتل أم يجب عليه قيمته على قولين،

الأول: ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة

والظاهرية والزيدية، ومحمد من الحنفية، والإمامية والإباضية.

قالوا: إن المعتبر المثل من حيث الصورة والهيئة فيجب في النعامة بدنة^(٣)،

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٧٨.

(٢) البدائع ج ٣ ص ١٢٧٨، المبسوط ج ٤ ص ٩٧.

(٣) البدنة: هي الناقة أو البقرة، وقبل هي من الإبل الأنثى التي كمل سنها خمس سنين (راجع المصباح المنير ج ١ ص ٣٩، المعجم الوجيز حرف الباء ص ٤١، اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٣٣).

وفى حمار الوحش وبقرة الوحش بقرة، وفى الظبى شاة وفى الضبع كبش،
وفى الغزال عنز، وفى الأرنب عناق^(١)، وفى اليربوع جفرة، وفى حمام الحرم
شاة، أما ما لا مثل له من النعم فيجب فيه قيمته^(٢).

والثانى: ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف، يجب عليه القيمة لا
المثل^(٣).

الأدلة

استدل القول الأول بالآتى

من القرآن

قوله تعالى «وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمَّداً فِجْزَاءً مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ»^(٤).

- (١) العناق: هى من أولاد المعز وهى التى من حين تولد إلى أن ترعى. وأما الجفرة فهى التى بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها، واليربوع هو: حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جدا، لونه كلون الغزال والجمع يربيع.
- (٢) (راجع مختار الصحاح للرازى باب القاف فصل العين ص ٣٥٨، باب الراء فصل الجيم ص ١٤٣، ص ٢٨٨، المجموع ج ٧ ص ٤٠٧).
- (٣) راجع مختصر الطحاوى ص ٧١، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٣، المبسوط ج ٤ ص ٨٢، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٠، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٨٢، مواهب الجليل ج ٣ ص ١٨٠، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٦، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣٠٠، المجموع ج ٧ ص ٤٠٣، حاشية البجيرمى ج ٢ ص ١٥٤، حواشى الشروانى وابن قاسم ج ٤ ص ٨٦، المقنع ص ٧٥، كشاف القناع ج ٢ ص ٤٦٣، ٤٦٦، شرح ملتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٠، ٥٦٢، نيل المأرب ج ١ ص ٣٠١، المحلى ج ٧ ص ٢٢٧، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٥، ٣٢٩، شرح الأزهار ج ٢ ص ٩٧، اللعة للمشقية ج ٢ ص ٣٣٣، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١١٠.
- (٤) راجع الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٤٧: ٢٤٩، البدائع ج ٣ ص ١٢٥٨، فتاوى قاضىحان ج ١ ص ٣١١، الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ١٧٩، مختصر الطحاوى ص ٧١، تبين الحقائق للزيلعى ج ٢ ص ٦٣ المبسوط للسرخسى ج ٤ ص ٨٢.
- (٤) المائدة/ ٩٥.

وجه الدلالة من الآية

أوجب الله تعالى على القاتل جزاء مثل ما قتل، من النعم - وهى الإبل والبقر والغنم - والمثل يقتضى بظاهره المثل الخلقى الصورى دون المعنى، ثم قال: «من النعم» فبين جنس المثل ومن هنا لتمييز الجنس فصار تقدير الآية: ومن قتلته منكم متعمدا فجزاء من النعم وهو مثل المقتول. ثم قال: «يحكم به ذوا عدل منكم» وهذا ضمير راجع إلى مثل من النعم، لأنه لم يتقدم ذكر لسواه يرجع الضمير عليه، ثم قال: «هديا بالغ الكعبة» والذى يتصور فيه الهدى مثل المقتول من النعم، فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هديا^(١).

ومن الآثار:

١- ما روى عن عطاء الخرساني عن عثمان وعلى وابن عباس وزيد بن ثابت وابن الزبير ومعاوية رضى الله عنهم أنهم قضوا فى النعامة ببذنة من الإبل^(٢).

٢- ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه جعل فى حمار الوحش بقرة، وحكم فى الضبع بكبش وفى الأرنب بعناق، وفى

(١) راجع أحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٣٠٧، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٠، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٧١، المجموع ج ٧ ص ٤٠٣، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣٠٠، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٠، المحلى ج ٧ ص ٢٢٧، اللعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٢٣.

(٢) أخرجه البيهقي فى باب فدية النعام ج ٥ ص ١٨٢ وقال وجه ضعفه أنه مرسل لأن عدلاء الخرساني ولد سنة خمسين ولم يدرك عمر ولا عثمان ولا عليا وزيدا وكان فى زمن معاوية صبيا ولم يرث له سماع من ابن عباس وإن كان يحتمل أن يكون سمع منه.

اليربع بجفرة^(١).

٣- ما روى عن قبيصة بن جابر الأسدي قال: أصبت ظيبيا وأنا محرم فأثيت عمر رضى الله عنه ومعى صاحب لى، فذكرت ذلك له، فأقبل على رجل إلى جانبه فشاوره، فقال لى: اذبح شاة، فلما انصرفنا قلت لصاحبى: إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول، فسمعنى عمر فأقبل على ضربا بالدرة وقال أقتل صيدا وأنت محرم وتغمض الفتيا - أى تحتقرها - وتطعن فيها قال الله عز وجل فى كتابه: «يحكم به ذوا عدل منكم» ها أنذا عمر وهذا عبد الرحمن ابن عوف^(٢).

وجه الدلالة من هذه الآثار:

قضى هؤلاء الصحابة بالمثل لا بالقيمة وهم كانوا أعرف بمعانى كتاب الله تعالى، ولأن القيمة تختلف باختلاف الزمان والمكان^(٣).

أدلة القول الثانى

استدل القول الثانى بالآتى

من القرآن

قوله تعالى «ومن قتلته منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم».

(١) أخرجه البيهقى بإسناد صحيح باب فدية اليربوع ج ٥ ص ٨٤، والشافعى فى مسنده ص ١٣٤، ط دار الكتب العلمية والدارقطنى فى سننه مثله عن جابر بن عبد الله ج ٢ ص ٢٤٧ (٥٢).

(٢) أخرجه البيهقى بإسناد صحيح باب جزاء الصيد بمثله ج ٥ ص ١٨١.

(٣) راجع المذهب ج ١ ص ٢٨٣، المجموع ج ٧ ص ٤٠٨، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٦، كشف القناع ج ٢ ص ٤٦٣: ٤٦٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦١، المحلى ج ٧ ص ٢٢٧، البحر الرخار ج ٣ ص ٣٢٠.

الاستدلال بهذه الآية من وجوه:

الأول: أن الله عز وجل نهى المحرمين عن قتل الصيد نهيا عاما لأنه تعالى ذكر الصيد بالالف واللام بقوله تعالى: «لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ» والالف واللام لاستغراق الجنس خصوصاً عند عدم المعهود ثم قال تعالى: «وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ» والهاء كناية راجعة إلى الصيد الموجد من اللفظ المعرف بلام التعريف فقد أوجب سبحانه وتعالى بقتل الصيد مثلاً يعم ماله نظير ومالا نظير له وذلك هو المثل من حيث المعنى وهو القيمة لا المثل من حيث الخلقة والصورة، لأن ذلك لا يجب في صيد لا نظير له، بل الواجب فيه المثل من حيث المعنى وهو القيمة بلا خلاف، فكان صرف المثل المذكور بقتل الصيد على العموم إليه تخصيصاً لبعض ما تناوله عموم الآية، والعمل بعموم اللفظ واجب ما أمكن ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل.

والثاني: أن مطلق اسم المثل ينصرف إلى ما عرف مثلاً في أصول الشرع، والمثل المتعارف في أصول الشرع هو المثل من حيث الصورة والمعنى أو من حيث المعنى وهو القيمة كما في ضمان المتلفات فإن من أتلّف على آخر حنطة يلزمه حنطة ومن أتلّف عليه عرضاً تلزمه القيمة، فأما المثل من حيث الصورة والهيئة فلا نظير له في أصول الشرع فعند الإطلاق ينصرف إلى المتعارف لا إلى غيره.

والثالث: أنه سبحانه وتعالى ذكر المثل منكراً في موضع الإثبات فيتناول واحداً وأنه اسم مشترك يقع على المثل من حيث المعنى ويقع على المثل من حيث الصورة فالمثل من حيث المعنى يراد من الآية فيما لا نظير له فلا يكون الآخر مراداً إذا المشترك في موضع الإثبات لا عموم له.

والرابع: ان الله تعالى ذكر عدالة الحكيمين، ومعلوم أن العدالة إنما تشترط فيما يحتاج فيه إلى النظر والتأمل وذلك في المثل من حيث المعنى وهو القيمة لأن بها تتحقق الصيانة عن الغلو والتقصير وتقرير الأمر على الوسط، فأما الصورة فمشابهة لا تفتقر إلى العدالة^(١).

المناقشة

ناقش القول الأول أدلة القول الثاني وهم الأحناف فقالوا: الجواب عن وجه الدلالة الأول: أن القاعدة الأصولية: أن الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه، فالضمير في قوله تعالى «ومن قتله منكم» خاص بما له مثل ولا يخصص عمومه، سلمنا التخصيص، لكن التخصيص أولى من الغاء قوله تعالى «من النعم» وهديا بالغ الكعبة ومن لبيان جنس الجزاء، والهدى يكون من النعم أيضا والغاء الظواهر كلها للتخصيص تعسف.

وعن الثاني: قوله تعالى «أو كفارة طعام مساكين» وتسميته بالكفارة يمنع قياسه على المتلفات، وأنه من باب الكفارات.

وعن الثالث: أن الآية قرئت: فجزاء مثل ما قتل، بتووين الجزاء وبإضافته والقراءتان منزلتان فيجب العمل بها والجمع بينهما ما أمكن فعلى التووين يكون المعنى: فجزاء مماثل من النعم، وهذا تصريح بأن المماثلة تقع بين المقتول والنعم، وعلى الإضافة يحتمل ما ذكرناه، وما ذكرتموه فيرد المحتمل إلى الصريح^(٢).

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٥٩: ١٢٦٠، المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ٨٣.

(٢) راجع الزخيرة للقرافي ج ٣ ص ٣٣٠.

وعن الرابع: أن اعتبار العدلين إنما وجب للنظر في حال الصيد من صغر وكبر، وما لا جنس له مما لا جنس، وإلحاق ما لم يقع عليه نص بما وقع عليه النص^(١).

وناقش الأحناف أدلة القول الأول فقالوا:

لا نسلم أن قوله تعالى «من النعم» خرج تفسيرا للمثل وبيان ذلك من وجهين.

الأول: أن قوله «فجزاء مثل ما قتل» كلام تام بنفسه مفيد بذاته من غير وصله بغيره لكونه مبتدأ وخبرا.

وقوله: «من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة» يمكن استعماله على غير وجه التفسير للمثل، لأنه كما يرجع إلى الحكمين في تقويم الصيد المتلف يرجع إليهما في تقويم الهدى الذى يوجد بذلك القدر من القيمة فلا يجعل قوله «مثل ما قتل» مربوطا بقوله «من النعم» مع استغناء الكلام عنه، هذا هو الأصل إلا إذا قام دليل زائد يوجب الربط بغيره.

والثانى: أنه وصل قوله «من النعم» بقوله «يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة» وقوله «أو كفارة طعام مساكين» وقوله «أو عدل ذلك صياما» جعل الجزاء أحد الأشياء الثلاثة، لأنه أدخل حرف التخيير بين الهدى والاطعام وبين الطعام والصيام، فلو كان قوله «من النعم» تفسيرا للمثل لكان الطعام والصيام مثلا لدخول حرف أو بينهما وبين النعم إذ لا فرق بين التقديم والتأخير في الذكر بأن قال تعالى: فجزاء مثل ما قتل طعاما أو صياما أو من

(١) راجع أحكام القرآن للقرطبي ج ٤ ص ٢٣٠٧، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٠، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٧١.

النعم هديا، لأن التقديم فى التلاوة لا يوجب التقديم فى المعنى، ولما لم يكن الطعام والصيام مثلا للمقتول دل أن ذكر النعم لم يخرج مخرج التفسير للمثل بل هو كلام مبتدأ غير موصول.

مناقشة أبو حنيفة لما ورد من أقوال الصحابة:

ما رواه الصحابة يمكن حمله على الإيجاب من حيث القيمة توفيقا بين الدلائل مع أن المسئلة مختلفة بين الصحابة رضى الله عنهم روى عن ابن عباس مثل مذهب أبى حنيفة، فلا يحتج بقول البعض على البعض^(١).

الرأى الراجح

وبعد عرض الآراء وأدلة كل فريق يتضح اختيار رأى الفريق الأول وهو: اعتبار المثل دون القيمة، لأن العمل بالرأى الثانى يؤدى إلى الغاء ما ورد فى الآية من قوله تعالى «من النعم» وقوله «هديا بالغ الكعبة». وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الضبع كبش، ولم يجعل فيه قيمة وقد تقوم بعض الطيور بكثير من الجنيهاات كالحمامة الهادية والطيور المغردة فعلى قول أبى حنيفة يكون جزاء كل واحد منها من الهدى أكثر من جزاء الحمار الوحشى أو النعامة.

المسألة الخامسة

ما يحل قتله من الصيد فى الحرم والإحرام

الصيد إما بحرى أو برى فأما البحرى فقد اتفق الفقهاء على جواز صيد كل ما سكن الماء من البرك والأنهار والبحار والعيون، فهو حلال

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٦٠ : ١٢٦١.

للمحرم صيده وللحلال فى الحرم، إلا أن جابر بن عبد الله منع صيد ما سكن فى آبار وعيون الحرم لعموم قوله «ولا ينفرد صيدها» وهو قول لأحمد^(١). استدلل الفقهاء على جواز صيد الآبار والعيون والبحار بالآتى:

من القرآن:

قال تعالى: «أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^(٢). وقال تعالى «وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذَابٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا»^(٣).

وجه الدلالة من الآيتين:

دللت الآيتان على جواز صيد البحر، وفى الآية الثانية سُمى الله تعالى كل ماء عذب أو ملح بحراً، وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر وكل ما ذكرنا حلالاً بلا خلاف بنص القرآن، ثم حرم بالإجماع وفى الحرم صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ما عدا صيد البر حلالاً كما كان إذ لم يأت ما يحرمه.

وأما البرى فقد اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية: على جواز قتل الفواسق الست وهى: الحداة، والغراب، والعقرب، والحية،

(١) راجع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٦١، البدائع ج ٣ ص ١٢٥٤، المبسوط ج ٤ ص ٩٤، شرح منح الجليل ج ١ ص ٥٢٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣١٤، الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٤، المجموع ج ٧ ص ٢٩٨، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣٤١، المغنى ج ٣ ص ٣٤٤، ٣٤٥، كشف القناع ج ٢ ص ٤٤٠، نيل المأرب ج ١ ص ٢٩٦، المحلى ج ٧ ص ٢٣٥، شرح الأزهري ج ٢ ص ٩٠، ١٠١.

(٢) المائدة / ٩٦.

(٣) فاطر / ١٢.

والفأرة^(١)، والكلب العقور، إلا أن مالك في رواية أخرى كره قتل الحداة والغراب إلا أن يبيد الأذى، وقال أحمد وأبو يوسف من الحنفية الغراب المذكور في الحديث هو الذي يأكل الجيف^(٢).

استدل الفقهاء على قتل هذه الفواسق بالآتي:

من السنة:

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خمس من الفواسق^(٣) يقتلن المحرم في الحل والحرم: الحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب^(٤) وروى والحية.

٢- ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قالت حفصة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب لا حرج على من قتلن الغراب

(١) لم يختلف العلماء في جواز قتل الفأرة للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه قال فيها الجزاء إذا قتلها المحرم، وهذا القول خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم. (راجع فتح الباري لابن حجر ج ٤ ص ٣١، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٦).

(٢) راجع الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٤٩، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٧٠، المبسوط ج ٣ ص ٩٠، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٦ الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٦٦ المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٣١: ٣٣٥، شرح منحة الجليل ج ١ ص ٥٢٨ مواهب الجليل ج ٣ ص ١٧٣، المجموع ج ٧ ص ٢٩٨، ٣٢١ الأحكام السلطانية ص ١٦٧، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٤١، شرح الزركشي ج ٣ ص ٣٣٨، اعلام الموقعين ج ٤ ص ٣٠١، كشف القناع ج ٢ ص ٤٣٩، المحلى ج ٧ ص ٢٣٥، شرح الأزهار ج ٢ ص ٩٥.

(٣) أصل الفسق في اللغة: الخروج، ومنه فسقت النواة عن الثمرة أي خرجت عنها، وسمى العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة الله. (راجع لسان العرب ج ٥ ص ٣٤١٤، الزخيرة ج ٣ ص ٣١٤، فتح الباري ج ٤ ص ٣٠).

(٤) أخرجه البخاري في الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب ج ١ ص ٣١٤، ومسلم في الحج ج ٤ ص ٢٠٨ باب ما يندب للمحرم قتله (١١٩٩) وورد في بعض طرقه بلفظ أربع بإسقاط العقرب منه وفي بعض طرقه بلفظ ست بإثبات الحية والعقرب، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٣٧٤)، والترمذي في باب ما يقتل المحرم من الدواب (٨٣٧).

والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور^(١).

٣- ما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال بينما نحن مع النبي صلى الله عليه وسلم فى غار بمنى إذ نزل عليه والمرسلات وإنه ليتلوها وإنى لأتلقاها من فيه وإن فاه رطبة بها إذ وثبت علينا حية فقال النبى صلى الله عليه وسلم أقتلوها فابتدرناها فذهبت فقال النبى صلى الله عليه وسلم وقيت شركم كما وقيت شرها^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

دل الحديث الأول والثانى على جواز قتل الفواسق الخمس ودل الحديث الثالث على قتل الحية، ويحتمل سكوت النبى عنها فى الحديث الأول والثانى لاشتراكها مع العقرب فى اللدغ أو اللسع فنبه بإحداهما على الأخرى عند الافتصار وبين حكمهما.

وأبيح قتل هذه الفواسق للأذى والعدو على الناس فإن من عادة الحدأة أن تغير على اللحم، والعقرب تقصد من تلدغه وتتبع حسه وكذا الحية، والغراب يقع على دبر البعير وصاحبه قريب منه، والفأرة تسرق أموال الناس والكلب العقور من شأنه العدو على الناس وعقرهم ولا يكاد يهرب من بنى آدم^(٣).

(١) أخرجه البخارى فى الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب جـ ١ ص ٣١٤، ومسلم فى الحج باب ما يندب للمحرم عن عائشة (١١٩٨).

(٢) أخرجه البخارى فى الحج باب ما يقتل المحرم من الدواب جـ ١ ص ٣١٤، والبيهقى جـ ٥ ص ٢١٠، والنسائى فى باب قتل الحية (٣٨٦٧)، وعبد الرزاق فى مصنفه (٨٣٨٩).

(٣) راجع تبیین الحقائق جـ ٢ ص ٦٦، المبسوط جـ ٤ ص ٩٠، البدائع جـ ١ ص ٣١٤، الخرشي على مختصر خليل جـ ٢ ص ٣٦٦، الزخيرة جـ ٣ ص ٣١٤، أحكام القرآن لابن العربى جـ ٢ ص ٦٦٦، المجموع جـ ٧ ص ٣٢١ فتح البارى

ثم اختلف الفقهاء فيما عدا ذلك من الفواسق، هل يقاس عليها غيرها أم يكتفى بحل قتل الفواسق الخمس فقط. وسبب اختلافهم هنا يرجع إلى اختلافهم في علة قتل الفواسق الخمس فذهب الحنفية إلى أن علة قتل الفواسق الست هي: الابتداء بالأذى والعدو على الناس غالبا ولذلك اقتصرُوا على قتل الفواسق الست وألحقوا بها الذئب والأسد والنمر والفهد، لمشاركتها للكلب في الكلبية، وكل من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها^(١).

وذهب المالكية إلى أن علة قتل الفواسق الخمس هي كونها مؤذية فيجوز للمحرم قتل كل مؤذ من سباع ذوات الأربع، وعلى ذلك لا يجوز قتل صغار السباع ولا قتل الوزغ ولا قتل البعوض، ولا قردان بعيره خاصة، فإن قتله أظعم شيئا، ويكره له قتل الهر الوحشي والثعلب والضبع فإن فعل ضمنها إلا أن يبتدأه، ويكره قتل سباع الطير وغير سباعها وعليه الجزاء إلا أن تعدوا^(٢).

وذهب الشافعية إلى أن علة قتل الفواسق كونها مما لا يؤكل وقالوا الصيد إما أن يكون مأكولا أو غير مأكول فإن كان مأكولا حرم صيده وفيه الجزاء وإن كان غير مأكول فإما أن يكون متولد بين ما يؤكل وبين ما لا يؤكل كالسمع المتولد بين الذئب والضبع والحمار المتولد بين حمار الوحش وحمار الأهل فحكمه حكم ما يؤكل لحمه في تحريم صيده ووجوب الجزاء لأنه اجتمع فيه التحليل والتحريم فغلب التحريم.

= ج ٤ ص ٣٠، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٤٢، المغني ج ٣ ص ٣٤٢، كشف القناع ج ٢ ص ٤٣٩، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧، المحلى ج ٧ ص ٢٣٩.
 (١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٥٦، المبسوط ج ٤ ص ٩١.
 (٢) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣١٤، الخرشي على مختصر خليل، ج ٢ ص ٣٦٦.

وإن كان حيوانا لا يؤكل ولا هو متولد مما يؤكل فهو على ثلاثة أقسام:
أحدها: ما يستحب قتله للمحرم وغيره وهى المؤنديات كالحية والفأرة
والعقرب والخنزير والكلب العقور والغراب والحدأة والذئب والأسد والنمر
والدب والنسر والبرغوث والبق والزنبور والقراد وأشباهاها.
القسم الثانى: ما فيه نفع ومضرة كالفهد والعقاب والبازى والصقر
ونحوها، فلا يستحب قتلها ولا يكره.

الثالث: مالا يظهر فيه نفع ولا ضرر كالخنافس والدود والذباب
وأشباهاها فيكره قتلها ولا يحرم.
وواقعهم الحنابلة والظاهرية فى جواز قتل كل ما سبق ولا فدية فيه^(١).

الأدلة

استدل الحنفية على صحة ما ذهبوا إليه بالآتى

من القرآن

قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ»^(٢).
وقوله تعالى: «وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا»^(٣).
وقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَقَالَهُ أَيُّدِيكُمْ
وَأَرْمَاحُكُمْ»^(٤).

(١) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٣، فتح البارى ج ٤ ص ٣٢، الحاوى الكبير ج ٤
ص ٣٤١، المغنى ج ٣ ص ٣٤٢، المحلى ج ٧ ص ٢٣٨.

(٢) المائدة / ٩٥.

(٣) المائدة / ٩٦.

(٤) المائدة / ٩٤.

وجه الدلالة من هذه الآيات:

هذه الآيات عامة أو مطلقة من غير فصل بين المأكول وغيره واسم الصيد يقع على المأكول وغير المأكول لوجود حد الصيد فيهما جميعا والدليل عليه قول الشاعر:

صيد الملوك أرانب وثعالب وإذا ركبت فصيدي الأبطال

أطلق اسم الصيد على الثعلب إلا أنه خص منها الصيد العادي المبتدئ بالأذى غالبا أو قيدت بدليل^(١).

ومن السنة

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الضبع صيد وفيه كبشا إذا قتله المحرم»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن الضبع من الصيد فلا يجوز قتله فإن قتل ففيه الجزاء إلا أن يعدوا.

وقد روى عن عمر وابن عباس وجابر رضی الله عنهم أنهم أوجبوا في قتل المحرم الضبع جزاء^(٣).

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٥٧، المبسوط ج ٤ ص ٩٠.
(٢) تقدم تخريجه ص ١٦١ والحديث رواه عبد الرزاق عن عمر وعلى وابن عباس بالفاظ مختلفة رقم ٨٢٢٣، ٨٢٢٤، ٨٢٢٥.
(٣) حديث ابن عباس أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٢٢٥) عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول: «في الضبع كبش» ج ٤ ص ٤٠٣، وعن مجاهد قال: إن عليا جعل الضبع صيدا وحكم فيها كبشا» (٨٢٢٣)، وعن جابر قال: إن عمر حكم في الضبع كبشا، وفي الغزال شاة، وفي الأرنب عناق» (٨٢٢٤)، وأخرجه الدراطين في سننه عن جابر ج ٢ ص ٢٤٦ (٤٨، ٤٩).

وعن علي رضي الله عنه أنه قال في الضبيع إذا عدا على المحرم فليقتله، فإن قتله قبل أن يعدو عليه فعليه شاة مسنة^(١).

واستدل المالكية على أن العلة في الفواسق هي الأذى بالسنة:

منها: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحداة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور^(٢).

ومنها: ما رواه أبو داود في سننه «والكلب العقور، والسبع العادي»^(٣).

ومنها: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما دعا على عتيبة بن أبي لهب قال: «اللهم سلط عليه كلبا من كلابك»^(٤).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

في الحديث الأول: نبه النبي صلى الله عليه وسلم بالعقر على صفة الأذى الموجود في السباع بل هو فيها أشد.

وفي الحديث الثاني: زاد على ما سبق من فواسق السبع العادي.

وفي الحديث الثالث: دليل على أن كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب والعقور فقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم على عتيبة بن أبي لهب بأن يسلط الله عليه كلبا فافترسه الأسد فدل على أن كل

(١) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٥٧، المبسوط ج ٤ ص ٩١.

(٢) تقدم تخريجه ص ١٨٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه عن أبي سعيد الخدري باب ما يقتل المحرم ج ٢ ص ١٧٠ (١٨٤٨).

جارج عقور، وعلى ذلك يخرج صغار أولاد السباع لأنها لا تؤذى^(١).

واستدل المذهب الثالث على أن علة قتل الفواسق هي كونه مما لا يؤكل بالآتي:

ما روى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح، الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور»^(٢) وفي رواية لمسلم: «في الحرم والإحرام».

وجه الدلالة من هذا الحديث:

دل الحديث على أنه يجوز للمحرم قتل هذه الفواسق ولا جزاء عليه، وكذلك يجوز قتلها للحلال والمحرم في الحرم ولا جزاء عليه لأنها مما تضرر ولا تؤكل.

وقد نص الخبر على صورة من كل جنس تنبيهها على ما هو أعلى منها ودلالة على ما كان في معناها. فنصه على الحدأة والغراب تنبيه على البازي ونحوه، وعلى الفأرة تنبيه على الحشرات، وعلى العقرب تنبيه على الحية، وعلى الكلب العقور تنبيه على السباع التي هي أعلى منه. ولأن ما لا يضمن بمثله ولا بقيمته لا يضمن كالحشرات^(٣).

(٤) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ج ٢ ص ٣٣٨ وسنده ضعيف ط دار الكتب العلمية.
(١) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣١٥.
(٢) تقدم تخريجه ص ١٨٣.
(٣) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٢٣، فتح الباري ج ٤ ص ٣٢، المغني ج ٣ ص ٣٤٣.

السراى الراجح

وبعد عرض الآراء وأدلة كل مذهب نجد أن الفقهاء قد اتفقوا على أن المأكول من صيد البر: يحرم اصطياؤه مثل الطبى والأرنب وحمار الوحش وبقرة الوحش والطيور التى يؤكل لحمها.

أما غير المأكول: فقد اتفقوا على جواز قتل كل سبع عاد ابتداء بالأذى وذلك صيانة للنفس من الهلاك لأن الانسان مأمور بحفظ النفس.

ونجد أنهم قد اتفقوا على جواز قتل القمل فى الحرم بخلاف قتله فى الإحرام فمن حرم قتله فى الإحرام فذلك لمعنى وهو الترفه بقتله وإزالته لا حرمة ولا يحرم الترفه فى الحل فأشبه ذلك قص الشعر وتقليم الظفر.

أما قتله فى الإحرام فالصحيح عند فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن أحمد يطعم شيئا ولو لقمة وقال بعضهم قبضة من طعام وليس فى هذا تقدير وإنما لبيان أقل ما يتصدق به.

ونحن نرجح إباحة قتله، لأنه من أكثر الهوام أذى فيباح قتله كالبراغيث وسائر ما يؤذى وهو ما ذهب إليه أحمد فى رواية والظاهره.

ونرجح أيضا إباحة قتل كل ما يؤذى بنى آدم فى أنفسهم وأموالهم سواء ابتداء بالأذى أم لا، لأن قول النبى صلى الله عليه وسلم «خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم....»^(١) يدل بمعناه على إباحة قتل كل ما يؤذى، واقتصاره على الخمس يدل على أنها محضوض على قتلها مندوب إليه ويكون

(١) تقدم تخريجه ص ١٨٢.

غيرها مباح قتله، لأنه ليس في الحديث ما يمنع أن يكون غير الخمس مأمور بقتله.

ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد بين بعض القواسق من قبل ثم اكتفى في هذا الموضع ببيان الخمس لأنه لم يكن بينها.

المسألة السادسة

الأكل من صيد الحرم والإحرام

لا خلاف بين الفقهاء في تحريم أكل الصيد الحرمي للحلال والمحرم إن صاده أو ذبحه بنفسه. أما تحريمه على غيره فقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الصحيح عنهم والحنابلة والظاهرية إلى تحريم لحمه لأنه أصبح ميتة كذبيحة المجوسى، ولأن صيد الحرم محرم على جميع الناس في جميع الأزمان^(١).

واتفق الفقهاء على تحريم لحم صيد الحل على المحرم إن صاده بنفسه، أو صاده حلال وذبحه وكان من المحرم إعانة فيه أو دلالة عليه أو إشارة إليه لقوله تعالى «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^(٢).

ثم اختلفوا فيما إذا صاده حلال ثم أهدى منه للمحرم أو باعه أو وهبه له ولم يصدر من المحرم إعانة عليه أو إشارة منه على ثلاثة أقوال:

الأول: يحرم أكل الصيد للمحرم مطلقاً، وهو قول على بن أبى طالب

وابن عمر وابن عباس وعائشة وهو مذهب الزيدية^(٣).

(١) خالف هذا رأى الحكم وسفيان الثوري وأبو ثور والشافعية في القديم فقالوا: لا بأس بأكل ذبيحة المحرم للحلال لأنه كذبيحة السارق. وقال بعض الشافعية فى رأى ضعيف يجوز أكل الصيد الحرمي إن صاده لغيره. (راجع المجموع ج ٧ ص ٣٣٦، ٣٠٩).

(٢) المائدة/٩٦.

(٣) راجع تفسير القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٣١٩، المبسوط ج ٤ ص ٨٥، المغنى ج ٣ ص ٣١٢، شرح الأزهاري ج ٢ ص ٩٠.

والثاني: لا يحرم على المحرم ما صيد له بغير إعانة منه. وهو قول أبي حنيفة^(١).

والثالث: أنه حلال للمحرم إن صاده الحلال في الحل لنفسه ولم يقصد صيده للمحرم. وهو قول مالك والشافعي وأحمد^(٢).

الأدلة

استدل القول الأول بالقرآن والسنة
فمن القرآن

قوله تعالى: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^(٣).

وجه الدلالة من الآية

في الآية إخبار بأن صيد البر محرم على المحرم مطلقاً من غير فصل بين أن يكون صيد المحرم أو الحلال، وقال ابن عباس في تفسيرها: إن الآية مبهمة لا يحل لك أن تصيده ولا أن تأكله^(٤).

-
- (١) راجع مختصر الطحاوي ص ٧٠، البدائع ج ٣ ص ١٢٧١: ١٢٧٣، الحجة ج ٢ ص ١٥٤، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٧١، تبيين الحقائق ج ٢ ص ٦٨، المبسوط ج ٤ ص ٨٧، نصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ١٤٠.
- (٢) راجع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٧٩، الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٨، الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٢، المذهب ج ١ ص ٢٨٣، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣٠٤، المغنى ج ٣ ص ٣١٢، زاد المعاد ج ٢ ص ١٦٣.
- (٣) المائدة/ ٩٦.
- (٤) راجع تفسير القرطبي ج ٣ ص ٢٣١٩، الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٨، شرح معاني الآثار ج ٢ ص ١٧٥، المجموع ج ٧ ص ٣٣١.

ومن السنة:

١- ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أن الصعب بن جثامة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وهو بالأبواء أو بودان^(١) فردّه فرأى النّبي صلى الله عليه وسلم فى وجهه كراهة فقال: ليس بنا رد عليك ولكننا حرم. وفى رواية قال: «لولا إنا حرم لقبّلناه منك»^(٢).

٢- ما روى عن ابن عباس قال: قدّم زيد بن أرقم فقال له ابن عباس يستذكره كيف أخبرتني عن لحم صيد أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حرام؟ قال: نعم أهدى له رجل عضوا من لحم صيد فردّه وقال: «إنا لا نأكل إنا حرم»^(٣).

وجه الدلالة من الحديثين

فى الحديث الأول والثانى رد النّبي صلى الله عليه وسلم ما أهدى له فى إحرامه فدل ذلك على حرمة الصيد على المحرم مطلقاً^(٤).

(١) قوله «أو بودان» شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون وهو موضع أقرب للجحفة من الأبواء. (راجع فتح البارى لابن حجر ج ٤ ص ٢٦، نيل الأوطار ج ٥ ص ١٩).

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحج باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حيا لم يقبل ج ١ ص ٣١٤، والنسائى فى باب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد ج ٢ ص ٣٧٠ (٣٨٠١)، وابن ماجه (٣٠٩٠)، ومسلم فى صحيحه باب تحريم الصيد للمحرم رقم (١١٩٣)، والترمذى فى باب ما جاء فى كراهية لحم الصيد للمحرم (٨٤٩)، وعبد الرزاق فى مصنفه (٨٣٢٢)، والبيهقى فى باب المحرم لا يقبل ما يهدى له ج ٥ ص ١٩٢، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ٢ ص ١٦٩.

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه (١١٩٥)، وعبد الرزاق فى مصنفه (٨٣٢٣)، والنسائى فى باب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد ج ٢ ص ٣٧٠ (٣٨٠٤)، وأبو داود فى باب لحم الصيد للمحرم ج ٢ ص ١٧٠ (١٨٥٠) وانزلى فى نصب الراية ج ٣ ص ١٣٩.

(٤) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٧٢، تفسير القرطبى ج ٣ ص ٢٣١٩، فتح البارى ج ٤ ص ٢٧، نيل الأوطار ج ٥ ص ١٩.

أدلة القول الثاني:

استدل أبو حنيفة من السنة بالآتي

١- ما روى عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لحم صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم»^(١).

٢- ما روى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال: انطلقنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم، فبصر أصحابنا بحمار وحش، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض، فنظرت فرأيت أنه فحملت عليه الفرس فطعنته فأنثته، فاستعنتهم فلم يعينوني فأكلنا منه، ثم لحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: يا رسول الله إنا صدنا حمار وحش، وإن عندنا فاضلة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه: «كلوا وهم محرمون».

وفي رواية في الصحيحين فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «هل منكم أحد أمره أن يحمل عليه أو أشار إليه»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في سننه باب لحم الصيد للمحرم جـ ٢ ص ١٧١ (١٨٥١)، والنسائي في باب إذا أشار المحرم إلى الصيد جـ ٢ ص ٣٧٢ (٣٨١٠) وقال: عمرو بن عمرو ليس بالقوى في الحديث، والترمذي في باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم (٨٤٦) وقال حديث جابر مفسر رواه عنه المطلب ولا نعرف له سماعاً عن جابر وقال الشافعي هذا أحسن حديث روى في هذا الباب، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٣٤٩) والبيهقي في باب ما لا يأكل المحرم جـ ٥ ص ١٩٠، والطحاوي في شرح معاني الآثار جـ ٢ ص ١٧١، والزيلي في نصب الراية جـ ٣ ص ١٣٧، والدارقطني في سننه جـ ٢ ص ٢٩٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال جـ ١ ص ٣١٣، ومسلم في الحج باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٦)، والترمذي في باب ما جاء في أكل الصيد (٨٤٧)، والبيهقي في الحج جـ ٥ ص ١٨٨، والنسائي جـ ٢ ص ٣٦٩ (٣٨٠٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٣٣٧)،

وجه الدلالة من هذين الحديثين:

استدل أبو حنيفة بهذين الحديثين على أن المحرم يحل له أكل صيد اصطاده الحلال لنفسه لأن حديث جابر نص في الباب ثم استدل على جواز الأكل منه إذا صاده الحلال للمجرم بما جاء في الرواية الثانية لحديث أبي قتادة فهي تدل على أن التحريم إنما يتعلق بالإشارة والأمر والإعانة^(١).

أدلة القول الثالث

استدل القول الثالث بما استدل به القول الثاني من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الله بن أبي قتادة ثم قالوا في وجه الدلالة لحديث جابر: الحديث صريح في الحكم، وهو أنه حلال إذا لم يصده المحرم أو يصاد من أجله، وفيه جمع بين الأحاديث^(٢).

الناقشة

ناقش القول الثاني والثالث أدلة القول الأول فقالوا: الآية لا حجة لهم فيها لأن ما فيها هو تحريم صيد البر وهو فعل الصائد لا تحريم لحم الصيد. أما عن حديث ابن جثامة: فإن ترك النبي صلى الله عليه وسلم للأكل مما أهدى إليه يحتمل أن يكون لعلمه أنه صيد من أجله أو ظنه، ويتعين حمله على

= وابن ماجه في سننه (٣٠٥٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٢ ص ١٧٣، والزيلعي في نصب الراية باب الاحرام ج ٣ ص ٢٦.

(١) راجع الحجة ج ٢ ص ١٦٧، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٨، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٧١، البدائع ج ٣ ص ١٢٧٢، المبسوط ج ٤ ص ٨٧، شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٧٣.

(٢) راجع تفسير القرطبي ج ٣ ص ٢٣١٩، الزخيرة ج ٣ ص ٣٨٩، احكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٥٣٤، فتح الباري ج ٤ ص ٢٧، المهذب ج ١ ص ٢٨٣، المجموع ج ٧ ص ٣٣١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٥، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠، المغنى ج ٣ ص ٣١٣، زاد المعاد ج ٢ ص ١٦٤.

ذلك لما ورد من حديث أبي قتادة السابق، فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بأكل الحمار الذي صاده^(١). وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: كنا مع طلحة بن عبد الله ونحن حرم فأهدى له طير وهو راقد فأكل بعض أصحابه وهم محرمون وتورع بعض فلما استيقظ طلحة وافق من أكله وقال: أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢).

وروى مالك في الموطأ «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم، حتى إذا كان بالرحباء إذا حمار وحشى عقير فجاء البهزى وهو صاحبه، فقال: يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الرفاق»^(٣).

فهذه الأحاديث صحيحة، وأحاديث المخالفين وإن لم يكن فيها ذكر أنه صيد من أجلهم فيتعين ضم قيد إليها وهو: أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه صيد من أجله، لوجود هذا القيد في حديث أبي قتادة، وجمعاً بين الأحاديث، ودفعاً للتناقض بينها^(٤).

وعن حديث زيد بن أرقم فهو محمول على صيد صاده بنفسه أو غيره بأمره أو بإعانتة أو بدلالته أو بإشارته عملاً بالدلائل كلها^(٥).

(١) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣٢٩، فتح الباري ج ٤ ص ٢٧، المغنى ج ٣ ص ٣١٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه باب تحريم الصيد للمحرم (١١٩٧)، والطحاوى في شرح معاني الآثار ج ٢ ص ١٧١ باب الصيد يذبحه الحلال في الحل.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ص ٢٩٣، والطحاوى في شرح معاني الآثار ج ٢ ص ١٧٢، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٣٣٩)، والنسائي في باب ما يجوز للمحرم أكله ج ٢ ص ٣٦٩ (٣٨٠٠).

(٤) راجع المجموع ج ٧ ص ٣٣٢، المغنى ج ٣ ص ٣١٣، زاد المعاد ج ٢ ص ١٦٥ نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٠.

(٥) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٧٣، المبسوط ج ٤ ص ٨٧.

الرأى الراجح

وبعد عرض الآراء والنظر فى أدلتها نجد أن ما ذهب إليه جمهور فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة هو الرأى الأرجح لما يأتى:

- ١- ان فيه جمع بين الأحاديث.
- ٢- ان حديث جابر بن عبد الله صريح فى جواز الأكل من الصيد للمحرم ما لم يصدده أو يصادله. وقوله تعالى: «وحرّم عليكم صيد البر» يحمل على الاصطيداعلى لحم ما صيد من أجل المحرم.
- وحديث عبد الله بن أبى قتادة يحمل على أنه لم يقصد النبى باصطياده، وحديث الصعب على أنه قصد به باصطياده.

المبحث الثاني

حكم قطع شجر الحرم المكي وخلاه

أجمع الفقهاء على تحريم قطع شجر حرم مكة الذي ينبت من غير صنيع آدمي وإباحة قطع الإنذر^(١) وما أنبتته الأدمى من البقول والزرع والرياحين. واستدلوا على ذلك بالأدلة الآتية:

من القرآن

قوله تعالى: «أُولَئِكَ يَرَوْنَ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

أخبر الله تعالى أنه جعل الحرم آمناً مطلقاً فيجب العمل بإطلاقه إلا ما قيد بدليل^(٣).

ومن السنة

ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار لا يختلى خلاها^(٤) ولا يعضد شجرها ولا ينفر

(١) الإنذر: نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضببان دقاق ينبت فى السهل والحزن وأهل مكة يستقون به البيوت بين الخشب ويسدون به بين اللبانات فى القبور (راجع المصباح المنير ج ١ ص ٢٠٧، مختار الصحاح باب الرء ص ١٥٦، المجموع ج ٧ ص ٤٣٤، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥).

(٢) العنكبوت / ٦٧.

(٣) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٨٤.

(٤) الخلا: اسم للعشب الرطب، أما الحشيش فيطلق على اليابس منه، والكلأ يقع على اليابس والرطب، واختلاءه قطعة واحتشاشه، وأطلق الفقهاء على الرطب حشيشاً

صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف» وقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر لصاغتتا وقبورنا فقال: «إلا الإذخر»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اختلاء كل خلى وعضد كل شجر فيجرب على عمومته إلا ما خص بدليل وهو الإذخر، والمعنى فيه ما أشار إليه العباس رضى الله عنه وهو حاجة أهل مكة إلى ذلك فى حياتهم ومماتهم^(٢).

ثم اختلف الفقهاء فى الحشيش وفى الشجر إذا أنبت الأدميون فالحشيش إذا كان يابسا: فقد اتفقوا على جواز قطعه، أما إذا كان رطبا: فمنع أبو حنيفة والشافعى وأحمد والزيدية والإمامية قطعه لقول النبي صلى الله عليه وسلم «لا يختلى خلاها»^(٣).

وأجاز مالك قطعه فقال: إن الحاجة إلى الحشيش فوق الحاجة إلى الإذخر. وأما السنا: فأجاز قطعه مالك وبعض الشافعية لأنه يحتاج إليه فى الأدوية

باسم ما يؤول إليه لكونه أقرب إلى أفهام أهل العرف. ومعنى يعضد: يقطع.
(راجع المعجم الوجيز حرف الخاء ص ٢١٠، المجموع ج ٧ ص ٤٣٦، نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٥.

(١) أخرجه البخارى فى الحج باب لا ينفرد صيد الحرم ج ١ ص ٣١٥، ومسلم فى الحج (١٣٠٤).

(٢) راجع الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ٤٠٦، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٦٩ المبسوط ج ٤ ص ١٠٤، البدائع ج ٣ ص ١٢٨٤، تبين الحقائق ج ٢ ص ٦٨ فتح البارى ج ٤ ص ٣٩، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٧ الفروع لابن مفلح ج ٣ ص ٤٧٥، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٥، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٠، نيل المأرب ج ١ ص ٣٠٢، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٧.

(٣) راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٩، مختصر الطحاوى ص ٦٩، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٦٩، المبسوط ج ٤ ص ١٠٤، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٧، المهذب ج ١ ص ٢٩٣ المجموع ج ٧ ص ٤٣٤، اعلام الساجد ص ١٥٨، حاشية البجيرمى ج ٢ ص ١٥٥، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣١٠، المغنى ج ٣ ص ٣٥١، الإنصاف ج ٣ ص ٥٥٤ زاد المعاد ج ٣ ص ٤٥١، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨، اللمعة الدمشقية ج ٢ ص ٣٦٦.

قياسا على الإنذر^(١).

ووافق الشافعي وأبو يوسف من الحنفية وأحمد في رواية والظاهرية والزيدية والإمامية قول مالك^(٢) في جواز الرعى من الحشيش للآتي: ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال: أقبلت راكبا على أتان فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار، فدخلت في الصف وأرسلت الأتان يرتع^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على جواز الرعى لأن منى من الحرم^(٤). ولأن الهدى كانت تدخل الحرم فتكثر فيه، ولم ينقل أنه كانت تسد أفواهاها^(٥).

حكم الشجر الذي ينبته الأدميون

اختلف الفقهاء في الشجر الذي ينبته الأدميون على قولين:

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك وبعض الشافعية وأحمد والزيدية والإباضية قالوا: يجوز قطع ما أنبته الأدميون، إلا أن الزيدية قالوا: يجوز قطعه إلا إذا غرس ليبقى سنة فصاعدا ففي هذه الحالة لا يجوز قطعه. أما ما

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٣٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٧، الخرشى على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٣، مواهب الجليل للخطاب ج ٣ ص ١٧٨.

(٢) راجع مختصر الطحاوي ص ٧٠، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٥٦٩، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٧ حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١٥٥، الأحكام السلطانية ص ١٦٧، المهذب ج ١ ص ٢٩٣، المجموع ج ٧ ص ٤٣٥، اعلام الساجد ص ١٥٨، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٥٢، المقنع ص ٧٧، كشاف القناع ج ٢ ص ٤٧٠، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٥، المطلى ج ٧ ص ٢٦٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨. اللعبة الدمشقية ج ٢ ص ٣٦٦.

(٣) تقدم تخريجه ص ٨٠.

(٤) راجع المجموع ج ٧ ص ٤٣٥، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨.

(٥) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٨٥، المغنى ج ٣ ص ٣٥١.

لا ينبته الأدميون فأوجب أبو حنيفة وأحمد والزيدية فيه الضمان.

فقال أبو حنيفة: يضمن الكل بقيمته لأنه لا مقدر فيه، إن شاء اشترى بها طعاما يتصدق به على الفقراء، على كل فقير نصف صاع من بر، وإن شاء اشترى بها هدايا إن بلغت قيمته هديا فيذبح في الحرم، ولا يجوز فيه الصوم.

وقال أحمد: يضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة والحشيش بقيمته والغصن بما نقص.

وقال مالك: ليس فيه ضمان لأن المحرم لا يضمنه في الحل فلا يضمن في الحرم كالزروع، وما عليه إلا أن يستغفر الله^(١).

والثاني: ما ذهب إليه الشافعي والظاهرية قالوا: يحرم قطع شجر الحرم بكل حال أنبته الأدميون أو نبت بنفسه، إلا أن الشافعي جعل فيه الجزاء فقال إن فعل ففي الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاه.

وأجاز قطع السواك من فروع الشجرة والورق والثمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها، وأجاز أيضاً قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فأشبهه الفواسق^(٢).

(١) راجع الفتاوى الهندية ج ١ ص ٢٥٢، الحجة على أهل المدينة ج ٢ ص ٤٠٨، البدائع ج ٣ ص ١٢٨٤: ١٢٨٥، فتاوى قاضيخان ج ١ ص ٣١٢، المبسوط ج ٤ ص ١٠٣، المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٣٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٦، مواهب الجليل ج ٣ ص ١٧٨، حواشي الشرواني وابن قاسم ج ٤ ص ١٩٢، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٨، الأحكام السلطانية ص ١٦٧، نيل المأرب ج ١ ص ٣٠٣ شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٤، المقلع ص ٧٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧١، شرح الأزهري ج ٢ ص ١٠٤، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٨، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١١٦.

(٢) راجع المذهب ج ١ ص ٢٩٢ فتح الباري ج ٤ ص ٣٥، الحاوى الكبير ج ٤ ص

والثالث: ما ذهب إليه أحمد في رواية قال: يفرق بين ما ينبت الآدمي
جنسه كاللوز والجوز والنخل ونحوه وبين ما لا ينبت الآدمي جنسه كالدوح
والسلم والعضاء ونحوه.
فالأول: يجوز قلعه ولا جزاء فيه
والثاني: لا يجوز وفيه الجزاء^(١).

استدل القول الأول بالقياس فقالوا: يقاس الشجر الذي ينبت الآدمي
على الزرع، والزرع ليس فيه جزاء فكذلك الشجر.
ولأنه ملكه بالإنبات فلم يكن من شجر الحرم وما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم «ولا يعضد شجرها» إنما خرج مخرج الغالب، والعضد غالباً إنما
يكون في الشجر المباح^(٢).

أدلة القول الثاني

استدل القول الثاني على وجوب الجزاء في شجر الحرم ما أنبته
الآدمي وما نبت بنفسه بالسنة والقياس.
فالسنة

- ١- ما روى في حديث ابن عباس السابق: «ولا يعضد شجرها»^(٣).
- ٢- ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «في الدوحة بقرة، وفي
الشجرة الجزلة شاة»^(٤).

٣١١، مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٨ المطبوع ج ٧ ص ٢٣٦.
(١) راجع زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٩، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٠.
(٢) راجع البدائع ج ٣ ص ١٢٨٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٦، مغنى المحتاج ج ١
ص ٥٢٨.
(٣) تقدم تخريجه ص ١٩٨.
(٤) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء قال: في الدوحة تقتل في الحرم بقرة،
يعنى تقطع» ج ٥ ص ١٤٢ (١١٩٤).

وجه الدلالة من الحديثين

الحديث الأول عام فى جميع شجر الحرم^(١)، وفى الثانى بيان لنوع الجزء وهو: بقرة فى الدوحة وهى الشجرة الكبيرة ذات الأغصان، وشاة فى الجزلة وهى الشجرة التى لا أغصان لها أو وهى الصغيرة.

والقياس:

ان ما حرم لحرمه الحرم استوى فيه المباح والمملوك كالصيد والصيد يجب فيه الجزاء فكذا الشجر^(٢).

أدلة القول الثالث:

استدل أحمد ابن حنبل على وجوب الجزاء فى الشجر الذى لا ينبت الأدمى جنسه بالأدلة الآتية

من السنة

ما روى عن ابن عباس فى الحديث السابق «ولا يعضد شجرها»^(٣).

وجه الدلالة من الحديث

هذا الحديث عام فى الشجر كله والأولى الأخذ بعمومه إلا فيما أنبتته الأدمى من جنس شجرهم بالقياس على ما أنبتوه من الزرع، وقياسا على الحيوان الأهلى، فإننا إنما أخرجنا من الصيد ما كان أصله إنسيا دون ما تناس

(١) راجع المذهب ج ١ ص ٢٩٢: ٢٩٣، المجموع ج ٧ ص ٤٣٢: ٤٣٤ مغنى المحتاج ج ١ ص ٥٢٨، المطلى ج ٧ ص ٢٦٠.
(٢) راجع المذهب ج ١ ص ٢٩٢: ٢٩٣، المجموع ج ٧ ص ٤٣٢: ٤٣٤، الحاوى الكبير ج ٤ ص ٣١١.
(٣) تقدم تخريجه ١٩٨.

من الحيوان الوحشى كذا هنا^(١).

الرأى الراجح

وبعد عرض الآراء وأدلتها نرى ترجيح ما ذهب إليه الإمام مالك من جواز الرعى من الحشيش فى الحرم لأن الهدى كانت تدخل الحرم المكى وترعى من عهد النبى صلى الله عليه وسلم إلى الآن ولم ينقل أنها كانت تسد أفواهها.

وكذلك ترجيح رأى من أجاز قطع السنا: وهو نبات تدعو الحاجة إليه لعمل الدواء قياسا على الإنذر فإن النبى صلى الله عليه وسلم أجاز قطع الإنذر للضرورة فكذا هذا.

ونرجح أيضا رأى من أجاز قطع شجر الحرم إذا أنبت الآدميون لأنه ملك بالإنبات فلم يكن من شجر الحرم أشبه ما ينبت الآدميون من الزروع والثمار.

(١) راجع المثنى ج ٣ ص ٣٥٠.

المبحث الثالث

صيد حرم المدينة وقطع شجرها

علمنا مما سبق اتفاق الفقهاء على تحريم صيد حرم مكة وقطع شجرها إذا نبت بنفسه، وسنذكر هنا رأيهم في صيد حرم المدينة وقطع شجرها.

اختلف الفقهاء في تحريم صيد المدينة وقطع شجرها على قولين الأول: ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض الزيدية والإباضية أن المدينة حرم كحرم مكة ويحرم صيده وقطع شجره ويجوز أخذ العلف^(١).

والثاني: ما ذهب إليه الحنفية، وبعض الزيدية والإباضية، أن حرم المدينة ليس بحرم على الحقيقة ولا تثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر^(٢).

(١) راجع المدونة الكبرى ج ١ ص ٣٣٦، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٨، الخرشي على مختصر خليل ج ٢ ص ٣٧٣، مواهب الجليل ج ٣ ص ١٧٨، الأحكام السلطانية ص ١٦٧، الحاوي الكبير ج ٤ ص ٣١٥، المهذب ج ١ ص ٢٩٣: ٢٩٤، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ١٥٧، مغني المحتاج ج ١ ص ٥٢٩، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي ج ٤ ص ١٩٥، الفروع ج ٣ ص ٤٨٥، الاتصاف ج ٣ ص ٥٥٩، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٦٨، المغني ج ٣ ص ٣٥٤، المقنع ص ٧٧، اعلام الموقعين ج ٢ ص ٣٤٧، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٣، المحلى ج ٧ ص ٢٣٦، ٢٦٠، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٠٢، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٩، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١١٥.

(٢) راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٧١، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٦، المبسوط ج ٤ ص ١٠٥، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٠٢، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١١٥.

الأدلة

استدل القول الأول بالآتى

من السنة

١- ما روى عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث من أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(١).

٢- ما روى عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها وحرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة»^(٢).

٣- ما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول: لو رأيت الظباء بالمدينة ترتع ما ذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما بين لابتيها حرام»^(٣).

٤- ما روى عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراما، وإنى حرمت المدينة حراما ما بين مأزميها أن لا يهراق فيها دم ولا يحمل فيها

(١) تقدم تخريجه ص ٢٠.

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب البيوع باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم ومده ج ٢ ص ١٥، ومسلم فى الحج باب فضل المدينة (١٣٧٣) عن أبي هريرة والبيهقى فى السنن الكبرى ج ٥ ص ١٩٧، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٠٤.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٩.

سلاح لقتال، ولا تخطب فيها شجرة إلا لعلف»^(١).

٥- ما روى عن على رضى الله عنه عن النبی صلی الله علیه وسلم أنه قال فی المدينة: «لا یختلی خلاها ولا ینفر صيدها، ولا ینتقط لقطتها إلا لمن أشاد بها، ولا یصلح لرجل أن یحمل فیها السلاح لقتال، ولا یصلح أن یقطع منها شجر إلا أن یعلف رجل بعیره»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحادیث

دلت هذه الأحادیث على أن المدينة حرم كحرم مكة یحرم صيدها وشجرها، وقول أبی هريرة «ما ذعرتها» دلیل على أنه لا یجوز ترویع الصيد فی حرم المدينة كما لا یجوز ترويعه فی حرم مكة. وفی الحدیث الرابع والخامس دلیل على جواز أخذ الأشجار للعلف لا غیره^(٣).

أدلة القول الثانی

استدل القول الثانی بالآتی

من السنة

ما رواه الطحاوی عن أنس بن مالك قال: كان لأبى طلحة ابن من

-
- (١) أخرجه مسلم فی الحج باب فضل المدينة (١٣٦٠)، والبيهقی فی باب جواز الرعى فی الحرم ج ٥ ص ٢٠١، والنسائی فی باب مکیال أهل المدينة ج ٢ ص ٤٨٥ (٤٢٦٧).
 (٢) أخرجه أبو داود بإسناد صحیح فی الحج باب فی تحریم المدينة ج ٢ ص ٢١٦ (٢٠٣٥)، وأحمد فی مسنده ج ٢ ص ١٩٨ (٩٥٩) والبيهقی فی باب جواز الرعى فی الحرم ج ٥ ص ٢٠١، والهيثمی فی مجمع الزوائد عن جابر وابن عباس ج ٣ ص ٣٠١.
 (٣) راجع تفسیر القرآن للقرطبی ج ٣ ص ٢٣٠٣، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٨، المجموع ج ٧ ص ٤٤٨، الأحكام السلطانية ص ١٦٧، حاشية البجيرمی ج ٢ ص ١٥٧، فتح الباری ج ٤ ص ٦٦: ٦٧، اعلام الساجد ص ٢٤٣، مغنی المحتاج ج ١ ص ٥٢٩، حواشی الشروانی وابن قاسم العبادی ج ٤ ص ١٩٥، الفروع لمحمد بن منفلج ج ٣ ص ٤٨٥، المغنی ج ٣ ص ٣٥٤، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٤، شرح منتهی الإرادات ج ١ ص ٥٦٨، نیل الأوطار ج ٥ ص ٣٢، شرح الأزهار ج ٢ ص ١٠٢، البحر الزخار ج ٣ ص ٣١٩.

أم سليم يقال له أبو عمير، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضاحكه إذا دخل وكان له نغير^(١) فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبا عمير حزينا فقال: ما شأن أبي عمير؟ فقل: يا رسول الله مات نغيره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا عمير، ما فعل النغير»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

دل هذا الحديث على أن المدينة ليست بحرم ويحل صيدها لأن ما جاء عن أبي عمير كان بالمدينة ولا كان حكم صيدها كحكم صيد مكة إذا لما أطلق له رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النغير ولا اللعب به كما لا يطلق ذلك بمكة^(٣).

وأجيب عن هذا الحديث بالآتي:

أن حديث أبي عمير يحتمل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها: أن يكون متقدما على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا.
الثاني: أن يكون متأخرا عنها معارضا لها فيكون ناسخا.
الثالث: أن يكون النغير مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيود.

الرابع: أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص لأبي بردة في التضحية بالعناق دون غيره، فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل أصلا يقدم

(١) نغير: مصغر نغر وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار. (راجع مختار الصحاح باب الرء فصل النون ص ١٩٩، المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ١٠٥).
(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى باب الحلال يصيد صيدا في الحل ثم يدخل به الحرم ج ٥ ص ٢٠٣، والشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢.
(٣) راجع المبسوط ج ٤ ص ١٠٥، سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٧٢٥، نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢.

على النصوص السابقة الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تحتمل إلا وجهها واحداً؟^(١).

الجزاء انذى يقع على من صاد فى حرم المدينة أو قطع شجرها.

اختلف الفريق الأول الذى قال بتحريم صيد المدينة وشجرها فى
الجزاء الذى يقع على من ارتكب هذا الحرام على قولين:

الأول: ما ذهب إليه مالك والشافعى فى الجديد وأحمد فى رواية:
لا جزاء على قاتل صيد حرم المدينة ولا على قاطع شجره^(٢).

الثانى: ما ذهب إليه الشافعى فى القديم وأحمد فى رواية وابن أبى
ليلى والظاهرية يجب الجزاء^(٣).

وهو قول سعد بن أبى وقاص وجماعة من الصحابة واختاره
ابن المنذر والجزاء هو: أن يأخذ السالب ما مع القاتل أو قاطع الشجر والكلأ
كسلب قتيل الكفار أى: يأخذ جميع ما معه من ثياب وفرش وحبل وقاس ونحوه
ولا يترك له إلا ما يستر عورته لأن سترها واجب.

وقيل: السلب، أن يأخذ السالب الثوب فقط واختلفوا فى صرف السلب: فقليل
للسالب وقيل: لبيت المال وقيل: لمساكين حرم المدينة^(٤).

(١) راجع اعلام الساجد ص ٢٤٣، اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية
ج ٢ ص ٣٤٨، نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢.

(٢) راجع المدونة ج ١ ص ٣٣٥: ٣٣٩، الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٩، المذهب ج ١
ص ٢٩٣، فتح البارى ج ٤ ص ٦٦ كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٥، شرح منتهى
الإرادات ج ١ ص ٥٦٨، معونة أولى النهى ج ٢ ص ٣٨٠، الانصاف ج ٣
ص ٥٥٩.

(٣) راجع المذهب ج ١ ص ٢٩٣، المغنى ج ٣ ص ٣٥٣، المقنع ص ٧٧ المحلى
ج ٧ ص ٢٦٣.

(٤) راجع المذهب ج ١ ص ١٩٤، الأحكام السلطانية ص ١٦٧ فتح البارى ج ٤

الأدلة

استدل من قال: بعدم الجزاء بالآتي

من السنة

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين...»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

أرسل النبي صلى الله عليه وسلم الوعيد الشديد لمن يفعل بها محرماً ولم يذكر كفارة^(٢).

ومن المعقول:

ان المدينة موضع يجوز دخوله بغير احرام، ولا تصلح لأداء النسك، ولا لذبح الهدايا، لذلك لا يجب فيه الجزاء^(٣).

واستدل القول الثاني بالآتي:

من السنة:

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «اللهم إن إبراهيم حرم مكة فجعلها حراماً، وإنى حرمت المدينة حراماً ما بين مأزميها...»^(٤).

ص ٦٦، المغنى ج ٣ ص ٣٥٤ المحلى ج ٧ ص ٢٦٠، البحر الزخار ج ٣ ص ٣٢٠: ٣٢١.

(١) تقدم تخريجه ص ٢٠.

(٢) راجع تفسير القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٣٠٤.

(٣) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٩، أعلام الساجد ص ٢٤٣، المجموع ج ٧ ص ٤٥٠،

المغنى ج ٣ ص ٣٥٤، كشف القناع ج ٢ ص ٤٧٥، نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٢.

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٠٦.

٢- ما روى مسلم بإسناده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: أن سعدا ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبدا يقطع شجرا أو يخطبه فسلبه، فلما رجع سعد جاء أهل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال: «معاذ الله أن أرد شيئا نفلانيه»^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى أن يرد عليهم.

٣- وعن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أخذ أحدا بصيد فيه فليسلبه»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

فى الحديث الأول حرم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة مثل ما حرم مكة ونهى أن يعضد شجرها ويؤخذ طيرها فوجب فى حرم المدينة الجزاء كما فى حرم مكة، إذ لم يظهر بينهما فرق. وفى الحديث الثانى والثالث أباح لمن وجد أخذ الصيد أو قاتله أو قاطع الشجر سلبه^(٣).

المناقشة

أجاب من قال بعدم الجزاء على حديث سعد بن أبى وقاص ببعض الإجابات:

- (١) نفلانيه: أعطانيه وجعله لى هبة وغنيمة، من نفله النفل وأنفله أعطاه إياه (راجع مختار الصحاح باب اللام فصل النون ص ٤٢٦، المصباح المنير حرف النون جـ ٢ ص ٦١٩).
- (٢) أخرجه مسلم فى الحج باب فضل المدينة (١٣٦٤)، والبيهقى فى باب ما جاء فى حرم المدينة جـ ٥ ص ١٩٩، وأحمد فى مسنده جـ ٣ ص ٢٧ (١٤٤٣).
- (٣) راجع المذهب جـ ١ ص ٢٩٤، فتح البرى جـ ٤ ص ٦٦، اعلام الساجد ص ٢٤٤، نيل الأوطار جـ ٥ ص ٣٤، البحر الزمزم جـ ٣ ص ٣٢٠.

ف قيل: إنه محمول على التغليظ

وقيل: يحمل على أنه كان هذا حين كانت العقوبة بالأموال ثم نسخ^(١).

وقيل: ما ذكر عن سعد فذلك مذهب له مخصوص به يدل عليه قول سعد «نفلني» فظاهر هذا القول الخصوص^(٢).

الراى الراجع

وبعد عرض الآراء وأدلة كل فريق نرى ترجيح قول من جعل المدينة حرم كحرم مكة لأن الأحاديث فيه صحيحة بلا معارض، فقد جاءت الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل المدينة حرما كحرم مكة عندما قال «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها وانى حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة»، فيقاس حرم المدينة على حرم مكة.

ونرجح أيضا قول من أوجب الجزاء على من صاد صيدا أو قطع شجرا، لأن النبي صلى الله عليه وسلم بين جزاء من يفعل ذلك فى المدينة وهو السلب، وهذا ما جاء على لسان سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه، فدل على أن الجزاء فى حرم المدينة هو السلب. ونرجح أن يكون للسلب، لأن ظاهر الأدلة أنه له، فهو طعمة لكل من يجد فى حرم المدينة أحدا يصيد أو يأخذ من شجره إلا ما تدعو الحاجة إليه من قطع بعض الشجر ومن الحشيش ما تدعو الحاجة إليه للعلف، لما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله إنا أصحاب عمل وأصحاب نضح وإنا لا نستطيع أرضا غير أرضنا فرخص لنا

(١) راجع الزخيرة ج ٣ ص ٣٣٩، المجموع ج ٧ ص ٤٥١.

(٢) راجع تفسير القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٢٠٤.

فقال: القائمتان والرسادة والعارضة والمسند، فأما غير ذلك فلا يعضد ولا يخبط منه شيء».

فاستثنى ذلك عند الحاجة وجعله مباحا كاستثناء الأذخر بمكة»، ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع فلو منعنا من احتشاشها أفضى إلى الضرر، أما ما ذهب إليه الحنفية ومن معهم من عدم جعل المدينة حرم كحرم مكة فهو معارض للنصوص الصحيحة الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثاني

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: حكم القتال بمكة.

المبحث الثاني: حكم من أتى حدا أو قصاصا داخل الحرم أو خارجه ثم لجأ إليه.

المبحث الثالث: حكم دخول المشركين الحرمين.

المبحث الأول حكم القتال بمكة

اختلف الفقهاء فى حكم القتال بمكة على رأيين
الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة وبعض المالكية والشافعية، وأحمد فى المشهور
عنه، والظاهرية قالوا:
لا يجوز قتال أحد فى مكة إلا بعد أن يقاتل، وإذا امتنعت طائفة عن مبايعة
الإمام لا تقاتل لا سيما ان كان لها تأويل بل يضيق عليهم إلى أن يخرجوا
أو يفيئوا^(١).

الثانى: ما ذهب إليه مالك والشافعى
قالوا: إذا تحصن جماعة من الكفار بمكة جاز لنا قتالهم فيها، وإذا بغت طائفة
من أهل الحرم قوتلوا على بغيتهم إذا لم يمكن ردهم عن البغى إلا بقتال^(٢).

الأدلة

استدل الفريق الأول بالقرآن والسنة

من القرآن

قوله تعالى: «وَلَا تُقَاتِبُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ»^(٣).

-
- (١) راجع البدائع ج ٩ ص ٤٣٣٧، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٩، ص ٧٣
سبل السلام ج ٢ ص ٧٢٤، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٤٢٠، شرح منتهى
الإرادات ج ١ ص ٥٢٦، المحلى لابن حزم ج ٧ ص ٢٦٢.
(٢) راجع الزخيرة للقرافى ج ١٢ ص ٣٤٨، الأم ج ٤ ص ٢٠٢ الأحكام السلطانية ص
١٦٦، المجموع ج ٧ ص ٤٤٥.
(٣) البقرة/ ١٩١.

ابن سعيد^(١) بعث الناس إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير فقال له أبو شريح: أيها الأمير أحدثك حديثاً سمعته أذنأى، ووعاه قلبى ثم ذكر الحديث فقال له عمرو بن سعيد: أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح إن الحرم لا يعيذ عاصياً ولا فاراً بدم ولا فاراً بخربة^(٢).

ويتضح مما سبق أن أبا شريح حمل الحديث على العموم، ونهاه عن القتال بمكة خشية أن تستباح حرمتها، وحمله عمرو على الخصوص، وقوله لأبى شريح: لا تعيذ عاصياً ليس بمطابق للكلام، لأنه لم يختلف معه فى مسألة من أصاب حداً فى غير الحرم ثم لجأ إليه، وإنما أنكر عليه بعثه الخيل إلى مكة واستباحة حرمتها ونصبه الحرب عليها فأحسن أبو شريح فى استدلاله وحاد عمرو عن الصواب وأجابه عن غير سؤاله.

وما قاله عمرو «إن الحرم لا يعيذ عاصياً» فيقال له: هو لا يعيذ عاصياً من عذاب الله^(٣) وظاهر الحديث يقتضى تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتذاره عن ذلك الذى أبيح له مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال لصددهم عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه^(٤).

(١) هو: عمرو بن سعيد بن أبى العاص بن أمية القرشى الأموى يعرف بالأشعث، ليست له صحبة ولا كان من التابعين بإحسان كان والياً على المدينة من قبل يزيد بن معاوية فأرسل جيشاً بقيادة عمرو بن الزبير لقتال أخيه عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم عبد الله بن الزبير ببیت الله فسمى عانز البیت (راجع فتح الباری لابن حجر ج ٤ ص ٣٤).

(٢) الخربة: البلية أصلها سرقة الإبل ثم استعملت فى كل سرقة وقيل: الخربة الفساد فى الإبل وقيل: العيب، والمراد بها هنا: الذى يفر بشئ يريد أن ينفرد به ويغلب عليه مما لا تجيزه الشريعة. (راجع لسان العرب ج ٢ ص ١١٢٢ باب الخاء، فتح الباری ج ٤ ص ٣٦).

(٣) راجع احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٣، فتح الباری ج ٤ ص ٣٤، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٣.

(٤) راجع سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٧٢٤، شرح معانى الآثار للطحاوى ج ٢ ص ٢٦٢، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٣، نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٣٠٠.

أدلة الفريق الثاني:

من القرآن

قال تعالى «فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم»^(١).

وجه الدلالة من الآية

دل قوله تعالى «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» على جواز القتال في الحرم^(٢).

ومن السنة

ما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر^(٣)، فلما نزع جاء رجل فقال إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال «اقتلوه»^(٤).

وجه الدلالة من الحديث

أمر النبي بقتل ابن خطل^(٥) وهو متعلق بأستار الكعبة فهذا دليل على

-
- (١) التوبة ٥/ راجع أحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٧٢٦، أحكام القرآن لابن كثير ج ١ ص ٢٢٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٩٠٢.
- (٢) المغفر: زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت القلنسوة يحمي رأس المحارب (لسان العرب باب الغين ج ٥ ص ٣٢٧٤، فتح الباري ج ٤ ص ٤٨).
- (٣) أخرجه البخاري في الحج باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ج ١ ص ٣١٧، ومسلم في الحج باب جواز دخول مكة بغير إحرام (١٣٥٧) والبيهقي في باب الرخصة لمن دخلها ج ٥ ص ١٧٧ والنسائي في باب دخول مكة بغير إحرام ج ٢ ص ٣٨٢ (٣٨٥٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٢٥٨، والزيلعي في نصب الراية ج ٣ ص ١٥.
- (٤) اختلف في اسمه فقيل هو هلال بن خطل، وقيل هو: عبد الله بن خطل، أمر النبي بقتله لأنه كان مسلماً فارتد مشركاً، وكانت له قينتان تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم (راجع فتح الباري ج ٤ ص ٤٩).

جواز القتال بمكة.

ولأن قتال البغاه من حقوق الله تعالى التي لا يجوز إضاعتها فحفظها في الحرم أولى من إضاعتها^(١).

المناقشة

ناقش الفريق الأول أدلة الفريق الثاني فقالوا:

إن ماستدلوا به من قوله تعالى «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» عام في الأماكن أما قوله تعالى «ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام» خاص، ولا يجوز لأحد أن يقول إن العام ينسخ الخاص.

وأما ما احتجوا به من قتل ابن خطل وأصحابه مثل عبد الله بن سرح ومقيس بن صبابه، فإن ذلك كان في الوقت الذي أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم مكة وهي دار حرب وكفر وكان له أن يريق دماء من شاء من أهلها في الساعة التي أحل له فيها القتال.

وكان العرب في جاهليتها يرى الرجل قاتل أبيه، أو ابنه في الحرم فلا يهيج، وكان ذلك بينهم خاصية الحرم التي صار بها حرماً، ثم جاء الإسلام فأكد ذلك وقواه وعلم النبي صلى الله عليه وسلم أن من الأمة من يتأسى به في إحلاله بالقتال والقتل فقطع الإلحاق، وقال لأصحابه: «فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا: «إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لك»^(٢).

(١) راجع أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٠٨، ج ٢ ص ٩٠٢، الأحكام السلطانية ص ١٦٦، اعلام الساجد ص ١٦٦، المجموع ج ٧ ص ٤٤٥، نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٠٠.

(٢) راجع أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٠٨، أحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٧٢٦، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٣.

وناقش الفريق الثانى أدلة الفريق الأول فقالوا:

إن قوله تعالى «ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام» منسوخة بقوله تعالى «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم» فالآية الأولى من سورة البقرة والثانية من سورة براءة ونزلت بعد البقرة بسنتين. وما ورد فى حديث «وانما أطلت لى ساعة من نهار» نقول: هذا خبر عن الله تعالى بأنه لا يملكها كافر أبداً لأن القتال إنما يكون للكفار، فأما كافر يأوى إليها فلا تعصمه ولا قرّة عين، وليس فى قوة الحديث ولا لفظه أنه لا يقتل فيها.

وأيضاً ما ورد من تحريم القتال فى حديث أبى شريح فمعناه: تحريم نصب القتال عليهم وقتالهم بما يعمد كالمنجنيق وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك بخلاف ما إذا تحصن الكفار فى بلد آخر فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شئ^(١).

وأجيب: بأن المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فى قوله «إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لك» إنما هو مطلق القتال، ولم يكن قتاله لأهل مكة بمنجنيق وغيره فهذا تأويل خلاف الظاهر وأيضاً فالأحاديث دالة على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم مطلق القتال فيها وسفك الدم^(٢).

(١) راجع تفسير القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٩٠٢، الأم ج ٤ ص ٢٠٢ المجموع ج ٧ ص ٤٤٦، اعلام الساجد ص ١٦٣.

(٢) راجع اعلام الساجد ص ١٦٣، فتح البارى ج ٤ ص ٣٩.

المبحث الثاني

حكم من أتى حدا أو قصاصا داخل الحرم أو خارجه ثم لجأ إليه

من وجب عليه حد أو قتل بقصاص أو رجم بالزنا وغيره، فالتجأ إلى حرم فقد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال.

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة، وبعض المالكية والشافعية، وأحمد في إية والظاهرية والزيدية والإباضية قالوا: هو آمن ما دام في الحرم، ولكن يجب عليه ولا يكلم ولا يطعم ولا يعامل حتى يخرج فيقتل أو يستوفى منه ماص الطرف أو الحد. أما من أنشأ القتل أو ما يوجب الحد فيه فإنه يقتل أو م عليه الحد داخله.

وهو قول عمر وابن عباس وسعيد بن جبير واسحق بن رهويه^(١) إلا ابن حزم من الظاهرية قال يقام عليه القصاص أو الحد خارج الحرم سواء ما يوجبه داخل الحرم أو خارجه.

الثاني: ما ذهب إليه مالك والشافعي.

أ: يستوفى منه في الحرم كما يستوفى منه في الحل وهو قول

راجع أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٠، ج ٣ ص ٢٦٢، البدائع ج ٩ ص ٤٣٣٧، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٥، سبل السلام ج ٢ ص ٧٢٣ ج ٤ ص ١٣٥٤، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي ج ٢ ص ٢٤٢ أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٠٧، فتح الباري ج ٤ ص ٣٩، اعلام الساجد ص ١٦٠، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٤، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٦، المحلى ج ٧ ص ٢٦٢، شرح كتاب النيل ج ٤ ص ١١٤.

ابن المنذر^(١).

الثالث: ما ذهب إليه أحمد في رواية وأبو يوسف ومحمد من الحنفية.
قالوا: تقام الحدود في الحرم إلا القتل فإنه لا يقام فيه حد قتل ولا قود حتى
يخرج^(٢).

الأدلة

استدل الفريق الأول بالآتي:

من القرآن:

قوله تعالى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^(٣).

وجه الدلالة من الآية

هذه الآية إما أن تكون خبر بمعنى الأمر، أو خبر عن شرعه ودينه
الذي شرعه في حرمه، وإما إخبار عن الأمر المعهود المستمر في حرمه في
الجاهلية والإسلام كما قال تعالى «أَوَلَمْ يَسِرُوا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَفُ
النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ»^(٤) وقوله تعالى «وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهْدَىٰ مَعَكَ تَخْطِفُ مِنْ
أَرْضِنَا أَوْ لَمْ تُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ»^(٥) فهي دليل

(١) راجع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦١، الزخيرة ج ١٢ ص ٣٤٨، المهذب
للشيرازي ج ٣ ص ١٩٧، الأحكام السلطانية ص ١٦٦ المجموع ج ٧ ص ٤٤٣
ج ١٧ ص ٣١٣.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٥، مختصر اختلاف العلماء ج ٢ ص ٢٤٣ زاد
المعاد ج ٣ ص ٤٤٦.

(٣) آل عمران ٩٧.

(٤) العنكبوت / ٦٧.

(٥) القصص / ٥٧.

على الأمان لمن دخله إلا من قاتل في الحرم^(١).

ومن السنة

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح السابق
«لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث

في هذا الحديث أكد النبي صلى الله عليه وسلم التحريم بقوله
«حرمة الله» ثم قال «فهو حرام بحرمة الله» ثم قال «ولم تحل لى إلا
ساعة من نهار وكان إذا أراد التأكيد ذكر الشئ ثلاثاً، فهذا نص لا
يحتمل التأويل^(٣).

ومن الآثار الواردة عن الصحابة:

قال عمر بن الخطاب: لو وجدت فيه قاتل الخطاب ما مسسته حتى
يخرج منه.

وذكر عن عبد الله بن عمر أنه قال: لو لقيت فيه قاتل عمر ما ندهته^(٤). أى ما
زجرته.

وعن ابن عباس أنه قال: لو لقيت قاتل أبى فى الحرم ما هجته حتى
يخرج منه.

(١) راجع البدائع ج ٩ ص ٤٣٣٨، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٩، سبل السلام
ج ٤ ص ١٣٥٤، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٥، المحلى ج ٧ ص ٢٦٢.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢١٦.

(٣) راجع سبل السلام ج ٢ ص ٧٢٤، ج ٤ ص ١٣٥٤، فتح البارى ج ٤ ص ٣٩،
زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٦، شرح منتهى الإرادات ج ١ ص ٥٢٦.

(٤) أخرجه الأثرين عبد الرزاق فى مصنفه (٩٢٢٨) و(٩٢٢٩) ج ٥ ص ١٥٣،
والأزرقى فى أخبار مكة ج ٢ ص ٢٣٩.

أدلة الفريق الثاني

من القرآن

قوله تعالى «وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ»^(١).

وقوله تعالى «وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ»^(٢).

وجه الدلالة من الآيتين

يشتمل القرآن الكريم على كثير من النصوص التي تدل على استيفاء الحدود والقصاص والنص الأول منها وهو عام لم يفرق بين زمان ومكان والثاني عام لأنه قتل لا يوجب الحرم ضمانه فلم يمنع منه^(٣).

ومن السنة

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عندما جاءه رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال: «أقتلوه»^(٤).

وجه الدلالة من الحديث

دل الحديث على أن من جنى ثم لجأ إلى الحرم يقتص منه فهذا ابن خطل لم يمنعه إلتجاءه إلى الكعبة من القتل^(٥).

ومن القياس

أولاً: أنه حيوان أبيع قتله لفساده كالحية والحدأة والعقرب والكلب

(١) المائة/ ٤٥.

(٢) النساء/ ٩١.

(٣) راجع حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦١، الزخيرة ج ١٢ ص ٣٤٨، المهذب ج ٣ ص ١٩٧، المجموع ج ١٧ ص ٣١٣، تفسير القرآن لابن كثير ج ١ ص ٢٢٦.

(٤) تقدم تخريجه ص ٢١٨.

(٥) راجع اعلام الساجد ص ١٦٤، فتح الباري ج ٤ ص ٣٨.

العقور، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم...» فنبه بقتلهن في الحل والحرم وذكر العلة وهي: فسقهن، ولم يجعل التجاءهن إلى الحرم مانعاً من قتلهن فكذا فاسق بنى آدم الذي قد استوجب القتل^(١).

ثانياً: يقياس على مبتدئ القتل فيه، فكما أن مبتدئ القتل في الحرم يقتل فكذا من لجأ إليه^(٢).

أدلة المذهب الثالث

استدل المذهب الثالث بالسنة

ما روى في صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد المخزومية عام الفتح بمكة^(٣).

وجه الدلالة من الحديث

الحديث دليل على أنه يجوز القصاص في الأطراف بالحرم^(٤). ولأن الحد بالجلد أو القطع يجري مجرى التأديب فلم يمنع منه كتأديب السيد عبده^(٥).

(١) راجع المذهب ج ٣ ص ١٩٧، المجموع ج ١٧ ص ٣١٣، اعلام الساجد ص ١٦٤: ١٦٥.

(٢) راجع الزخيرة ج ١٢ ص ٣٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في الحدود باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ج ٤ ص ١٧٣.

(٤) راجع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٥.

(٥) راجع زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٧.

المناقشة

ناقش الفريق الأول أدلة الفريق الثاني فقالوا:

أولاً: إن العمومات الدالة على استيفاء الحدود والقصاص لا تعرض فيها لزمان الاستيفاء ولا مكانه، كما لا تعرض فيها لشروطه وعدم موانعه، فإن اللفظ لا يدل عليها بوضعه ولا بتضمنه، فهو مطلق بالنسبة إليها، ولهذا إذا كان للحكم شرط أو مانع لم يقل: إن توقف الحكم عليه تخصيص لذلك العام، ولو قدر تناول اللفظ لذلك لوجب تخصيصه بالأدلة الدالة على المنع لنلا يبطل موجبها، ووجب حمل اللفظ العام على ما عداها كسائر نظائره، وإذا خصصت تلك العمومات بالحامل والمرضع والمريض الذي يرجى برؤه، والحال المحرمة للاستيفاء كشدة المرض أو البرد أو الحر فما المانع من تخصيصها بهذه الأدلة؟

ثانياً: قتل ابن خطل كان في وقت الحل، والنبى صلى الله عليه وسلم قطع الإلحاق ونص على أن ذلك من خصائصه وقوله صلى الله عليه وسلم «وإنما احلت لى ساعة من نهار» صريح فى أنه إنما أحل له سفك دم حلال فى الحرم فى تلك الساعة خاصة، إذ لو كان حلالاً فى كل وقت لم يختص بتلك الساعة، وهذا صريح فى أن الدم الحلال فى غيرها حرام فيها فيما عدا تلك الساعة.

ثالثاً: قياس اللاجئ على الكلب العقور وباقى الفواسق بعتباره حيوان مفسد فيباح قتله فى الحل والحرم لا يصح لأنه قياس مع الفارق فإن الكلب العقور طبعه الأذى فلم يحرمه الحرم ليدفع أذاه عن أهله، وأما الآدمى فالأصل فيه الحرمة، وحرمة عظيمة، وإنما أبيع لعارض فأشبهه الصائل من

الحيوانات المباحة من المأكولات فإن الحرم يعصمها.
وأيضاً فإن حاجة أهل الحرم إلى قتل الكلب العقور، والحية والحدأة كحاجة
أهل الحل سواء قلو أعاذها الحرم لعظم عليهم الضرر بها:

رابعاً: قياس اللاجئ على مبتدئ القتل في الحرم لا يصح فكما أن
مبتدئ القتل في الحرم يقتل فكذلك اللاجئ، لأنه جمع بين ما فرق الله ورسوله
والصحابه بينهما، قال تعالى «وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَوْكُمْ
فِيهِ»^(١) فأمر الله سبحانه بقتل من قاتل في الحرم.

وروى عن ابن عباس قال: «من سرق أو قتل في الحل ثم دخل
الحرم، فإنه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤوى ولكنه يناشد حتى يخرج، فيؤخذ
فيقام عليه الحد، وإن سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم»^(٢).

والفرق بين اللاجئ والمنتك في الحرم من وجوه:
الأول: أن الجاني فيه هاتك لحرمته بإقدامه على الجناية فيه، بخلاف
من جنى خارجه ثم لجأ إليه فإنه معظم لحرمته مستشعر بها بالتجاءه إليه
فقياس أحدهما على الآخر باطل.

الثاني: أن الجاني فيه بمنزلة المفسد الجاني على بساط الملك في داره
وحرمة، ومن جنى خارجه ثم لجأ إليه فإنه بمنزلة من جنى خارج بساط
السلطان وحرمة ثم دخل إلى حرمة مستجيراً.

الثالث: أن الجاني في الحرم قد انتهك حرمة الله سبحانه وحرمة بيته

(١) البقرة/ ١٩١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩٢٢٦) وإسناده صحيح ج ٥ ص ١٥٢.

وحرمه، فهو هاتك لحرمتين بخلاف غيره.

الرابع: أنه لو لم يقد الحد على الجناة فى الحرم لعم الفساد وعظم الشر فى حرم الله فإن أهل الحرم كغيرهم فى الحاجة إلى صيانة نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولو لم يشرع الحد فى حق من ارتكب الجرائم فى الحرم لتعطلت حدود الله وعم الضرر للحرم وأهله.

الخامس: أن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب المتصل اللاجئ إلى بيت الله تعالى المتعلق بأستاره فلا يناسب حاله ولا حال بيته وحرمة أن يهاج بخلاف المقدم على انتهاك حرمة^(١).

ثم ناقش الفريق الأول دليل الفريق الثالث فقالوا:

ما ورد من قطع يد المخزوميه فى الحرم فلا دليل فيه على أنها سرفت خارج الحرم بل داخله فأقيم عليها الحد فيه لأنها إنتهكت حرمة^(٢).

وناقش الفريق الثانى أدلة الفريق الأول فقالوا:

أولاً: إن قوله تعالى «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^(٣) معناه: الخبر عن تعظيم حرمة فى الجاهلية نعمة من الله على أهل مكة كقوله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ»^(٤).

ولا نسلم أن «من» فى الآية شرطية، ولا أن «كان» للدوام، كما أنكم

(١) راجع سبل السلام ج ٤ ص ١٣٥٤ : ١٣٥٥، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٥ : ٤٤٨ .

(٢) راجع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٦٢٥ .

(٣) آل عمران / ٩٧ .

(٤) المائدة / ٩٧ .

خالفتم الأمر بمنعكم إياه الطعام والشراب^(١).

وقيل المراد: ومن دخله كان آمناً من العذاب فى الآخرة، أو أن الجملة انشائية أى أمنوه من القتل إلا لموجب شرعى^(٢).

ثانياً: إن قوله «لايسفك بها دماً» لا حجة فيه لأن السفك عبارة عن إراقة الدم بغير حق، ومنه قوله تعالى «أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ»^(٣).

وناقش الفريق الثالث - الذى فرق جنائية القتل وبين الجنائية فيما دون النفس - أدلة الفريق الأول فقالوا:
سفك الدم فى قوله «لا يسفك بها دماً» إنما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه فى الحرم تحريم ما دونه، لأن حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد^(٤).

الراى الراجح

وبعد ذكر الآراء والأدلة وما ورد عليها من مناقشات نميل إلى ترجيح ما ذهب إليه الفريق الأول من تحريم القتال فى الحرم إلا إذا وجد ما يوجب من استيلاء أهل الشرك أو البغى أو منع حق أو الإقدام على جنائية فى الحرم

(١) راجع الزخيرة ج ١٢ ص ٣٤٨، حاشية الدسوقى ج ٤ ص ٢٦١، اعلام الساجد ص ١٦٥.

(٢) راجع حاشية الدسوقى ج ٤ ص ٢٦١.
* البقرة/ ٣٠.

(٣) راجع اعلام الساجد ص ١٦٥.

(٤) راجع زاد المعاد ج ٣ ص ٤٤٧.

توجب الحد لأن ذلك انتهاك لحرمة الحرم وذلك لما ورد من الأدلة الصحيحة التي تدل على ذلك أما من أتى حدا أو قصاصا خارج الحرم ثم لجأ إليه فإنه لم يجز إقامته عليه فيه لأن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب الذي يلجأ إلى بيت الله تعالى ليطلب العفو.

وكذلك فإن الحرم إذا كان حرما بالنسبة إلى الطير والحيوان والبهيم فأولى أن يكون حرما بالنسبة إلى آدميين، وهو لم يزل يعيذ العصاة من عهد إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه وقام الإسلام على ذلك.

المبحث الثالث

حكم دخول المشركين الحرمين

اتفق فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والزيدية على أن الكافر لا يجوز له سكنى أرض الحجاز، كما اتفقوا على تحريم دفنه في حرم مكة ونبشه منها وإخراجه لأن بقاء جيفته أشد من دخوله حيا، إلا إذا خيف من تقطيعه وننته^(١).

استدل الفقهاء على إخراجه من أرض الحجاز بالآتي

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يجتمع دينان في جزيرة»^(٢) العرب^(٣)، وفي رواية عن ابن عباس «لا تكون قبلتان في بلد واحد»^(٤).

٢- ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سمع رسول

(١) راجع البدائع ج ٩ ص ٤٣٣٧ حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٢٠٢ مجمع الأنهر ج ١ ص ٦٧٤، الهداية ج ٢ ص ١٦٢، الاختيار لتعليل المختار لابن مودود ج ٤ ص ١٤٠، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٠١، مواهب الجليل للخطاب ج ٣ ص ٣٨١، الزخيرة ج ٣ ص ٤٥٢، المذهب ج ٢ ص ٣٣٠، الأحكام السلطانية ص ١٦٧ نهاية المحتاج ج ٨ ص ٩٠، فتح الباري لابن حجر ج ٦ ص ١٢٨، تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢١٠، المغنى ج ٨ ص ٥٣٦، المقنع ص ٩٥ السيل الجرار ج ٤ ص ٥٧٢.

(٢) فائدة: الجزيرة مأخوذة من الجزر الذي هو القطع، ومنه الجزار لقطع أعضاء الحيوان، والجزيرة لا تنقطع المياه عن أوساطها إلى أجنابها، وجزيرة العرب قد احتف بها بحر القلزم من جهة الغرب (البحر الأحمر) وبحر فارس من جهة المشرق، وبحر الهند من جهة الجنوب قسميت جزيرة لذلك (راجع الزخيرة ج ٣ ص ٤٥٢، سبل السلام ج ٤ ص ١٣٦٧).

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٣.

(٤) أخرجه أبو داود في باب إخراج اليهود ج ٣ ص ١٦٥ (٣٠٣٢).

الله صلى الله عليه وسلم يقول «لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلماً»^(١).

٣- ما رواه البخارى فى حديث طويل عن ابن عباس وفيه «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»^(٢).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

دلّت هذه الأحاديث على أنه لا يجوز للمشرك سكنى أرض جزيرة العرب وجزيرة العرب هى: المدينة وما والاها وهو مكة واليمامة وخيبر والينبع وفدك وقراها وما والاها، فالمراد من جزيرة العرب فى الأحاديث: أرض الحجاز وسمى حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد.

وقيل: جزيرة العرب من حفر أبى موسى إلى اليمن طولاً ومن رمل تبيرين إلى منقطع السماوة عرضاً.

وقيل: هى من ريف العراق إلى عدن طولاً ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً^(٣).

-
- (١) أخرجه أبو داود فى الخراج والإمارة باب اخراج اليهود من الجزيرة ص ٦٥ (٣٠٣٠) وعبد الرزاق فى مصنفه (٩٩٨٥)، والترمذى فى الجهاد باب اخراج اليهود ج ٥ ص ١٥٦ (١٦٠٧) وقال حديث حسن صحيح.
- (٢) أخرجه البخارى فى الجهاد باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ج ٢ ص ١٧٨، وعبد الرزاق فى مصنفه (٩٩٢) وأبو داود فى كتاب الخراج والإمارة ج ٣ ص ١٦٥ (٣٠٢٩)، ومالك فى الموطأ باب ما جاء فى اجلاء اليهود من المدينة ص ٧٨١، وأحمد فى مسنده بلفظ «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ج ٣ ص ١٤٦ (١٦٩١).
- (٣) راجع البدائع ج ٩ ص ٤٣٣٧، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ١٧٦، مجمع الأنهر ج ١ ص ٦٦١ سبل السلام ج ٤ ص ١٣٦٧، أحكام القرآن للقرطبى ج ٤ ص ٢٩٤٣، تفسير المنار ج ١٠ ص ٢٧٦ ط ثانية دار المعرفة. المذهب ج ٢ ص ٣٣٠، فتح البارى ج ٦ ص ١٢٨، تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢١٠، الحاوى =

ثم اختلف الفقهاء فى دخول الكافر المسجد الحرام ومسجد المدينة على ثلاثة أقوال.

الأول: ما ذهب إليه مالك والشافعى وأحمد والظاهرية قالوا: لا يجوز لكافر دخول المسجد الحرام بحال.

فإن أراد كافر الدخول إليه منع منه، فإن كانت معه تجارة خرج إليه من يشتري منه ولم يترك هو يدخل وإن كان رسولا إلى إمام بالحرم خرج إليه من يسمع رسالته ويبلغها إياه، أو يخرج إليه الإمام، وإن دخل ومرض فيه لم يترك فيه، وإن مات لم يدفن فيه، وإن دفن فيه نبش وأخرج، وإن تقطع ترك. أما حرم المدينة فمنع من دخوله مالك، وأحمد فى رواية، وقال الشافعى: لا يلحق حرم المدينة بحرم مكة فى ذلك وجوباً بل ندباً. وقال ابن حزم الظاهري: خص الله المسجد الحرام - فى الآية - فلا يجوز تعديده إلى غيره بغير نص^(١).

والثانى: ما ذهب إليه أبو حنيفة وأصحابه قالوا: يجوز دخوله كالحجاز كله ما لم يستوطنه، فالمنع من الإستيطان ومن الحج والعمرة^(٢).

والثالث: ما ذهب إليه جابر بن عبد الله وقتادة: يجوز أن يقيم فيه

= الكبير ج ١٤ ص ٣٣٦، المغنى ج ٨ ص ٥٣٦، المقنع ص ٩٣، ٩٥.
 (١) راجع مواهب الجليل للخطاب ج ٣ ص ٣٨١، الأم ج ٤ ص ٢٠١، المهذب ج ٢ ص ٣٣٠، فتح البارى لابن حجر ج ٦ ص ٢٠٧، إعلام الساجد ص ١٧٣، ص ٢٧١، الحاوى الكبير ج ٢ ص ٢٦٨، تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢١٥، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٤٢٠، المقنع ص ٩٥، المغنى ج ٨ ص ٥٣٩، المحلى ج ٤ ص ٢٤٣.
 (٢) راجع أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٣، مجمع الأنهر ج ١ ص ٦٧٣، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦٩.

الذمى دون الوثنى، والعبد المشرك إذا كان ملكا لمسلم، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصراني بمكة يقال له موهب، ولا تؤخذ الجزية إلا من مستوطن^(١).

الأدلة

استدل الفريق الأول على حرمة دخول المشركين المسجد الحرام بالآتى:

١- قال تعالى «إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

ان ظاهر قوله تعالى «فلا يقربوا المسجد الحرام» يفيد منع المشركين من دخول المسجد الحرام، والمراد به الحرم كله «مكة» بدليل قوله تعالى «وإن خفتم عيلة»^(٣) يريد ضررا بتأخير الجلب عن الحرم دون المسجد، ويجوز تسمية الحرم المسجد الحرام بدليل قوله تعالى «سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى»^(٤) وإنما أسرى به من بيت أم هانئ من خارج المسجد^(٥).

(١) راجع الحاوى الكبير ج ١٤ ص ٣٣٤.

(٢) التوبة/ ٢٨.

(٣) التوبة/ ٢٨.

(٤) الإسراء/ ١.

(٥) راجع التفسير الكبير للفخر الرازى ج ١٦ ص ٢٦، المذهب ج ٢ ص ٣٣١، اعلام الساجد ص ١٧٤، الحاوى الكبير ج ٢ ص ٢٦٨ ج ١٤ ص ٣٣٤، تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢١٥، المغنى ج ٨ ص ٥٣٨ سبل السلام ج ٤ ص ١٣٦٩، المحلى ج ٤ ص ٢٤٣.

ومعنى الآية: ليس المشركون كما تعلمون من حالهم إلا أنجاساً فاسدى
الاعتقاد، يشركون بالله ما لا ينفع ولا يضر، فيعبدون الرجس من الأوثان
والأصنام، ويدنسون بالخرافات والأوهام، ولا يتنزهون عن النجاسات ولا
الآثام، ويأكلون الميتة والدم من الأقذار الحية، ويستحلون القمار والزنا من
الأرجاس المعنوية، ويستبيحون الأشهر الحرم، وقد تمكنت صفات النجس
منهم حساً ومعنى حتى كأنهم عينه وحقيقته، فلا تمكنوهم بعد هذا العام أن
يقربوا المسجد الحرام^(١).

وحد الحرم من طريق المدينة على ثلاثة أميال، ومن طريق العراق
على تسعة أميال، ومن طريق الجعرانة على تسعة أمثال، ومن طريق الطائف
على عرفة على سبعة أميال، ومن طريق جدة على عشرة أميال^(٢).

٢- قال تعالى: «وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا» إلى أن قال
«ومن كفر فأمته قليلاً»^(٣).

وجه الدلالة من الآية:

دلت الآية على حرمة دخول المشرك مكة والمعنى: ومن كفر فأمته
قليلاً بمكة وذلك قبل الفتح فدل على تحريمها عليه بعد الفتح.

وقال ابن عباس:

لا يدخل أحد مكة إلا محرماً، والكافر لا يمكن إحرامه

(١) تفسير المنار لمحمد رشيد رضا ج ١٠ ص ٢٧٥.

(٢) راجع المذهب ج ٢ ص ٣٣١.

(٣) البقرة/ ١٢٦.

فامتنع دخوله^(١).

ثم استدل من حرم دخول المشركين مسجد المدينة بالأثر والمعقول:

فمن الأثر:

١- ما روى أن أبا موسى دخل على عمر ومعه كتاب قد كتب فيه حساب عمله فقال له عمر ادع الذى كتبه ليقرأ قال: إنه لا يدخل المسجد قال: ولم ؟ قال: إنه نصرانى».

٢- ما روى أن عليا رضى الله عنه بصر بمجوسى وهو على المنير وقد دخل المسجد، فنزل وضربه، وأخرجه من أبواب كندة».

وجه الدلالة من الأثرين

فى هذين الأثرين دليل على حرمة دخول المشركين مسجد المدينة وفى الأثر الأول دليل على شهرة ذلك بين الصحابة وتقرره عندهم.

ومن المعقول:

أن حدث الجنابة والحيض والنفاس يملع المقام فى المسجد فحدث

الشرك أولى^(٢).

ولأنه لما اختص الحرم بما شرفه الله تعالى فيه على سائر البقاع تعظيماً لحرمة، كان أولى أن يسان ممن عانده وطاعنه، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر فضائل الأعمال فى البقاع، فضله على غيره فقال: «صلاة فى مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة فى المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة

(١) راجع الحاوى الكبير ج ١٤ ص ٣٣٥، اعلام المساجد ص ١٧٥.

(٢) راجع المهذب ج ٢ ص ٣٣٢، تكملة المجموع ج ١٨ ص ٢١٦، المغنى ج ٨ ص ٥٣٩.

فى مسجدى»^(١) وهذا التفضيل يوجب فضل العبادة^(٢).

ثم استدلل بعض الشافعية والحنابلة فى الرواية الثانية على اباحة دخول
المشركين مسجد المدينة بشرط إذن المسلمين بالآتى:
من القرآن:

قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع
كلام الله»^(٣).
وجه الدلالة من الآية:

دلت الآية على جواز دخول المشرك المسجد لسماع قرآن أو علم لأنه
ربما كان ذلك سبباً لإسلامه، وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
سمع أخته تقرأ طه فأسلم.

وقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل سبى بنى قريظة
والنضير فى مسجد المدينة، وربط ثمامة بن أثال فى المسجد^(٤).

(١) تقدم تخريجه ص ٥.

(٢) راجع الحاوى الكبير ج ١٤ ص ٣٣٥.

(٣) التوبة/ ٦.

(٤) قصة ثمامة أخرجه البخارى عن أبى هريرة قال «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد، فجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بساريه من سوارى المسجد، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ما عندك يا ثمامة؟ قال: عندي خير يا محمد، إن تقتلني تقتل ذا دم، وإن تنعم تنعم على شاكرك، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت» وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقه فى اليوم الثالث، فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، يا محمد والله ما كان على وجه الأرض وجه أبغض إلى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلى، والله ما كان من دين أبغض إلى من دينك، فأصبح دينك أحب الدين إلى....»
(راجع صحيح البخارى كتاب الصلاة باب دخول المشركين المسجد ج ١ ص ٩٣، السنن الكبرى للبيهقى ج ٢ ص ٤٤٤، وسبل السلام للصنعاني ج ١ ص ٢٥٧، المهذب ج ٢ ص ٣٣٢، الحاوى الكبير ج ٢ ص ٢٦٨، فتح البارى لابن حجر ج ١ ص ٤٤٤، المحلى ج ٤ ص ٢٤٣: ٢٤٤).

وقال سعيد بن المسيب: قد كان أبو سفيان يدخل مسجد المدينة وهو على شركه عند إقباله لتجديد العهد قبل فتح مكة حين خشي نقض الصلح بما أحدثه بنو بكر على خذاعة، وقدم عمير بن وهب ندخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم فيه ليفتك به فرزقه الله الإسلام^(١).

أدلة الفريق الثاني: «الأحناف»

استدل الأحناف على جواز دخول المشرك الحرم والمسجد الحرام ما لم يستوطنه بالآتي:

من القرآن:

قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

ليس المراد من المنع في الآية دخول المشركين مطلقاً بل المراد منه منعهم من الحج والعمرة فقط، يؤيده قوله تعالى «بعد عامهم هذا» فإن تقييد النهي بذلك يدل على اختصاص المنهى عنه بوقت من أوقات العام، أي لا يحجوا ولا يعتمروا بعد حج عامهم هذا، وهو عام تسعة من الهجرة حين أمر أبو بكر رضي الله عنه على الموسم، ويدل عليه قول علي رضي الله عنه حين نادى ببراءة «ألا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك»^(٣) منبئاً عن مراد الآية^(٤).

(١) راجع المجموع ج ١٨ ص ٢١٧، المغني ج ٨ ص ٥٣٩.

(٢) التوبة/ ٢٨.

(٣) أخرجه الدارمي في باب النهي عن دخول المشرك المسجد الحرام ج ١ ص ٣٣٣.

(٤) راجع تفسير أبي السعود ج ٤ ص ٥٧ ط دار أحياء التراث العربي، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٧٣، سبل السلام ج ١ ص ٢٥٨.

المنافشة

ناقش الفريق الأول أدلة الفريق الثاني فقالوا:

لا يجوز قياس المسجد الحرام على الحجاز - كما قال أبو حنيفة - للآتي:

١- أن المسجد الحرام يخالف الحجاز في أن الله تعالى منع منه مع
أذنه في الحجاز، فإن قوله تعالى «إنما المشركون نجس» نزل واليهود بخيبر
والمدينة وغيرهما من الحجاز ولم يمنعوا من الإقامة به، وأول من أجلاهم
عمر رضى الله عنه.

٢- أن الحرم أشرف لتعلق النسك به، ويحرم صيده وشجره والملتجئ
إليه فلا يقاس عليه.

وأيضاً: فإن مرض بالحرم أو مات خرج منه ولم يدفن به، لأن
خروجه من الحرم سهل ممكن لقرب الحل منه وخروجه من الحجاز في
مرضه صعب ممّتع^(١).

ثم أجاب المالكية - من الفريق الأول - على من قال: إن هذا
مخصوص بالمسجد الحرام لا يتعداه إلى غيره - فقالوا: هذا جمود منهم على
الظاهر الذى يسقط هذا الظاهر، فإن الله لم يقل: لا يقرب هؤلاء المسجد
الحرام، فيكون الحكم مقصوراً عليهم ولو قال: لا يقرب المشركون والأنجاس
المسجد الحرام لكان تنبيهها على التعليل بالشرك أو النجاسة، أو العلتين جميعاً
بل أكد الحال ببيان العلة وكشفها فقال: «إنما المشركون نجس فلا يقربوا
المسجد الحرام» يريد ولا بد لنجاستهم فتعدت العلة إلى كل موضع محترم
بالمسجدية.

(١) راجع المغنى ج ٨ ص ٥٢٨.

والجواب عن حديث ثمامة وإن كان صحيحاً، ودخول أبي سفيان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فذلك كان قبل أن ينزل قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا»^(١)، فمنع الله المشركين من دخول المسجد الحرام نصاً، ومنع من دخول سائر المساجد تعليلاً بالنجاسة، لوجوب صيانة المسجد عن كل نجس وهذا كله ظاهر لاخفاء به^(٢).

والجواب عن أخذ الجزية من موهب النصراني بمكة - وهو دليل القول الثالث (جابر بن عبد الله) - فإنه قبل نزول الآية أيضاً لأنها نزلت سنة تسع^(٣).

الرأى الرابع

القول الذى نميل إليه ما ذهب إليه الفريق الأول من حرمة دخول المشركين المسجد الحرام وذلك للنص الصريح القاطع الدال على تحريم دخول المشركين، فالنهي عن قربهم المسجد الحرام معلل بكون المشركين نجس وهذا الوصف ملازم لهم ما داموا على الشرك إذ العلة تنور مع المعلول وجوداً وعدماً. وأيضاً: تثبت الحرمة لحرم المدينة لوجود علة عدم الدخول وهى النجاسة، فتتعدى العلة إلى كل موضع محترم بالمسجدية.

(١) التوبة / ٢٨.

(٢) راجع أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٩١٣: ٩١٤.

(٣) راجع الحاوى الكبير ج ١٤ ص ٣٣٥.

الفصل الثالث

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول: بيع رباة مكة وإجارتها.

المبحث الثاني: لقطة الحرم.

المبحث الأول

بيع رباة مكة وإجارتها

اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز بيع مواضع النسك وإجارتها كموضع السعى أو الرمى أو عرفة أو منى، فإذا أراد أحد أن يبنى فى المكان الذى يقيم فيه الناس للمناسك لم يكن له ذلك: لما رواه أبو داود من حديث عائشة رضى الله عنها قالت: قلت يا رسول الله الا أبنى لك بمنى بيتا أو بناء يظلك من الشمس فقال لا انما هو مناخ من سبق إليه»^(١).

ثم اختلف الفقهاء فى غير مواضع النسك، كبيع رباة^(٢) مكة وإجارتها على ثلاثة أقوال:

الأول: ما ذهب إليه جمهور الأئمة أبو حنيفة، ومالك وأحمد فى المشهور عنهما، والزيدية قالوا: لا يجوز بيع رباة مكة وإجارتها.

وهو قول مجاهد وعطاء من أهل مكة، وسفيان الثورى وإسحاق بن راهوية.

وعلى هذا القول: من كان ساكن دار أو منزل فهو أحق به يسكنه ويسكنه وليس له بيعه ولا أخذ أجرته، ومن احتاج إلى مسكن فله بذل الأجرة فيه، وإن

(١) أخرجه أبو داود فى كتاب الحج باب تحريم حرم مكة ج ٢ ص ٢١٢ (٢٠١٩)، والترمذى فى الحج باب ما جاء أن منى مناخ ج ٣ ص ٢١٩ (٨٨١) وقال حسن صحيح. وابن ماجه فى سننه ج ٢ ص ١٠٠٠ (٣٠٠٦) باب النزول بمنى.

(٢) رباة: جمع ربع بفتح الراء وهو المنزل المشتغل على أبيات، أو هو: الدار (راجع مختار الصحاح باب العين فصل الراء ص ٢٨٧، فتح البارى ج ٣ ص ٣٥٤).

احتاج إلى الشراء فله ذلك^(١).

والثاني: ما ذهب إليه الشافعي وابن المنذر وأبو يوسف من الحنيفة والظاهرية قالوا: يجوز بيع أراضى مكة ودورها وإجارتها. وهو مروي عن أبي حنيفة وأحمد^(٢).

والثالث: ما ذهب إليه أبو حنيفة في رواية قال: لا يجوز بيع أراضى مكة ويجوز بيع بناء بيوتها، أما إجارة البيوت فيكره إجارتها في المواسم للحاج والمعتمر، فأما المجاور والمقيم فلا بأس بالإجارة^(٣).

وهو المختار عند ابن القيم من الحنابلة قال: يجوز البيع للبناء دون الإجارة^(٤).

ويرجع سبب اختلاف الفقهاء في ذلك إلى أمرين:

الأول: تفسير قوله تعالى: «وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي»^(٥).

هل يرجع الضمير إلى مكان الصلاة فقط أو إلى الحرم كله، فمن أرجعه إلى مكان الصلاة أجاز بيع رباع مكة وإجارتها، ومن أرجعه إلى الحرم كله منع

(١) راجع مختصر الطحاوي ص ٤٣٩، البدائع ج ٦ ص ٣٠١٣، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٢٨، المغني ج ٤ ص ٢٨٨، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٥، المتقن ص ٩٨، الكافي لابن قدامة ج ٢ ص ٦، شرح الأزهري ج ٢ ص ١٠١، أخبار مكة للأزرقي ج ٢ ص ١٦٢.

(٢) راجع البدائع ج ٦ ص ٣٠١٣، الأحكام السلطانية ص ١٦٤، المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٢٦٩، المغني ج ٤ ص ٢٨٩، المتقن ص ٩٨، الكافي ج ٢ ص ٦، المحلى ج ٧ ص ٢٦٣.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٣٠١٣: ٣٠١٤.

(٤) راجع زاد المعاد لابن القيم ج ٣ ص ٣٧.

(٥) الحج/ ٢٥.

بيع رباع مكة وإجارتها.

الثاني: اختلاف الفقهاء في فتح مكة، هل فتحت عنوة أم صلحا، فمن قال أنها فتحت عنوة كانت مغنومة لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسمها، وأقرها لأهلها ولمن جاء بعدهم، فتبقى على ذلك لاتباع ولا تكري. ومن قال: إنها فتحت صلحا فتبقى ديارهم في أملاكهم، وعلى ذلك يجوز بيعها وإجارتها^(١).

الأدلة

استدل الفريق الأول وهم المانعون للبيع والإجارة بالآتي:

من القرآن:

قال تعالى «أولم يروا أننا جعلنا حراما آمنا»^(٢).

وجه الدلالة من الآية:

ان الله سبحانه وتعالى جعل للحرم حرمة وفضيلة، ولذلك جعله مأمنا، وابتذاله بالبيع والشراء والتملك امتهان، وهذا لا يجوز بخلاف سائر الأراضي^(٣).

وقال تعالى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى

الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»^(٤).

وجه الدلالة من هذه الآية:

أطلق الله سبحانه وتعالى على مكة كلها مسجدا، وإنما كان الإسراء

(١) راجع فتح الباري جـ ٣ ص ٣٥٢، اعلام الساجد ص ١٥١، زاد المعاد جـ ٣ ص ٤٣٦.

(٢) العنكبوت/ ٦٧.

(٣) راجع البدائع جـ ٦ ص ٣٠١٤، الكافي لابن قدامة جـ ٢ ص ٦، ٧.

(٤) الإسراء/ ١.

من بيت أم هانئ، وغيره من البيوت داخل في لفظ المسجد، والمسجد لا يباع ولا يؤجر^(١).

ومن السنة

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تبارك وتعالى حرم مكة يوم خلقها لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وإنما أملت لى ساعة من نهار...»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث:

أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن مكة حرام وهى اسم للبقعة، والحرام لا يكون محلا للملك^(٣).

٢- ما رواه مجاهد عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال: «لا يحل بيع دور مكة ولا كراءها»^(٤).

٣- ما روى عن علقمة بن نضلة قال: «توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وما تدعى رباع مكة إلا السوائب^(٥) من احتاج

(١) راجع زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٤ : ٤٣٥.

(٢) تقدم تخريجه ١٩٨.

(٣) راجع البدائع ج ٦ ص ٣٠١٤، نصب الراية ج ٤ ص ٢٦٦.

(٤) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ج ٥ ص ١٤٨ (٩٢١٤)، والهيثمى فى مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٩٧ بلفظ «لا تحل اجارتها ولا رباعها» يعنى مكة وقال فيه اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف.

(٥) السوائب: جمع سائبة وأصلها الدواب التى تسبب أى تترك لتذهب أنى شاءت والمراد بها فى الحديث: بيوت مكة غير المملوكة: أهلها بل المتروكة لله لينتفع بها المحتاج إليها، (راجع مختار الصحاح باب البناء... السين ص ٣٠، سنن ابن ماجة تحقيق محمد فزاد عبد الباقى ج ٢ ص ١٠٣٧... موع... ٩ ص ٢٤٩ اعلام الساجد ص ١٤٥)

سكن ومن استغنى أسكن»^(١).

٤- ما روى عن عبد الرزاق عن منصور عن مجاهد قال: «نهى عن إجارة بيوت مكة، وبيع رباعها»^(٢).

٥- ما روى عن مجاهد أن عمر رضى الله عنه قال: «يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبوابا لينزل البادى حيث شاء»^(٣).

وجه الدلالة من هذه الأحاديث

هذه الأحاديث نص في الباب فهي تدل على أنه لا يجوز بيع بيوت مكة ولا إجارتها.

والمراد بالسوانب في الحديث الثالث: بيوت مكة وأنها كانت لا تؤجر فإن احتاج إليها صاحبها سكنها وإن لم يحتج تركها لمن سكنها.

ومما يدل على عدم جواز بيعها أنها فتحت عنوة ولم تقسم فكانت موقوفة^(٤).

أدلة المجوزين للبيع والإجارة

استدل المجوزون للبيع والإجارة بالكتاب والسنة وعمل الصحابة والخلفاء الراشدين.

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه باب أجر بيوت مكة ج ٢ ص ١٠٣٧ (٣١٠٧)، وفي أسناده انقطاع وإرسال وقال الدميرى هذا الحديث ضعيف وإن كان الحاكم رواه في مستدركه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في باب الكراء في الحرم ج ٥ ص ١٤٧ (٩٢١١)، وابن أبى شيبه في مصنفه باب من كان يكره كراء بيوت مكة ج ٤ ص ٤١٧.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ج ٥ ص ١٤٧ (٩٢١١).

(٤) راجع أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٢٧٥، المغنى ج ٤ ص ٢٨٩، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٦.

فمن القرآن

قال تعالى: «لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ
وَأَمْوَالِهِمْ»^(١).

وقال تعالى: «فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ»^(٢).

وقال تعالى: «إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ
دِيَارِكُمْ»^(٣).

وجه الدلالة من هذه الآيات:

دللت هذه الآيات على أن دور مكة تباع وتملك لأن الله سبحانه وتعالى
أضاف الدور إلى أصحابها وهذه إضافة تملك^(٤).

ومن السنة

١- ما روى عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله
أين تنزل في دارك بمكة فقال: «وهل ترك عقيل من رباع أو دور»^(٥).

٢- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة أنه قال:
«من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن»^(٦).

(١) الحشر / ٨.

(٢) آل عمران / ١٩٥.

(٣) الممتحنة / ٩.

(٤) راجع اعلام الساجد ص ١٤٨، المجموع شرح المذهب ج ٩ ص ٢٧٠، زاد المعاد
ج ٣ ص ٤٣٦.

(٥) أخرجه البخاري في الحج باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها ج ١ ص ٢٧٧،
والنسائي في السنن الكبرى باب دور مكة ج ٢ ص ٤٨٠ (٤٢٥٥)، وابن ماجه في باب
دخول مكة ج ٢ ص ٩٨١ (٢٩٤٢)، وأبو داود في باب التحصين ج ٢ ص ٢٠١٠.

(٦) أخرجه البيهقي في باب فتح مكة ج ٩ ص ١١٨، وأبو داود في الخراج، الإمارة
باب ما جاء في خير مكة ج ٣ ص ١٦٢ (٣٠٢١).

وجه الدلالة من الحديثين

دل الحديثان على جواز بيع دور مكة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقر عقيلًا وأبا سفيان وأهل مكة على نسبة دورهم إليهم ولم ينقل أحدا عن داره ولا وجد منه ما يدل على زوال أملاكهم، وكذلك من بعده من الخلفاء. وإضافة الدور إلى أهل مكة في الأحاديث أكثر من أن تذكر كدار أم هانئ ودار خديجة، وكانوا يتوارثونها كما يتوارثون المنقول، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم «وهل ترك لنا عقيل من رباع»، وكان عقيل هو وارث دور أبي طالب فإنه كان كافرا ولم يرثه على رضى الله عنه لاختلاف الدين بينهما، فاستولى عقيل على الدور، ولم يزلوا قبل الهجرة وبعدها من مات ورث ورثته داره إلى الآن^(١).

ولأن الأدلة التي أجازت عقود البيع عامة لم تفصل بين أرض الحرم وغيرها^(٢).

آثار الصحابة:

كان لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دور بمكة، لأبى بكر والزبير وحكيم ابن حزام وسائر أهل مكة فمنهم من باع ومنهم من ترك داره، فهي في يد أعقابهم.

وقد باع حكيم بن حزام دار الندوة، فقال ابن الزبير: بعت مكرمة قريش فقال يا ابن أخى ذهبت المكارم إلا التقوى. ودار الندوة: هي الدار التي كانوا يجتمعون فيها للتشاور، وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد قصي لعبد الدار

(١) راجع المجموع ج ٩ ص ٢٧١، فتح الباري ج ٣ ص ٣٥٤، اعلام الساجد ص ١٤٩ المغنى ج ٤ ص ٢٨٩، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٧.
(٢) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٦٣.

بن قصي، اشتراها معاوية وجعلها دار الإمارة وكانت من أشهر دار ابتيعت ذكرا وأنشورها في الناس خبرا فما أنكر بيعها أحد من الصحابة. واشترى عمر وعثمان رضي الله عنهما ما زاداه في المسجد من دور مكة وتملك أهلها ثمنها.

واشترى عمر دار السجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف، ولم يزل أهل مكة يتصرفون في دورهم تصرف الملاك بالبيع وغيره ولم ينكره منكر، ثم جرى به العمل إلى وقتنا هذا فكان إجماعاً^(١).

أدلة المجوزين لبيع البناء دون الإجارة:

استدل من أجاز بيع البناء والكرامة للإجارة في المواسم للحاج والمعتمر بالمعقول فقالوا:
إن ذلك فيه الرفق بالوفود^(٢).

واستدل ابن القيم من الحنابلة على جواز بيع البناء دون الإجارة بالقياس فقال:

إن مالك البناء ليس له أن يعاوض على منفعة السكنى بعقد الإجارة، فإن هذه المنفعة إنما يستحق أن يقدم فيها على غيره ويختص بها لسبقه وحاجته، فإذا استغنى عنها لم يكن له أن يعاوض عليها، كالجلوس في الرحاب، والطرق الواسعة. والإقامة على المعادن وغيرها من المنافع والأعيان المشتركة التي من سبق إليها فهو أحق بها ما دام ينتفع، فإذا استغنى لم يكن له أن يعاوض عليها.

(١) راجع الأحكام السلطانية ص ١٦٤، اعلام الساجد ص ١٤٩، فتح الباري ج ٣ ص ٣٥٤.

(٢) المغنى ج ٤ ص ٢٨٩، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٣٧، أنوار مكة ج ٢ ص ١٦٦.

وكل واحد من البيع والإجارة عقد مستقل غير مستلزم للآخر في جوازه وامتناعه، وموردهما مختلف، وأحكامهما مختلفة، وإنما جاز البيع لأنه وارد على المحل الذي كان البائع أخص به من غيره وهو البناء، وأما الإجارة فإنما ترد على المنفعة وهي مشتركة والمسابق إليها حق التقدم دون المعاوضة فلهذا جاز البيع دون الإجارة.

نظيره: المكاتب فإنه يجوز لسيدته بيعه ويصير مكاتباً عند مشتريه ولا يجوز له إجارته إذ فيها إبطال منافعه وأكسابه التي ملكها لعقد الكتابة. وعلى ذلك فإن رباع مكة لا يمتنع بيعها وإن كانت منافع أرضها ورباعها مشتركة بين المسلمين، فإنها تكون عند المشتري كذلك مشتركة المنفعة، إن احتاج سكن وإن استغنى أسكن كما كانت عند البائع، فليس في بيعها إبطال اشتراك المسلمين في هذه المنفعة، كما أنه ليس في بيع المكاتب إبطال ملكه لمنافعه التي ملكها بعقد الكتابة^(١).

المنافسة

أولاً: مناقشة المانعين

ناقش الحنفية الذين منعوا بيع رباع مكة وإجارتها أدلة المجوزين فقالوا: لا حجة للشافعي فيما استدل به من العمومات الدالة على جواز البيع لأراضي مكة وغيرها، لأنه خص منها الحرم بالحديث المشهور وهو: «إن الله تبارك وتعالى حرم مكة يوم خلقها لم تحل لأحد قبلي....»^(٢).

(١) راجع زاد المعاد لابن القيم ج ٣ ص ٤٣٧ : ٤٣٨.

(٢) راجع البدائع ج ٦ ص ٣٠١٤.

ثانياً: مناقشة الفريق الثاني

قال المجوزون للبيع والإجازة: لو كان المراد بقوله تعالى «سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام» وقوله تعالى «والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد» جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولا القاء الجيف النتن، ولا نعلم عالماً منع من ذلك ولا كره لحائض ولا لجنب دخول الحرم ولا الجماع فيه، ولو جاز ذلك لجاز الاعتكاف فى دور مكة وحوانيثها ولا يقول بذلك أحد^(١).

وأيضاً: فإن إطلاق لفظ المسجد على دور مكة أو على الحرم كله مجاز من باب التغليب لا من باب حقيقة اللفظ وقد قال سبحانه: «قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(٢) ولم يكتف أحد من المسلمين باستقبال المسجد المحيط بالكعبة فضلاً عن بقية دور مكة بل أجمعوا على أن المراد بالمسجد الحرام فى هذه الآية، الكعبة فقط، وهو حقيقة اللفظ ولا يتبادر إلى الذهن إرادة مكة كلها إلا بقرينة^(٣).

وتحمل رواية مجاهد مع إرسالها على أنه لا يحل بيع رباعها على أهلها تنبيهاً على أنها لم تغنم فتملك عليهم فلذلك لم تبع وكذلك حكم الإجازة^(٤).

(١) راجع فتح البارى ج ٣ ص ٣٥٢، اعلام الساجد ص ١٤٦، المجموع ج ٩ ص ٢٧٢.

(٢) البقرة / ١٥٠.

(٣) راجع اعلام الساجد ص ١٤٦.

(٤) راجع الأحكام السلطانية ص ١٦٤.

وما روى عن علقمة بن نضلة في الحديث السابق من قوله «وما تدعى رباع مكة إلا السوانب» فهو اخبار عن عاداتهم الكريمة من اسكانهم ما استغنوا عنه من بيوتهم^(١).

الرأى الراجح

وبعد عرض الآراء وأدلة كل فريق نرى ترجيح ما ذهب إليه الفريق الثالث، من أن دور مكة تملك وتوهب وتورث وتباع، ويكون نقل الملك في البناء لا في الأرض، فلو زال بناءه لم يكن له أن يبيع الأرض وله أن يبيعها ويعيدها كما كانت، وذلك لإسناد النبي صلى الله عليه وسلم الدور إلى أصحابها، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن»^(٢).

ولم ينقل إلينا أنه أخذها من أيديهم... وما فعله أصحابه من بعد دليلا على جواز بيعها وإرثها وهبتها.
أما الإجارة فنرجح جوازها مع الكراهة توسعة على الحاج والمعتمر.

(١) راجع اعلام الساجد ص ١٤٩.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٤٨.

المبحث الثاني

لقطة الحرم

اختلف الفقهاء في لقطة الحرم على قولين:

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة وبعض المالكية، والشافعي وأحمد في رواية، والظاهرية، أن مكة كغيرها من البلاد في أن الملتقط يعرف لقطتها عام ثم يجوز له أن يملكها بعد ذلك، وإنما تختص بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط لها إلى المبالغة في التعريف.

إلا أن أبا حنيفة: جعل جواز تملكها لمن كان فقيراً دون الغنى^(١).

وقال الظاهرية: لا يحد تعريفها بعام ولا أكثر ولا بأقل فإن ينس من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً فهي في جميع مصالح المسلمين والملتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها ولا يتعدى به إلى غيره إلا ببرهان^(٢).

فالظاهرية يحرمون لقطة مكة حتى يبينس الملتقط بيقين عن معرفة صاحبها فتصبح له لأنه من المسلمين.

* اللقطة: بضم اللام وفتح القاف، اسم المال الملقوط أى الموجود، والالتقاط: أن تعثر على الشيء من غير قصد الطلب، وقيل: هي رفع شيء ضائع للحفاظ على الغير لا للتملك. (راجع لسان العرب لابن منظور ج ٥ ص ٤٠٦٠ باب اللام، مجمع الأنهر ج ١ ص ٧٠٤).

(١) راجع البدائع ج ٨ ص ٣٨٧٠: ٣٨٧١، مجمع الأنهر ج ١ ص ٧٠٦، الهداية للمرغيناني ج ٢ ص ١٧٧، الزخيرة ج ٩ ص ١١٤، نيل المآرب ج ١ ص ٤٧٣، المقنع ص ١٥٨، المغنى ج ٥ ص ٧٠٦، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٥٣، الروضة الندية ج ١ ص ٢٤٤.

(٢) راجع المطى لابن حزم ج ٧ ص ٢٧٨، ج ٨ ص ٢٥٨.

والثاني: ما ذهب إليه أكثر المالكية وبعض الشافعية وأحمد في رواية أن لقطة مكة لا يجوز لواجدها أن يملكها، وعليه إن أخذها أن يقيم بتعريفها أبدا بخلاف سائر البلاد^(١).

قال ابن حجر:

وانما اختصت بذلك عندهم لامكان ايصالها إلى أربابها، لأنها إن كانت للمكي فظاهر وإن كانت للآفاقي فلا يخلو أفق غالبا من وارد إليها، وإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها^(٢).

الأدلة

استدل القول الأول بالآتي

ما روى عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال: «أعرف عفاصها ووكاءها»^(٣) ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها»^(٤).

(١) راجع الزخيرة ج ٩ ص ١٤، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١١٧، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٢٠، المذهب ج ١ ص ٥٦١، المجموع ج ٧ ص ٤٤٣، الحاوي الكبير ج ٨ ص ٤، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٥٣، المغني ج ٥ ص ٧٠٦، المقنع ص ١٥٨.

(٢) راجع نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٤٤، سبل السلام ج ٣ ص ٩٥٢.
(٣) العفاص: الوعاء الذي يكون فيه النفقة إن كان من جلد أو غيره، والوكاء: الخيط الذي يشد به العفاص (راجع لسان العرب ج ٤ ص ٣٠١٤، ج ٦ ص ٤٩١١).
(٤) الحديث أخرجه البخاري في اللقطة باب كيف تعرف لقطة مكة ج ٢ ص ٦٤ ومسلم في اللقطة ج ٦ ص ٥ (١٧٢٢)، وأبو داود في اللقطة ج ٢ ص ١٣٥ (١٧٠٥)، وابن ماجه في باب ضالة الإبل ج ٢ ص ٨٣٦ (٢٥٠٤)، والزيلعي في نصب الراية كتاب اللقطة ج ٣ ص ٤٦٦.

وجه الدلالة من الحديث

دل عموم الحديث على جواز تملك اللقطة بعد العام من غير فصل بين بلد وأخرى فالظاهر التسوية بين مكة وغيرها من سائر البلاد^(١).

ومن القياس:

أنه أحد الحرمين فأشبهه حرم المدينة، ولأنها أمانة فلم يختلف حكمها بالحل والحرم كالودبة^(٢).

ثم استدل أبو حنيفة على أنها لا تحل إلا للفقير بالآتي: ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لا تحل اللقط فمن التقط شيئاً فليعرفه سنة، فإن جاءه صاحبه فليرده إليه، وإن لم يأت فليصدق به »^(٣).

وجه الدلالة من الحديث:

يستدل بهذا الحديث من وجهين:

الأول: أنه نفى الحل مطلقاً وحالة الفقير غير مرادة بالإجماع، فتعين حالة الغنى بمعنى أنه يجوز للفقير الانتفاع بها دون الغنى.

والثاني: أنه أمره بالتصدق ومصرف الصدقة الفقير دون الغنى، وإن الانتفاع بمال المسلم بغير إذنه لا يجوز إلا لضرورة، ولا ضرورة إذا كان غنياً^(٤).

(١) راجع الهداية ج ٢ ص ١٧٧، الزخيرة ج ٩ ص ١١٥، الحاوى الكبير ج ٨ ص ٥، المغنى ج ٥ ص ٧٠٦.

(٢) راجع الزخيرة ج ٩ ص ١١٥، المغنى ج ٥ ص ٧٠٦.

(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٤ ص ١٨٢ (٣٥)، والزيلعي في نصب الراية كتاب اللقطة ج ٣ ص ٤٦٦.

(٤) راجع البدائع ج ٨ ص ٣٨٧٠.

واستدل ابن حزم على عدم تحديد التعريف بالعام بالآتي:

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لم تحل لأحد قبلي وإنما أحلت لى ساعة من نهار وأنها لن تحل لأحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختلى شوكها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد»^(١).

وجه الدلالة من الحديث

أحل النبي صلى الله عليه وسلم لقطة مكة للمنشد وأوجب تعريفها بغير تحديد، وقال عليه السلام «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»^(٢) واللقطة هى غير مال الملتقط فهى عليه حرام والتعرف انما هو لىوجد من يعرفها أو صاحبها فهذا الحكم لازم، فإذا يئس بيقين عن معرفة صاحبها سقط التعريف إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف، وإذا سقط التعريف حلت حينئذ بالنص لمنشدها لأنها تجب حينئذ فى مصالح المسلمين وهو أولهم^(٣).

أدلة القول الثانى

استدل القول الثانى وهم المانعون للملك بالسنة والمعقول:

فمن السنة

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله حرم مكة فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وإنما أحلت لى ساعة من نهار لا يختلى خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها ولا تلتقط لقطتها (إلا

(١) تقدم تخريجه ١٩٨.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٧.

(٣) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٧٩، ج ٨ ص ٢٥٩.

لمنشد»^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

دل الحديث على أن لقطة مكة لا تملك، وفي المنشد تأويلات، أحدهما: أنه صاحبها الطالب، والناشد هو المعرف الواجد لها، قال الشاعر:

يَصِيحُ النَّبَّاءُ أَشْمَاعَهُ إِصْحَافَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ

فكان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يملكها إلا صاحبها التي هي له دون الواجد.

والتأويل الثاني: أن المنشد الواجد المعرف والناشد هو المالك الطالب، والمعنى على هذا التأويل: لا تحل لقطتها إلا لمنشد أى لمعرفة يقيم على تعريفها ولا يملكها فكان فى كلا التأويلين دليل على تحريم تملكها، وأصل الإنشاد والنشيد: رفع الصوت^(٢).

ومن المعقول: أن مكة لما باينت غيرها فى تحريم صيدها وشجرها تغليظا لحرمتها باينت غيرها فى ملك اللقطة، ولأن مكة لا يعود الخارج منها غالبا إلا بعد حول إن عاد فلم ينتشر إنشادها فى البلاد كلها فذلك وجب عليه إدامة تعريفها^(٣).

(١) أخرجه البخارى فى الحج باب لا ينفر صيد الحرم ج ١ ص ٣١٥، وفى اللقطة باب كيف تعرف لقطة مكة ج ٢ ص ٦٤، ومسلم فى الحج باب تحريم مكة وصيدا (١٣٥٥).

(٢) راجع الزخيرة ج ٩ ص ١١٥، الحاوى الكبير ج ٨ ص ٥، اعلام الساجد ص ١٥٣، فتح البارى ج ٥ ص ٦٧، زاد المعاد ج ٣ ص ٤٥٣، سبل السلام ج ٣ ص ٩٥١ نيل الأوطار ج ٥ ص ٣٤٤، المغنى ج ٥ ص ٦ - ٧.

(٣) راجع الحاوى الكبير ج ٨ ص ٥.

الناقشة

ناقش الفريق الأول، ما جاء فى معنى قوله «ولا تحل لقطتها إلا لمنشد» بأن المراد أنها تحل للمنشد بعد تعريفها عام، ولم تحل لغير المنشد، وسبب التخصيص: كثرة سقوط الأمتعة من الحاح، ثم تفرقت فى الأقطار، فيغلب على ظن الواجد أنه لا معنى للتعريف بمكة^(١).

وقد قال تعالى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى»^(٢)، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال، وترك اللقطة إضاعة لها بلا شك، وحفظها تعاون على البر والتقوى، فصح أنه إنما نهى عن تملكها فإذا يؤس عن معرفة صاحبها يبين فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى، ثم فى مصالح عباد، والملتقط أحدهم وهى فى يده فهو أحق بها^(٣).

وقال ابن حجر من الشافعية: أن المنشد هو صاحب اللقطة بدليل حديث ابن عباس «لا تلتقط لقطتها إلا لمعرف» فالحديث يفسر بعضه بعضا ويبين أنه لا يأخذها إلا المعرف للتعريف لا للتمليك، ولذلك صدر البخارى الباب به^(٤).

(١) راجع الهداية ج ٢ ص ١٧٧، راجع الزخيرة ج ٩ ص ١١٥، المغنى ج ٥ ص ٧٠٦.

(٢) المائدة / ٢.

(٣) راجع المحلى ج ٧ ص ٢٧٩.

(٤) راجع فتح البارى لابن حجر ج ٥ ص ٦٧.

الرأى الراجح

وأرى بعد ذكر الآراء وأدلتها وما ورد على بعضها ترجيح ما ذهب إليه الفريق الثانى من تحريم لقطة الحرم، لأن المنشد فى قول النبى صلى الله عليه وسلم «ولا تحل لقطتها إلا لمنشد» بمعنى المعرف، فتختص لقطة مكة بأنها لا تلتقط إلا للتعريف لا للتمليك، ومعلوم أن لقطة كل بلد تعرف، ولو كانت كغيرها لم يكن لتخصيصها بهذا الذكر معنى، والمراد بالانشاد: الدوام عليه، وإلا فلا فائدة لتخصيصها بالانشاد.

الخاتمة

مما سبق يتبين أن مكة والمدينة لهما من الفضل ما ليس لغيرهما فهما أفضل البلاد على الإطلاق، أما المفاضلة بينهما فقد اختلف فيها الفقهاء ورجحنا منها تفضيل مكة على المدينة لأسباب عدة، منها: أن الله سبحانه وتعالى حرم مكة يوم خلق السموات والأرض ولم تحرم المدينة إلا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم.

وقد وردت عن الفقهاء اختلافات لبعض الأحكام الخاصة بمكة والمدينة ونتيجة ما ورد من هذه الاختلافات ترجيح ما يلي:

- ١- يجوز استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة في البنيان دون القضاء.
- ٢- عدم جواز الصلاة المفروضة داخل الكعبة دون الناقل.
- ٣- عدم جواز الصلاة في مكة في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها.
- ٤- كراهة تكرار الجماعة في المساجد الثلاثة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى.
- ٥- عدم قطع الصلاة بمرور شيء بين يدي المصلي خاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم.
- ٦- وجوب الوفاء بنذر الاعتكاف والصلاة في المساجد الثلاثة.
- ٧- من نذر الحج أو العمرة وجب عليه الوفاء بنذره، ومن نذر المشي إلى البيت الحرام لزمه الوفاء بنذره عند القدرة والاستطاعة، أما إذا كان

عاجزاً فلا يجب عليه شيء.

- ٨- لزوم المشى إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم عند النذر.
- ٩- من نذر هدياً إلى الحرم لزمه إيصاله إليه وصرفه إلى مساكين الحرم إلا أن ينوى به قرينة أخرى كتطيب الكعبة، ومن نذر هدياً لغير الحرم لا يجب عليه الوفاء بنذره.
- ١٠- لا إحرام على من دخل مكة ممن يتكرر دخوله وخروجه كالمعار والصياد والحشاش ومن له مصالح بها، ويستحب لمن أراد الدخول حاجة لا تتكرر الإحرام احتراماً للبيعة.
- ١١- أفضل الإحرام ما كان من الميقات وإحرام أهل مكة بالحج من داخل الحرم وإحرامهم بالعمرة من أدنى الحل، أما المواقيت الشرعية للأفاقي فهي خمسة ذو الحليفة لمن توجه من المدينة، والجحفة لأهل الشام ومصر، وقرن لأهل نجد والطائف، وذات عرق لأهل العراق وباقي الشرق، ويلزم لأهل اليمن، هذه المواقيت لأهلها المذكورين ولمن مر عليها من غير أهلها.
- ١٢- تستحب الإقامة في مكة والمدينة إلا أن يغلب على الظن الوقوع في المحذور.
- ١٣- يحرم صيد حرم مكة وتغييره كما يحرم الصيد على المحرم، والعامد والمخطئ والساهي في ذلك سواء.
- ١٤- الجزاء الذي يجب على الحلال إذا قتل صيد الحرم المثل أو الإطعام أو الصيام.
- ١٥- يحل صيد ما سكن البحر، وقتل الفواسق الست وهي: الحداة والعقرب والحية والغراب والفأرة والكلب العقور، وقتل كل ما يؤذى بنى آدم في

أنفسهم وأموالهم.

١٦- يحرم قطع شجر الحرم المكي الذي ينبت من غير صنيع آدمي، وإباحة قطع الإذخر، وما أنبته الأدمى من البقول والزرع والشجر وغيره، ويحوز الرعى من الحشيش.

١٧- المدينة حرم كحرم مكة، فيجب الجزاء على من صاد صيدا أو قطع شجرا، إلا ما تدعوا إليه الحاجة.

١٨- يحرم القتال في الحرم إلا إذا وجد ما يوجب من استيلاء أهل الشرك أو البغى أو منع حق، أو إقدام على جناية في الحرم توجب الحد، أما من أتى حدا أو قصاصا خارج الحرم ثم لجأ إليه فإنه لم يجز إقامته عليه فيه لأن اللجوء بمنزلة التائب.

١٩- يحرم دخول المشركين المسجد الحرام ومسجد المدينة.

٢٠- دور مكة تملك وتوهب وتورث وتباع، ويكون نقل الملك في البناء لا في الأرض فلو زال البناء فلم يكن له أن يبيع الأرض وله أن يبنئها ويعيدها كما كانت، أما الاجارة فجازة مع الكراهة توسعة للحاج والمعتمر.

٢١- لا تلتقط لقطة مكة إلا للتعريف لا للتمليك.

ثم بحمد الله وتوفيقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تراجيم بعض من وردت أسماؤهم فى الكتاب من أعلام الفقهاء (حسب الترتيب الأبجدي)

(١) أبو ثور:

إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادي أبو ثور الفقيه صاحب الإمام الشافعى، قال ابن حيان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، صنف الكتب، وفرع على السنن ونب عنها، يتكلم فى «الرأى» فيخطئ ويصيب، مات ببغداد شيخاً عام ٢٤٠ هـ الموافق لعام ٨٥٤ م. وقال ابن عبد البر له مصنفات كثيرة منها، كتاب ذكر فيها اختلاف مالك والشافعى وذكر مذهبه فى ذلك، وهو أكثر ميلاً إلى الشافعى فى هذا الكتاب وفى كتبه كلها^(١).

(٢) النخعى:

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران النخعى، من «منحج» ولد فى عام ٤٦ هـ الموافق لعام ٦٦٦ م، وتوفى فى عام ١٦٦ هـ الموافق لعام ٧١٥ م^(٢).

(٣) الإمام أحمد بن حنبل

أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيبانى الرائلى - إمام المذهب الحنبلى وأحد

(١) راجع تذكرة الحفاظ للذهبي ح ٢ ص ٢٨٧، الاعلام للزركلى ح ١ ص ٣١.

(٢) راجع طبقات ابن سعد ح ٦ ص ١٨٨/١٩٩، الزركلى ح ١ ص ٧٦.

الأئمة الأربعة، أصله من «مرو» وكان أبوه والى سرخس. وولد ببغداد عام ١٦٤ هـ الموافق ٧٨٠م. فنشأ منكبا على طلب العلم، وسافر فى سبيله أسفارا كثيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والتخور والمغرب والجزائر وفارس وخراسان وغير ذلك من البلدان.

وصنف «المسند - ط» ستة مجلدات يحتوى على ثلاثين ألف حديث، وله كتب فى التاريخ، والناسخ والمنسوخ» و«الرد على من ادعى التناقض فى القرآن» و«التفسير» و«فضائل الصحابة» و«المناسك»، و«الزهد». و«الأشربة - خ»، و«المسائل - خ»، و«علل الحديث - خ».

وكان أسمر اللون، حسن الوجه طويل القامة، يلبس الأبيض، وبخضب رأسه ولحيته بالحناء، وفى أيامه دعا المأمون إلى القول بخلق القرآن، ومات قبل أن يناظر ابن حنبل، وتولى المعتصم فسجن ابن حنبل ثمانية وعشرين شهرا لا تمتاعه عن القول بخلق القرآن - وأطلق سنة ٢٢٠ هـ. ولم يصبه شرف فى زمن الواثق بالله بعد المعتصم، ولما توفى الواثق وولى أخوه المتوكل بن المعتصم أكرم الإمام أحمد بن حنبل وقدمه. ومكث مدة لا يولى أحد إلا بمشورته، وتوفى الإمام أحمد وهو على تقدمه عند المتوكل. وكانت وفاته عام ٢٤١ هـ الموافق عام ٨٥٥م.

ومما صنف فى سيرته «مناقب الإمام أحمد - ط» لابن الجوزى، و«ابن حنبل - ط» لمحمد أبى زهرة^(١).

(١) راجع الزركلى ج ١ ص ١٩٣.

(٤) محب الدين الطبري:

أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري أبو العباس، محب الدين، حافظ فقيه شافعي. متفنن، من أهل مكة مولداً ووفاء، كان شيخ الحرم فيها. له تصانيف منها «السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين - ط» صغير و«الرياض النضرة في مناقب العشرة - ط» جزآن، «القرى لمقاصد أم القرى - ط» و«ذخائر العقبي في مناقب ذوى القرى - ط» و«الأحكام» ست مجلدات. وكانت ولادته عام ٦١٥هـ الموافق ١٢١٨م أما وفاته فكانت عام ٦٩٤هـ لعام ١٢٩٥م^(١).

(٥) الجصاص:

أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص فاضل من أهل «الري» سكن بغداد ومات فيها. وكانت ولادته عام ٣٠٥هـ الموافق لعام ٩١٧م أما وفاته فكانت في عام ٣٧٠هـ الموافق ٩٨٠م.

وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية، وخطب في أن يلي القضاء فامتنع، وألف كتاب «أحكام القرآن - ط» وكتاباً في «أصول الفقه»^(٢).

(٦) الطحاوي:

أحمد بن محمد بن سلامة بن مسلمة الأزدي الطحاوي أبو جعفر، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. ولد في «طحا» من صعيد مصر عام ٢٣٩هـ الموافق لعام ٨٥٣م، وتفقّه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً، ورحل إلى الشام عام ٢٦٨هـ فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، وتوفي بالقاهرة عام

(١) راجع طبقات الشافعية ج ٥ ص ٨ والزركلي ج ١ ص ١٥٣.
(٢) راجع الجواهر المضيئة ج ١ ص ٨٤، الزركلي ج ١ ص ١٦٥.

٣٢١ هـ الموافق لعام ٩٣٣ م.

وهو ابن أخت المزني. ومن تصانيفه «شرح معاني الآثار - ط» في الحديث مجلدان، و«بيان السنة - ط» رسالة، وكتاب «الشفعة - ط» و«المحاضر والسجلات»، و«مشكل الآثار - ط»، أربعة أجزاء في الحديث، و«أحكام القرآن» و«المختصر» في الفقه وشرحه كثيرون، و«الاختلاف بين الفقهاء» وهو كبير لم يتمه و«مناقب أبي حنيفة»^(١).

(٧) أنس بن مالك:

أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم التجارى الخزرجى الأنصارى، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه ٢٢٨٦ حديثاً، ولد بالمدينة سنة ١٠ قبل الهجرة وأسلم صغيراً وخدم النبی إلى أن مات ثم رحل إلى دمشق ومنها إلى البصرة فمات بها سنة ٩٣ هـ وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة^(٢).

(٨) جابر بن عبد الله:

جابر بن عبد الله الإمام أبو عبد الله الأنصارى الفقيه مفتى المدينة فى زمانه حمل عن النبی صلى الله عليه وسلم علماً كثيراً نافعاً، توفى سنة ثمان وسبعين^(٣).

(١) راجع الزركلى ج ١ ص ١٩٧.

(٢) راجع الأعلام للزركلى ج ٢ ص ٢٤: ٢٥ ط سادسة، طبقات الحفاظ للسيوطى ص ١١ ترجمة ٢٣.

(٣) راجع طبقات الحفاظ للسيوطى ص ١١، سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٣ ص ١٨٩.

(٩) جبير بن مطعم:

جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، ويقال أبو عدى القرشي النوفلي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، قدم المدينة في فداء الأسارى من قومه، توفي سنة تسع وخمسين، وقيل سنة ثمان وخمسين^(١).

(١٠) داود الظاهري:

داود بن علي بن خلف الأصبهاني أبو سليمان الملقب بالظاهري، أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وسميت بذلك لأخذها بظاهر الكتاب والسنة وإعراضها عن التأويل والرأي والقياس.

وكان داود أول من جهر بهذا القول، وهو أصبهاني الأصل من أهل قاشان «بلدة قريبة من أصبهان» ومولده من الكوفة عام ٢٠١ هـ الموافق لعام ٨١٦ م. سكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها.

وله تصانيف أورد ابن النديم أسماءها في زهاء صفتين. توفي ببغداد عام ٢٧٠ هـ الموافق ٧٧٤ م^(٢).

(١١) زفر الهزيلي:

زفر بن الهزيل بن قيس العنبري من تميم أبو الهزيل. فقيه كبير من أصحاب الإمام أبي حنيفة أصله من أصبهان. إمام بالبصرة، وولى قضاؤها وتوفي بها. وهو أحد العشرة الذين دونوا الكتب جمع بين العلم والعبادة. وكان

(١) راجع سير أعلام النبلاء للذهبي ج ٣ ص ٩٥.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٣٦. الزركلي ج ٣ ص ٨.

من أصحاب الحديث فغلب عليه «الرأى» وهو قياس الحنفية وكان يقول: نحن لا نأخذ بالرأى ما دام أثر، وإذا جاء الأثر تركنا الرأى.
وكانت ولادته عام ١١٠ هـ الموافق لعام ٧٢٨ م كما كانت وفاته عام ١٥٨ هـ الموافق لعام ٧٧٥ م^(١).

(١٢) ربيعة:

ربيعه بن فروخ التيمى بالولاء، المدنى أبو عثمان، إمام حافظ فقيه مجتهد، كان بصيرا بالرأى، وأصحاب الرأى عند أهل الحديث هم أصحاب القياس، لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثا أو أثرا، فلقب ربيعة الرأى، وكان من الأجواد، أنفق على إخوانه أربعين ألف دينار، ولما قدم السفاح المدينة أمر له بمال فلم يقبله، قال ابن الماجشون: ما رأيت رجلا أحفظ للسنة من ربيعة وكان صاحب الفتوى بالمدينة وبه تفقه الإمام مالك. توفى بالهاشمية من أرض الأنبار عام ١٣٦ هـ الموافق ٧٣٥ م^(٢).

(١٣) سعد بن أبى وقاص:

سعد بن أبى وقاص أبو اسحاق الزهرى، أول من رمى سهم فى سبيل الله روى عنه بنوه عامر ومحمد ومصعب وخلق، أسلم وهو ابن سبع عشرة سنة، واعتزل الفتنة ولم يقاتل مع على ومعاوية، توفى سنة خمس وخمسين^(٣).

(١٤) سعيد بن جبير:

سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالى أبو محمد أو أبو عبد الله

(١) راجع الجواهر المضئية ج ١ ص ٢٤٣. الزركلى ج ٣ ص ٧٨.

(٢) راجع تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٤٨، الزركلى ج ٣ ص ٤٢.

(٣) راجع طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٥ ترجمة ٥.

الكوفي، كان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه يقول: ليس فيكم ابن أم الدهماء؟ يعني، قتله الحجاج في شعبان سنة اثنتين وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة^(١).

(١٥) سعيد بن المسيب:

سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي أبو محمد، سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة جمع بين الحديث والفقه، والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاء، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي رواية عمر توفي بالمدينة عام ٩٤ هـ الموافق لعام ٧١٣ م أما ولادته فكانت عام ١٣ هـ والموافق ٦٣٤ م^(٢).

(١٦) سفيان الثوري:

سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة من مصر أبو عبد الله أمير المؤمنين، في الحديث، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى.

ولد في الكوفة عام ٩٧ هـ الموافق عام ٧١٦ م. ونشأ بها وراوده المنصور العباسي على أن يلى الحكم فأبى، وخرج من الكوفة فسكن مكة والمدينة ثم طلبه المهدي فتوارى وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفياً عام ١٦١ هـ الموافق ٧٧٨ م.

(١) راجع طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣١ ترجمة ٧١.

(٢) راجع طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٨٨.

له من الكتب الجامع الكبير و«الجامع الصغير» كلاهما في الحديث، وكتاب في «الفرائض» كان آية في الحفظ. من كلامه: ما حفظت شيئاً فنسيته، ولا بن الجوزي كتاب في مناقبه^(١).

(١٧) سفيان بن عيينة:

سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي أبو محمد، محدث الحرم المكي، من الموالى. ولد بالكوفة عام ١٠٧هـ الموافق ٧٢٥م. وسكن مكة وتوفي بها عام ١٩٨هـ الموافق ٨٠٤م كان حافظاً ثقة، واسع العلم، كبير القدر. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز. حج سبعين سنة، له «الجامع» في الحديث وكتاب في التفسير^(٢).

(١٨) شريح القاضي:

شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن، ولى القضاء في الكوفة في زمن عمر وعثمان وعلى ومعاوية واستعفى في أيام الحجاج فأعفاه سنة ٧٧هـ. وكان ثقة في الحديث، مأموناً في القضاء، له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلاً. ومات بالكوفة عام ٧٨هـ الموافق ٦٩٧م^(٣).

(١٩) طاوس:

طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندی، وقيل:

(١) راجع الزركلى ج ٣ ص ١٥٨، الجواهر المضية ج ١ ص ٢٥٠.

(٢) راجع تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٤٢، الزركلى ج ٣ ص ١٥٩.

(٣) راجع الزركلى ج ٣ ص ٢٣٦، الشذرات ج ١ ص ٨٥، طبقات ابن سعد ج ٦ ص ١٠٠/٩٠.

اسمه ذكوان وطاوس لقب، روى عن العبدلة الأربعة وأبى هريرة وغيرهم، كان قد حج أربعين حجة، مات سنة إحدى وقيل: سنة ست ومائة وقيل: سنة بضع عشرة ومائة على خلاف^(١).

(٢٠) الشعبي:

عامر بن شراحيل أبو عمرو الكوفى، ولد لست سنين مضت من خلافة عمر على المشهور، وأدرك خمسمائة من الصحابة، مات سنة ثلاث ومائة، أو أربع أو سبع أو عشر^(٢).

(٢١) أبو هريرة:

عبد الرحمن بن صخر الدوسى اليماني، حفظ عن النبى صلى الله عليه وسلم الكثير، وعن أبى بكر، وعمر، وأبى بن كعب، وعنه: سعيد ابن المسيب، وبشير بن نهيك وخلق كثير، وكان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع، قال البخارى: روى عنه ثمانمائة نفس أو أكثر، وولى أمرة المدينة، وناب أيضاً عن مروان فى اجرتها، قال عنه الشافعى: أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى الدنيا، توفى سنة ثمان وخمسين^(٣).

(٢٢) الأوزاعى:

عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعى، من قبيلة الأوزاع،

(١) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر ط أولى ج ٥ ص ٨، طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٤ ترجمة ٧٧.

(٢) راجع تهذيب التهذيب لابن حجر ج ٥ ص ٦٥، طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٣٢ ترجمة ٧٤، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ج ٥ ص ١٦٥، سير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٢٩٤.

(٣) راجع طبقات الحفاظ للسيوطى ص ٩، الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ج ٢ ص ٦٣.

أبو عمرو. إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين، ولد في بعلبك عام ٨٨ هـ الموافق ٧٠٧م. ونشأ في البقاع، وسكن بيروت وتوفي بها عام ١٥٧ هـ الموافق ٧٧٤م. وعرض عليه القضاء فامتنع. قال صالح بن يحيى في تاريخ بيروت: كان الأوزاعي عظيم الشأن بالشام، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان. وقد جعلت له كتاباً يتضمن ترجمته.

من مؤلفاته كتاب «السنن» في الفقه، و«المسائل» ويقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة. أجاب عليها كلها. وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام ولأحد العلماء كتاب «محاسن المساعي في مناقب أبي عمرو الأوزاعي - ط» نشرة الأمير شبيب أرسلان. ولم يعرف مؤلفه. ولعله لصالح بن يحيى^(١).

(٢٣) عبد الله بن الزبير:

عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر. فارس قریش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. إذ كانت ولادته عام ١ هـ الموافق ٦٢٢م.

شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيب موت يزيد بن معاوية فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام - وجعل قاعدة ملكه المدينة وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، حتى سيروا إليه الحجاج الثقفي في أيام عبد الملك ابن مروان. فانتقل إلى مكة وعسكر الحجاج في الطائف ونشبت بينهما حروب انتهت بمقتل عبد الله بن الزبير في مكة عام ٧٣ هـ الموافق ٦٩٢م بعد أن خذله عامة أصحابه،

(١) راجع الزركلي ج ٤ ص ٩٤.

وقاتل قتال الأبطال وهو فى عشر الثمانين. وكان من خطباء قریش المعدودين، يشبه فى ذلك بأبى بكر. مدة خلافته تسع سنين وكان نقش الدراهم فى أيامه بأحد الوجهين «محمدرسول الله» والآخر «أمر الله بالوفاء والعدل» وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة. له فى كتب الحديث ٣٣ حديثاً^(١).

(٢٤) عبد الله بن عباس:

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى، أبو العباس، حبر الأمة، الصحابى الجليل، ولد بمكة عام ٣ قبل الهجرة الموافق لعام ٦١٩م، ونشأ فى بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع على - الجمل وصفين. وكف بصره فى آخر عمره فسكن الطائف وتوفى بها عام ٦٨هـ الموافق ٦٨٧م.

له فى الصحيحين وغيرهما ١٦٦ حديثاً. قال ابن مسعود: نعم ترجمان القرآن ابن عباس، وينسب إليه كتاب فى «تفسير القرآن - ط» جمعه بعض أهل العلم من مرويات المفسرين عنه فى كل آية فجاء تفسيراً حسناً وأخباره كثيرة^(٢).

(٢٥) عبد الله بن عمر:

عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى أبو عبد الرحمن. صحابى من أعز بيوتات قریش فى الجاهلية، كان جرنياً جهيراً. وكان ميلاده عام ١٠ قبل الهجرة الموافق ٦١٣م. فنشأ فى الإسلام وهاجر إلى المدينة مع أبيه. وشهد فتح مكة. أفتى الناس فى الإسلام ستين سنة، ولما قتل عثمان عرض عليه نفر

(١) راجع الزركلى جـ ص ٤ ص ٢١٨.

(٢) انظر الإصابة ترجمة ٤٧٧٢، الزركلى جـ ٤ ص ٢٢٩.

أن يبايعوه بالخلافة فأبى. وغزا إفريقية مرتين. الأولى مع ابن أبى السرح والثانية مع معاوية بن خديج سنة ٣٤هـ.

وكف بصره فى آخر حياته، وهو آخر من توفى بمكة من الصحابة وكان ذلك عام ٧٣هـ الموافق ٦٩٢م. له فى كتب الحديث ٢٦٣ حديثاً^(١).

(٢٦) الزهرى:

عبد الله بن عمر بن يزيد بن كثير الزهرى الأصبهاني. أبو محمد. قاض من رجال الحديث. من أهل أصبهان، ولد عام ١٨٧ هـ الموافق ٨٠٣م. له مصنفات، ولى قضاء الكرج وهى بلدة بين همذان وأصبهان وتوفى بها عام ٣٥٢ هـ الموافق ٨٦٦م^(٢).

(٢٧) عبد الله بن عمرو بن العاص:

عبد الله بن عمرو بن العاص من قریش. صحابى جليل - من النساك - من أهل مكة. ولد عام ٧ قبل الهجرة الموافق ٦١٦م. كان يكتب فى الجاهلية، ويحسن السريانية وأسلم قبل أبيه، فاستأذن الرسول صلى الله عليه وسلم، فى أن يكتب ما يسمع عنه فأذن له، وكان كثير العبادة، حتى قال له النبى صلى الله عليه وسلم: إن لبدنك عليك حقاً، وإن لعينيك حقاً. وكان يشهد الحروب والغزوات ويضرب بسيفين، وحمل راية أبيه يوم اليرموك، وشهد صفين مع معاوية، وولاه معاوية الكوفة مدة قصيرة. ولما ولى يزيد امتنع عبد الله بن عمرو من بيعته، وانزوى بجهة عسقلان كما جاء فى إحدى الروايات - منقطعاً للعبادة وعمى آخر حياته واختلفوا فى مكان وفاته التى كانت عام

(١) راجع الزركلى ج ٤ ص ٢٤٦، الإصابة ترجمة ٤٨٢٥.

(٢) راجع الزركلى ج ٤ ص ٢٤٧.

٦٥ هـ الموافق ٦٨٤ م. له ٧٠٠ حديث^(١).

(٢٨) عبيد الله بن مسعود:

عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن. صحابي من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الإسلام. وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. وكان خادم رسول الله الأمين، وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته. يدخل عليه كل وقت، ويمشي معه نظر إليه عمر يوماً وقال: وعام ملئ علماً وولى بعد وفاة النبي عليه السلام بيت مال الكوفة، ثم قدم المدينة في خلافة عثمان فتوفي بها عام ٢٢ هـ الموافق ٦٥٣ م عن نحو ستين عاماً. وكان قصيراً جداً، يكاد الجلوس يوارونه وكان يجب التطيب والإكثار منه، فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مر، من طيب رائحته، له ٨٤٨ حديثاً^(٢).

(٢٩) الكرخي:

عبيد الله بن الحسين، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ عام ٢٦٠ هـ الموافق ٨٧٤ م. ووفاته بغداد عام ٣٤٠ هـ الموافق ٩٥٢ م. له «رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية - ط» أو «شرح الجامع الصغير» و«شرح الجامع الكبير»^(٣).

(١) راجع الإصابة ترجمة ٤٨٣٨، الزركلي ج ٤ ص ٢٥٠.

(٢) راجع الزركلي ج ٤ ص ٢٨٠، الإصابة ترجمة ٤٩٥٥.

(٣) راجع الزركلي ج ٤ ص ٣٤٧.

(٢٠) عثمان بن عفان:

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية من قریش، أمير المؤمنين ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين من كبار الرجال الذين اعتر بهم الإسلام في عهد ظهوره - ولد بمكة عام ٤٧ قبل الهجرة الموافق ٥٧٧م، وأسلم بعد البعثة بقليل، وكان غنياً شريفاً في الجاهلية، ومن أعظم أعماله في الإسلام تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، فبذل ثلاثمائة بغير بأقاربها وأحلاسها، وتبرع بألف دينار، وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة ٣٣هـ.

فافتتحت في أيامه أرمينية والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وإفريقية، وأتم جمع القرآن، وكان أبو بكر قد جمعه وأبقى ما بأيدي الناس من الرقاع والقراطيس، فلما ولي عثمان طلب مصحف أبي بكر وأمر بالنسخ عنه وأحرق كل ما عداه، وهو أول من زاد في المسجد الحرام ومسجد الرسول، وأمر بالآذان الأول يوم الجمعة، واتخذ الشرطة، وأمر بكل أرض جلا عنها أهلها أن يستعمرها العرب المسلمون وتكون لهم، واتخذ دار للقضاء بين الناس، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ١٤٦ حديثاً. نقم عليه الناس اختصاص أقاربه من بنى أمية بالولايات والأعمال. فجاءته الوفود من الكوفة والبصرة ومصر فطلبوا منه عزل أقاربه فامتنع، حاصروه في داره يراودونه على أنه يخلع نفسه فلم يفعل فحاصروه أربعين يوماً، وتسور عليه بعضهم الجدار فقتلوه صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن في بيته بالمدينة. ولقب بذي النورين لأنه تزوج بنتي النبي صلى الله عليه وسلم (رقية ثم أم كلثوم).

ومما كتب في سيرة «عثمان بن عفان - ط» الصادق إبراهيم

عرجون بمصر، ومثله للدكتور طه حسين و«إنصاف عثمان - ط» لمحمد أحمد جاد المولى^(١).

(٣١) عروة بن الزبير:

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي أبو عبد الله. أحد الفقهاء السبعة بالمدينة كان عالماً بالدين صالحاً كريماً، لم يدخل في شيء من الفتن، وانتقل إلى البصرة ثم إلى مصر فتزوج وأقام بها سبع سنوات، وعاد إلى المدينة. وهو أخو عبد الله بن الزبير لأبيه وأمه و«بنر عروة» بالمدينة منسوبة إليه. وكان ميلاده عام ٢٢هـ الموافق ٦٤٣م، أما وفاته فكانت عام ٩٣هـ الموافق ٧١٢م^(٢).

(٣٢) عطاء بن أبي رباح:

عطاء بن أسلم بن صفوان تابعي من أجلاء الفقهاء كان عبداً أسود ولد في جند باليمن عام ٢٧هـ الموافق ٦٤٧م. ونشأ بمكة، فكان مفتي أهلها ومحدثهم وتوفي فيها عام ١١٤هـ الموافق ٧٣٢م^(٣).

(٣٣) ابن حزم:

على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد. عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه يقال لهم «الحزمية» ولد بقرطبة عام ٣٨٤هـ الموافق ٩٩٤م. كانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم

(١) راجع الزركلي ج ٤ ص ٣٧١، ٣٧٢.

(٢) راجع تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٣٨، الزركلي ج ٤ ص ٣٧٦.

(٣) راجع تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٢، الزركلي ج ٥ ص ٢٩.

والتأليف، فكان من صدور الباحثين، فقيهاً حافظاً، يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيداً عن المصانعة، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فأجمعوا على تضليله وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته فرحل إلى بادية «لبلة» من بلاد الأندلس فتوفى فيها عام ٤٥٦ هـ الموافق ١٦٠٤م، روى عن ابنه الفضل أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو ٤٠٠ مجلد، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة، وكان يقال: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان.

أشهر مصنفاته: الفصل في الملل والأهواء والنحل - ط» و«المحلى - ط» في أحد عشر جزءاً، فقه» و«جمهرة الأنساب - ط» و«الناسخ والمنسوخ - ط» والأحكام لأصول الأحكام - ط» «ثمانى مجلدات» «إبطال القياس والرأى - خ»، و«المفاضلة بين الصحابة - ط»، و«رسالة اشتمل عليها كتاب «ابن حزم الأندلسى -»، لسعيد الأفغانى. و«مداواة النفوس - ط» ورسالة فى الأخلاق» و«طوق الحمامة - ط» أدب وغير ذلك^(١).

(٣٤) على بن أبى طالب:

على بن أبى طالب بن عبد المطلب الهاشمى القرشى، أبو الحسن أمير المؤمنين رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبى وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء. وأول الناس إسلاماً بعد خديجة، ولد بمكة عام ٢٣ قبل الهجرة الموافق ٦٠٩م. وربى فى حجر النبى صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه، وكان اللواء بيده فى أكثر المشاهد، ولما آخى النبى صلى الله عليه وسلم بين أصحابه قال له: أنت

(١) راجع الزركلى ج ٥ ص ٩٥.

أخى، وولى الخلافة بعد مقتل عثمان ابن عفان (سنة ٣٥هـ) فقام بعد أكابر الصحابة يطلبون القبض على قتلة عثمان وقتلهم وخشى على الفتنة فترث فغضب عائشة وقام معها جمع كبير فى مقدمتهم طلحة والزبير وقتلوا عليا فكانت وقعة الجمل سنة ٣٦هـ وظفر على بعد أن بلغ قتلى الفريقين عشرة آلاف ثم كانت وقعة صفين سنة ٣٧هـ وخلاصة خبرها أن عليا عزل معاوية من ولاية الشام يوم ولى الخلافة فعصاه فاقتتلا مائة وعشرة أيام قتل فيها من الفريقين سبعون ألفا وانتهت بتحكيم أبى موسى الأشعرى وعمرو ابن العاص فاتفقا سرا على خلع علي ومعاوية، وأعلن أبو موسى ذلك وخالفه عمرو فأقر معاوية. فافترق المسلمون ثلاثة أقسام. الأول - بايع لمعاوية وهم أهل الشام. والثانى - حافظ على بيعته لعلى وهم أهل الكوفة، والثالث - اعتزلهما ونقم على علي رضاه - بالتحكيم. وكانت وقعة النهروان (سنة ٣٨) بين علي وأباة التحكيم وكانوا قد كفروا عليا ودعوة إلى التوبة واجتمعوا جمهرة فقاتلهم، فقتلوا كلهم، وكانوا ألفا وثمانمائة. فيهم جماعة من خيار الصحابة. وأقام على بالكوفة «دار خلافته» إلى أن قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادى فى مؤامرة ١٧ رمضان المشهورة عام ٤٠ هـ الموافق ٦٦١م.

روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ٥٨٦ حديثا وجمعت أقواله وخطبه ورسائله فى كتاب سمي «نهج البلاغة - ط» ولأكثر الباحثين شك فى نسبته كله إليه.

ولد له ٢٨ ولدا منهم أحد عشر ذكرا، وسبع عشرة أنثى. ومما كتب المتأخرون فى سيرته «الإمام على - ط» عدة أجزاء لعبد الفتاح عبد المقصود، و«ترجمة على بن أبى طالب - ط» لأحمد زكى صفوت، و«عقرية الإمام - ط» لعباس محمود العقاد و«على بن أبى

طالب ط» لحنانمر (١).

(٣٥) عمر بن الخطاب:

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي أبو حفص. ثاني الخلفاء الراشدين وأول من لقب بأمير المؤمنين. الصحابي الجليل، الشجاع الحازم. صاحب الفتوحات بضرب بعدله المثل، كان في الجاهلية من أبطال قريش وأشرفهم وله السفارة فيهم، يثافر عنهم، وينذر من أراد إنذاره وهو أحد العمرين اللذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ربه أن يعز الإسلام بأحدهما أسلم قبل الهجرة بخمس سنين وشهد الوقائع. قال ابن مسعود ما كنا نقدر أن نصلى عند الكعبة حتى أسلم عمر، وقال عكرمة: لم يزل الإسلام في اختفاء حتى أسلم عمر، وكانت له تجارة بين الشام والحجاز، ويبيع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر سنة ١٣هـ بعهد منه، وفي أيامه فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس والمدائن ومصر والجزيرة حتى قيل: انتصب في مدته اثنا عشر ألف منبر في الإسلام، وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري. واتخذ بيت مال للمسلمين وأمر ببناء البصرة والكوفة فينيتا. وأول من دون الدواوين في الإسلام لإعطاء أصحاب الأعطيات وتوزيع المرتبات عليهم. وكان يطوف في الأسواق منفردا ويقضى بين الناس حيث أدركه الخصوم، له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثا. وكان نقش خاتمه «كفى بالموت واعظا يا عمر» لقبه النبي صلى الله عليه وسلمى بالفاروق. وكناه بأبي حفص، وكان يقضى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. قالوا في صفته: كان أبيض عاجي اللون طويلا مشرفا على الناس كث اللحية أنزع، يصبغ لحيته بالحناء، قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي غيلة بخنجر في خاصرته وهو في صلاة

(١) الإصابة ترجمة ٥٦٩٠ الزركلي ج ٥ ص ١٠٨.

الصبيح، وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال، وقد كان مولده عام ٤٠ قبل الهجرة الموافق ٥٨٤م أما وفاته فكانت عام ٢٣ هـ الموافق ٦٤٤م.

هذا وقد أفرد صاحب «أشهر مشاهير الإسلام - ط» نحو ثلاثمائة صفحة لترجمته، ولابن الجوزي «عمر بن الخطاب - ط»، ولعباس محمود العقاد «عقريّة عمر - ط» وللشيخ على الطنطاوي، وناجي الطنطاوي «عمر بن الخطاب - ط» ولمحمد حسين هيكل «الفاروق عمر - ط»^(١).

(٣٦) قتادة:

قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه قال الإمام أحمد بن حنبل: قنادة أفضل أهل البصرة، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. مات بواسط في الطاعون. وكان مولده عام ٦١ هـ الموافق ٦٨٠م أما وفاته ففي عام ١١٨ هـ الموافق ٧٣٦م^(٢).

(٣٧) الليث:

الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث إمام أهل مصر في عصره حديثاً وفقهاً. أصله من خراسان، ومولده في قلقيشند عام ٩٤ هـ الموافق ٧١٣م ووفاته في القاهرة عام ١٧٥ هـ الموافق ٧٩١م، وكان من الكرماء الأجواد، قال الإمام الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به. أخباره كثيرة وله تصانيف^(٣).

(١) راجع الإصابة ترجمة ٥٧٣٨، الزركلي ج ٥ ص ٢٠٤.
(٢) راجع الزركلي ج ٦ ص ٢٧، تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢١٥.
(٣) راجع طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٩٥، الأعلام للزركلي ج ٦ ص ١١٥.

(٢٨) الإمام مالك:

مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري أبو عبد الله. أمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، مولده بالمدينة عام ٩٣هـ الموافق ٧١٢م. أما وفاته فكانت عام ١٧٩هـ الموافق ٧٩٥م.

كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، وشى به إلى جعفر عم المنصور العباس. فضربه سياتا انخلعت لها كتفه، ووجهه إلى الرشيد العباسي ليأتيه فيحدثه فقال: المعلم يؤتى ولا يأتي، فقصد الرشيد منزله واستند إلى الجدار، فقال مالك: يا أمير المؤمنين: من إجلال العلم، فجلس بين يديه فحدثه. وسأله المنصور أن يضع كتاباً للناس. فصنف «الموطأ - ط» وله رسالة في «الوعظ - ط» وكتاب في «المسائل - خ» ورسالة في «الرد على القدرية» و«كتاب في النجوم» و«تفسير غريب القرآن» وأخباره كثيرة. ولمحمد أبي زهرة كتاب «مالك بن أنس. حياته. عصره الخ - ط» ولأمين الخولي «ترجمة محررة لمالك بن أنس - ط»^(١).

(٢٩) مجاهد بن جبر:

مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي مفسر من أهل مكة، وقال الذهبي شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله فيم نزلت؟ وتنتقل في الأسفار واستقر في الكوفة. وكانت ولادته عام ٢١هـ الموافق ٦٤٢م أما وفاته

(١) انظر الديباج المذهب ص ١٧ - ٣٠، الزركلي ج ٦ ص ١٢٨.

فكانت عام ١٠٤ هـ الموافق ٧٢٢م ويقال إنه مات وهو ساجد^(١).

(٤٠) ابن المنذر:

محمد ابن إبراهيم بن المنذر النيسابوري أبو بكر فقيه مجتهد، من الحفاظ كان شيخ الحرم بمكة، قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها، منها «المبسوط» في الفقه، و«الأوسط في السنة والإجماع والاختلاف - خ» الجزء الثالث منه فقه و«اختلاف العلماء - خ»، و«تفسير القرآن - خ» كبير وغير ذلك.

وكانت ولادته عام ٢٤٢ هـ الموافق ٨٥٦م أمام وفاته فكانت بمكة عام ٣١٩ هـ الموافق ٩٣١م^(٢).

(٤١) ابن رشد «الحفيلد»:

محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الأندلسي أبو الوليد من أهل قرطبة عني بكلام أرسطو وترجمة إلى العربية وزاد عليه زيادات كثيرة. وصنف نحو خمسين كتاباً منها «فلسفة ابن رشد - ط» و«التحصيل» في اختلاف مذاهب العلماء، و«الحيوان» و«فصل المقال بين الحكمة والشرعية من الاتصال - ط» و«الضروري» في المنطق، «منهاج الأدلة» في الأصول و«المسائل - خ» في الحكمة و«تهافت التهافت - ط» في الرد على الغزالي و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ط» في الفقه، و«شرح أرجوزة ابن سينا - خ» في الطب، و«تلخيص كتاب النفس - ط» ورسالة في «حركة الفلك»، وغير ذلك من الكتب.

(١) راجع الزركلي ج ٦ ص ١٦١.

(٢) راجع طبقات الشافعية ج ٢ ص ١٢٦، تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤، الزركلي ج ٦ ص ١٨٤.

وكان دمث الأخلاق، حسن الرأي عرف المنصور قدره فأجله وقدمه،
واتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فأوغروا عليه صدر المنصور، فنفاه إلى
مراكش، وأحرق بعض كتبه ثم رضى عنه وأذن له بالعودة إلى وطنه،
فعاجلته الوفاة بمراكش، ونقلت جثته إلى قرطبه.

وكان مولده عام ٥٢٠هـ الموافق ١١٢٦م أما وفاته فكانت عام
٥٩٥هـ الموافق ١١٩٨م.

قال ابن الأبار. كان يفزع إلى فتواه في الطب كما يفزع إلى فتواه في
الفقه، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد^(١).

(٤٢) الإمام الشافعي:

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي
المطلبي، أبو عبد الله أحمد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه نسبة الشافعية
كافة. ولد في غزه «بفلسطين» عام ١٥٠هـ الموافق ٧٦٧م وحمل منها إلى
مكة وهو ابن سنتين وزار بغداد مرتين وقصد مصر سنة ١٩٩هـ فتوفي بها
عام ٢٠٤هـ الموافق ٨٢٠م وقبره معروف في القاهرة.

(٤٣) ابن عابدين:

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، فقيه الديار الشامية،
وإمام الحنفية في عصره، مولده في دمشق عام ١١٩٨هـ الموافق ١٧٨٤م أما
وفاته فكانت عام ١٢٥٢هـ الموافق ١٨٣٦م. بدمشق أيضاً. من تصانيفه «رد
المحتار على الدر المختار - ط» خمس مجلدات فقه يعرف بحاشية ابن

(١) انظر الزركلي ج ٦ ص ٢١٢ - ٢١٣.

عابدين و«رفع الأفكار عما أورده الطبى على الدر المختار»، و«العقود الدرية فى تنقيح الفتاوى الحامدية - ط» جزآن، و«نسمات الأسفار على شرح المنار - ط» أصول، و«حاشية على المطول» فى البلاغة، «الرحيق المختوم - ط» فى الفرائض، و«حواشى على تفسير البيضاوى، التزم فيها ألا يذكر شيئاً ذكره المفسرون»، و«مجموعة الرسائل - ط» مجلدان. وهى ٣٢ رسالة، و«عقود اللآلى فى الأسانيد العوالى - ط»^(١).

(٤٤) ابن قيم الجوزية:

محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد الزرعى الدمشقى أبو عبد الله شمس الدين. من أركان الإصلاح الإسلامى، وأحد كبار العلماء. مولده فى دمشق عام ٦٩١هـ، الموافق ١٢٩٢م. أما وفاته فكانت عام ٧٥١هـ الموافق ١٣٥٠م بدمشق أيضاً.

تتلذذ على شيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شئ من أقواله، بل ينتصر له فى جميع ما يصدر عنه وهو الذى هذب كتبه ونشر علمه وسجن معه فى قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وطيف به على جمل مضروباً بالعصى وأطلق بعد موت ابن تيمية. وكان حسن الخلق محبوباً عند الناس. أغرى بحب الكتب فجمع منها عدداً عظيماً وكتب بخطه الحسن شيئاً كثيراً، وألف تصانيف كثيرة منها:

«إعلام الموقعين - ط» و«الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية - ط»، «شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - ط»، و«مفتاح دار السعادة - ط» و«زاد المعاد - ط»، و«الصواعق المرسلة فى الرد على الجهمية والمعتلة - خ» طبع مختصرة لمحمد الموصلى و«الكافية

(١) راجع الزركلى ج ٦ ص ٢٦٨.

الشافعية - ط» منظومة فى العقائد شرحها أحمد بن عيسى النجدى فى كتاب
«شرح نونيه ابن القيم - ط» و«أخبار النساء - خ» و«رسالة فى اختيارات
تقى الدين ابن تيمية - خ»، و«كتاب الفروسية - ط»، «تفسير المعوذتين -
ط»، و«طب القلوب - خ»، و«الوابل الطيب من الكلم الطيب - ط» «الروح
- ط» «الفوائد - ط» روضة المحبين - ط» هادى الأرواح إلى بلاد الأفرح
- ط» فى ذكر الجنة، «إغاثة اللهفان - ط» و«الجواب الكافى - ط» ويسمى
«الداء والدواء»، «التبيان فى أقسام القرآن - ط» و«طريق الهجرتين - ط»
و«رعدة الصابرين - ط» و«هداية الحيارى - ط».

ولمحمّد إدريس الندوى كتاب «التفسير القيم للإمام ابن القيم - ط»
استخرجه من مؤلفاته^(١).

(٤٥) الشيبانى:

محمد بن الحسن بن فرقد من موالى بنى شيبان. أبو عبد الله. إمام
الفقه والأصول وهو الذى نشر علم أبى حنيفة. أصله من قرية حرسه فى
خوطة دمشق. ولد بواسط عام ١٣١ هـ الموافق ٧٤٨م. ونشأ بالكوفة فسمع
من أبى حنيفة وغلب عليه مذهبه. وعرف به وانتقل إلى بغداد، فولاه الرشيد
القضاء بالرقّة ثم عزله. ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه فمات فى الرى
عام ١٨٩ هـ الموافق ٨٠٤م.

قال الشافعى: لو أشاء أن أقول نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت
لفصاحته. ونعته الخطيب البغدادى بإمام أهل الرأى.

له كتب كثيرة فى الفقه والأصول منها «المبسوط - خ» فى فروع
الفقه و«الزيادات - خ» و«الجامع الكبير - ط» و«الجامع الصغير - ط»

(١) راجع الزركلى ج ٦ ص ٢٨١.

و«الآثار - ط» و«السير - ط» و«الموطأ - ط»، و«الآمالى - ط» جزء منه
و«المخارج فى الحيل - ط» فقه و«الأصل - ط» الأول منه ولمحمد زاهد
الكوثرى «بلوغ الأمانى - ط» فى سيرته^(١).

(٤٦) ابن عرفه:

محمد بن محمد بن عرفه البورغمى، أبو عبد الله، إمام تونس وعالمها
وخطيبها فى عصره. مولده عام ٧١٦هـ الموافق ١٣١٦م بتونس أما وفاته
فكانت عام ٨٠٣هـ الموافق ١٤٠٠م. بتولى إمامه الجامع الأعظم سنة ٧٥٠هـ
وقدم لخطابته سنة ٧٧٢هـ وللفتوى سنة ٧٧٣هـ من كتبه «المختصر الكبير -
ط» فى فقه المالكية، و«المختصر الشامل - خ» فى التوحيد و«مختصر
الفرائض - خ» و«المبسوط» فى الفقه سبعة مجلدات. قال فيه السخاوى شديد
الغموض، و«الطريق الواضحة فى عمل المفاصحة - خ» و«الحدود - ط»
فى التعاريف الفقهية نسبته إلى «ورغمه» قرية بإفريقية^(٢).

(٤٧) معاذ بن جبل:

معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى أبو عبد
الرحمن، صحابى جليل كان أعلم الأمة بالحلال والحرام وهو أحد الستة الذى
جمعوا القرآن على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وهو فتى وأخى النبى
صلى الله عليه وسلم بينه وبين جعفر بن أبى طالب وشهد العقبة مع الأنصار
السبعين وشهد بدرأ وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وبعثه الرسول الله بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن
وأرسل معه كتاباً إليهم يقول فيه:

(١) راجع الزركلى ج ٦ ص ٣٠٩.

(٢) راجع الزركلى ج ٧ ص ٢٧٢.

«إني بعثت لكم خير أهلى» فبقى فى اليمن إلى أن توفى النبى صلى الله عليه وسلم وتولى أبو بكر فعاد إلى المدينة، ثم كان مع أبى عبيده بن الجراح فى غزو الشام، ولما أصيب أبو عبيدة (فى طاعون عمواس) استخلف معاذ وأقره عمر، فمات فى ذلك المقام وكان من أحسن الناس وجهاً ومن أسمحهم كفاً له ١٥٧ حديثاً.

ولد عام ٢٠ قبل الهجرة الموافق ٦٠٣م وتوفى عقيماً بناحية الأردن عام ١٨هـ الموافق ٦٣٩م ودفن بالقصير المعينى «بالغور» ومن كلام عمر «لولا معاذ لهلك عمر» ينوه بعلمه^(١).

(٤٨) أبو حنيفة:

النعمان بن ثابت التيمى بالولاء. الكوفى، أبو حنيفة، إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل أصله من أبناء فارس، ولد بالكوفة عام ٨٠ هـ الموافق ٦٩٩م ونشأ بها وكان يبيع الخبز ويطلب العلم ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراد عمر بن هبيرة «أمين العراقيين» على القضاء فامتنع ورعاً، وأراد المنصور العباسى بعد ذلك على القضاء ببغداد فأبى، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل فحبسه إلى أن مات. قال ابن خلكان: هذا هو الصحيح..

وكان قوى الحجة من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك يصفه. رأيت رجلاً لو كلمته فى هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته، وكان كريماً فى أخلاقه جواداً حسن المنطق والصورة جهورى الصوت، إذ حدث انطلق فى القول وكان لكلامه دوى. وعن الإمام الشافعى: الناس عيال فى الفقه

(١) راجع طبقات ابن سعد ج ٣ ص ١٢٠ القسم الثانى الإصابة ترجمة ٨٠٣٩ الزركلى ج ٨ ص ١٦٦.

على أبي حنيفة.

له «مسند - ط» في الحديث جمعه تلاميذه و«المخارج - خ» في الفقه صغير، رواه عند تلميذه أبو يوسف. وتنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر - ط» ولم تصح بالنسبة. وتوفي ببغداد عام ١٥٠ هـ الموافق ٧٦٧م ولابن عقدة أحمد بن محمد كتاب «أخبار أبي حنيفة» ومثله لابن الهام ومحمد بن عبد الله الشيباني وكذلك المرزباني ومحمد بن عمران، ولأبي القاسم بن عبد العليم بن أبي القاسم بن عثمان بن إقبال القربتي الحنفي كتاب «قلائد عقود الدرر والعقيان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان - خ» وللموفق بن أحمد المكي «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة - ط» ومثله «مناقب الإمام الأعظم - ط» لابن البزار الكردي، وللشيخ محمد أبي زهرة «أبو حنيفة حياته وعصره وآراؤه وفقهه - ط»، ولسيد عفيفي «حياة الإمام أبي حنيفة - ط»، ولعبد الحليم الجندی «أبو حنيفة - ط»^(١).

(٤٩) النووي:

محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة، وقدم دمشق سنة تسع وأربعين وحج مرتين، ومن تصانيفه «شرح مسلم» و«الروضة» و«شرح المذهب» و«المنهاج» و«التحقيق» و«الاذكار» و«رياض الصالحين» وغيرها، وكان اماما بارعا حافظا متقنا، تاركاً لجميع ملاذ الدنيا ولم يتزوج، وولى مشيخة دار الحديث الأشرقية بعد أبي شامة فلم يتناول منها درهما مات في رابع عشر رجب سنة ست وسبعين وستمائة^(٢).

(١) راجع الزركلي ج ٩ ص ٥.

(٢) راجع طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥١٠ ترجمة (١١٣٠).

المراجع والمصادر

ملسل عام	ملسل نوعى	
١	١	أولاً: كتاب الله الكريم
٢	١	ثانياً: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب.
		ثالثاً: مراجع التفسير
٣	١	أحكام القرآن: للإمام أبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص، المتوفى سنة ٣٧٠هـ، مطبعة دار الفكر.
٤	٢	تفسير القرآن العظيم: للإمام إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، طبعة سنة ١٤٠٠هـ/ سنة ١٩٨٠م، مكتب التراث الإسلامى، حلب.
٦	٣	الجامع لأحكام القرآن: للإمام محمد بن أحمد بن أبى عبد الله الأنصارى القرطبى، مطبعة دار الشعب، القاهرة.
٨	٤	تفسير القرآن الحكيم «الشهير بتفسير المنار»: للإمام محمد رشيد رضا، الطبعة الثانية، أعيد طبعه بالأوفست مطبعة دار المعرفة، بيروت - لبنان.
٩	٥	أحكام القرآن: للقاضى أبى بكر محمد بن عبد الله المعروف باين العربى، تحقيق: على محمد البجاوى مطبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- ١٠ ٦ تفسير الفخر الرازي: المشتهر «بالتفسير الكبير» ومفاتيح الغيب»: للإمام محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٤هـ، الطبعة الثالثة، دار احياء التراث العربى، بيروت.
- ٧ تفسير أبى السعود: «المسمى إرشاد العقل السليم إلى مرآة القرآن الكريم» لقاضى القضاة الإمام أبى السعود محمد بن محمد العماوى المتوفى سنة ٩٥١هـ، ط دار احياء التراث العربى، بيروت.

رابعاً: السنن

- ١٢ ١ السنن الكبرى: للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وبذيله «الجوهر النقى» لابن التركمانى، دار الفكر.
- ٢ دلائل النبوة: للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- ١٣ ٣ المسند: للإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ - ٢٤١، شرحه وصنع فهرسه أحمد محمد شاكر، دار المعارج الدولية للنشر، الرياض.
- ١٤ ٤ سنن النسائى: للإمام الحافظ الحجة أبى عبد الرحمن أحمد ابن عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر النسائى تحقيق د/ عبد الغفار سليمان البندارى، سيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٥ ٥ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ، التزام عبد الرحمن محمد المطبعة البهية المصرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٦ ٦ بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تقديم إبراهيم إسماعيل عمر، دار الحديث - القاهرة.
- ١٧ ٧ شرح معاني الآثار: للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي المصري الحنفي المتوفى سنة ٣٢١هـ تحقيق محمد زهرى النجار، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الكتب العلمية.
- ٨ المعجم الصغير: لسليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٠ ٩ سنن أبي داود: للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة ٢٧٥، مراجعة محمد صبحي الدين عبد الحميد، مطبعة دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ٤ أجزاء.
- ٢٣ ١٠ مصنف عبد الرزاق: للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي.

- ٢٤ ١١ سنن الدارمي: للإمام عبد الله بن الرحمن بن الفضل ابن بهرام بن عبد الصمد التميمي السمرقندي المتوفى سنة ٢٥٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
- ١٢ المصنف: «في الأحاديث والآثار» للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العباسي المتوفى سنة ٢٣٥هـ - تحقيق سعيد محمد اللحام ط أولى دار الفكر.
- ٢٥ ١٣ نصب الرأية لأحاديث الهداية: للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ مع حاشيته «بغية الألعى في تخريج الزيلعي» الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، المكتبة الإسلامية.
- ٢٦ ١٤ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩هـ، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة؟
- ١٥ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧م مكتبة القدس القاهرة.
- ٢٧ ١٦ سنن الدارقطني: للإمام علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وبذيله التعليق المغنى علي الدارقطني للإمام أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادى مطبعة عالم الكتب - بيروت.
- ١٧ شرح صحيح مسلم: للقاضي عياض المسمى (إكمال المعلم بفوائد مسلم) للإمام الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى

- بن عياش اليحصبي ت ٥٤٤هـ تحقيق د/ يحيى اسماعيل،
دار الوفاء ط أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٩ ١٨ الموطأ: للإمام مالك بن أنس، مراجعة فاروق سعد، الطبعة
الثانية سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، منشورات دار الأفاق
الجديدة، بيروت - لبنان.
- ١٩ مسند الإمام الشافعي: للإمام محمد بن ادريس الشافعي،
دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣١ ٢٠ سبل السلام: شرح بلوغ المرام، للإمام محمد بن إسماعيل
الأمير اليمني الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ، تحقيق
إبراهيم عمر، دار الحديث، القاهرة.
- ٢١ التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل
البخاري، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٢ ٢٢ صحيح البخاري بإحاشية السندی: للإمام أبي عبد الله
محمد بن إسماعيل البخاري، مطبعة دار إحياء الكتب
العربية، عيسى البابي الحلبي، ٤ أجزاء.
- ٣٥ ٢٣ المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبد الله محمد بن
عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري المتوفى سنة
٤٠٥هـ وفي ذيله «تلخيص المستدرك للإمام أبي عبد الله
محمد ابن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٨٤٨هـ، دار الفكر،
بيروت سنة ١٩٧٨م.

٣٦ ٢٤ نيل الأوطار «شرح منتقى الأخبار»: للإمام محمد بن على بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٨ ٢٥ سنن الترمذى: للإمام الحافظ أبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى، المتوفى سنة ٢٧٩ ط دار الحديث، القاهرة.

٣٩ ٢٦ سنن ابن ماجه: للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٥هـ ط دار الفكر.

خامساً: فقه المذاهب الثمانية

١- مراجع الفقه الحنفى

٤٣ ١ بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع: للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى المتوفى سنة ٥٨٧هـ مطبعة العاصمة الناشر زكريا على يوسف.

٤٤ ٢ مختصر اختلاف العلماء: للإمام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى، اختصار أبى بكر أحمد بن على الجصاص الرازى، تحقيق د/ عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الاسلامية، بيروت.

٣ البحر الرائق: «شرح كنز الدقائق» للعلامة زين الدين ابن نجيم الحنفى، الطبعة الثانية، أعيد طبعه بالأوقست، دار الكتاب الاسلامى، القاهرة.

- ٤ الباب في شرح الكتاب: للشيخ عبد الغنى الغنيمي الدمشقي
الحنفى ط المكتبة العلمية بيروت.
- ٥ ٤٥ مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: للفتية عبد الله ابن
محمد بن سليمان المعروف بداماد افندي، دار إحياء التراث
العربي، بيروت - لبنان.
- ٦ الاختيار «لتلخيص المختار» تأليف عبد الله بن محمود بن
مودود الموصلي الحنفى، وعليه تعليقات لفضيلة الشيخ
محمود أبو دققة ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ٧ ٤٦ تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق: للعلامة فخر الدين
عثمان بن على الزيلعى الحنفى، وبهامشه حاشية الإمام
الشلبى، الطبعة الثانية، أعيد طبعه بالأوفست، دار المعرفة،
بيروت، لبنان.
- ٨ ٤٧ الهداية، شرح بداية المبتدى: للشيخ أبى الحسن على بن
أبى بكر بن عبد الجليل الرشدانى المرغينانى المتوفى سنة
٥٩٣هـ، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده.
- ٩ ٤٨ تحفة الفقهاء: للفتية علاء الدين محمد بن أحمد بن أبى
أحمد، أبو بكر السمرقندى، وهى أصل بدائع الصنائع
للکاسانى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- ٤٩ ١٠ المبسوط: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن سهل
السرخس، الطبعة الثانية، أعيد طبعة بالأوفست سنة
١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- ٥٠ ١١ حاشية رد المحتار، على الدر المختار، شرح تنوير
الأبصار: للإمام محمد أمين، الشهير بابن عابدين، الطبعة
الثانية ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده مصر.
- ٥١ ١٢ الحجة على أهل المدينة: للإمام محمد بن الحسن الشيباني
المتوفى سنة ١٨٩هـ، رتب أصوله وعلق عليه العلامة
السيد مهدي حسن الكيلاني، طبعة ثالثة، سنة
١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، مطبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- ٥٣ ١٣ شرح فتح القدير: للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد
المعروف بابن الهمام، وبهامشه: شرح العناية على الهداية
للإمام محمد بن محمود البابرتي، المتوفى سنة ٩٤٥هـ،
دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- ٥٤ ١٤ الفتاوى الهندية: للعلامة الشيخ نظام، ومجموعة من علماء
الهند الأعلام، وبهامشه فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية،
الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، دار إحياء التراث
العربي، بيروت - لبنان.

٢- الفقه المالكي

- ١ اسهل المدارك: «شرح ارشاد السالك» لأبى بكر بن حسن الكشناوى، ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢ الزخيرة: لشهاب الدين أحمد بن ادريس القرافى المتوفى سنة ١٢٨٥م تحقيق محمد أبو خبزة، ط أولى - دار الغرب الإسلامى بيروت.
- ١ ٣ الفواكه الدواني: للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوى المالكى الأزهرى المتوفى سنة ١١٢٠هـ، الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر.
- ٥٧ ٤ بلغة السالك لأقرب المسالك: للشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكى الطبعة الأخيرة سنة ١٣٧٢م / ١٩٥٢م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده مصر.
- ٥٩ ٥ جواهر الإكليل «شرح مختصر العلامة خليل»: للشيخ صالح عبد السميع الأبى الأزهرى، المركز العربى للصحافة القاهرة لا توجد طبعة.
- ٦٠ ٦ المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس، رواية الإمام سحنون بن سعد بن أبى القاسم، وبهامشه مقدمات ابن رشد للإمام أبى الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ، دار الفكر.

- ٦٢ ٧ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للشيخ الإمام أبى الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ، تحقيق محمد سالم، شعبان محمد، طبعة سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م. مطبعة الفجالة الجديدة - القاهرة ٢ جزء.
- ٦٣ ٨ شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل: للشيخ محمد بن أحمد بن محمد عيش، وبهامشه حاشيته المسماه تسهيل منح الجليل - لا توجد طبعة.
- ٦٤ ٩ فتح العلى المالك للشيخ محمد بن أحمد بن محمد عيش، أبى عبد الله، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده مصر.
- ٦٥ ١٠ الخرشي على مختصر خليل: لأبى عبد الله محمد الخرشي وبهامشه حاشية الشيخ على العدوى، دار الكتاب الاسلامى، القاهرة.
- ٦٧ ١١ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للعلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، مطبعة دار الفكر، القاهرة.
- ٦٨ ١٢ مواهب الجليل «شرح مختصر خليل»: للإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م دار الرشد الحديثة، الدار البيضاء.

٣- الفقه الشافعى

- | | | |
|---|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | ٧٠ | المهذب: للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز ابادى الشيرازى، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، وبذيله صحائفه: النظم المستعذب فى شرح غريب المهذب لمحمد بن أحمد بن بطلال الركبى، الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر. |
| ٢ | ٧٣ | الفتاوى الكبرى: الفقهية للإمام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمى السعدى الانصارى مطبعة المشهد الحسينى، القاهرة. |
| ٣ | ٧٤ | بجيرمى على الخطيب: للشيخ سليمان البجيرمى، وبهامشه الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للشيخ محمد الشربينى الخطيب، الطبعة الأخيرة ١٣٧٥هـ/١٩٥١م، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده - مصر. |
| ٤ | ٧٥ | حاشية البجيرمى على شرح منهج الطلاب: المسماه التجريد لنفع العبيد، للشيخ سليمان البجيرمى، ط أخيرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م مطبعة مصطفى الحلبي. |
| ٥ | ٧٧ | الروضة الندية شرح الدرر البهية: للإمام أبى الطيب صديق بن حسن بن على الحسينى القنوجى البخارى، مكتبة دار التراث، القاهرة. |
| ٦ | ٧٨ | حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى: للإمامين الشيخ عبد الحميد الشروانى، والشيخ أحمد بن قاسم العبادى على تحفة |

- المحتاج للإمام أحمد بن حنبل الهيتمي الشافعي، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- ٧ الحاوي الكبير: «شرح مختصر المزني» لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي البصري، ط أولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨ الأحكام السلطانية: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الطبعة الثالثة، مطبعة مصطفى الحلبي بمصر.
- ٧٩ ٩ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: للإمام شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، الطبعة الأخيرة سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٨٠ ١٠ الأم: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وبهامشه «مختصر الإمام إسماعيل بن يحيى المزني» دار الشعب.
- ٨١ ١١ مغنى المحتاج «إلى معرفة الفاظ المنهاج»: للإمام محمد الشرييني الخطيب، طبعة سنة ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ١٢ اعلام الساجد بأحكام المساجد: للإمام محمد بن عبد الله الزركشى ٧٤٥ - ٧٩٤ تحقيق فضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى المراغى الطبعة الثالثة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- ٨٣ ١٣ إحياء علوم الدين: للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، وبذيله «المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار» للعلامة بن زين الدين أبى الفضل عبد الرحيم ابن الحسين العراقى، المتوفى سنة ٨٠٦هـ، دار الحديث القاهرة.
- ١٤ ١٤ المجموع شرح المذهب: لأبى زكريا محى الدين بن شرف النووى مطبعة الإمام، بمصر.
- ٤ - الفقه الحنبلى
- ٨٤ ١ المبدع فى شرح المقنع: لأبى إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، المتوفى سنة ٨٨٤هـ، مطبعة المكتب الإسلامى ١٩٨٠م، بيروت.
- ٨٥ ٢ مجموعة فتاوى ابن تيمية: للإمام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، مطبعة كردستان العلمية القاهرة.
- ٣ ٣ نيل المآرب: شرح دلائل الطالب للشيخ عبد القادر التغلبى، ط دار النفائس.
- ٨٧ ٤ المغنى: لأبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ، على مختصر أبى القاسم عمر بن حسين ابن عبد الله بن أحمد الخرقى، مكتبة الجمهورية العربية - مكتبة الكليات الأزهرية ٩ أجزاء.

- ٥ المقنع: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة
دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦ الكافي: لأبن قدامة ط المكتب الاسلامي.
- ٧ الإتصاف: في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب
الامام أحمد بن حنبل للعلامة علاء الدين ابي الحسن على
بن سليمان المرداوي الحنبلي، صححه وحققه محمد حامد
الفقى ط ثانية، دار التراث العربى، مؤسسة التّاريخ
العربى، لبنان.
- ٨ زاد المعاد: «فى هدى خير العباد» للإمام شمس الدين أبى
عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى الدمشقى، تعليق شعيب
الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- ٩ ٨٨ اعلام الموقعين عن رب العالمين: للإمام أبى عبد الله
محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة
٧٥١هـ، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة سنة
١٩٧٣، دار الجيل، بيروت - لبنان.
- ١٠ معونة أولى النهى «شرح منتهى الارادات» لتقى الدين
محمد بن أحمد بن عبد العزيز على الفتوحى الحنبلى
الشهير بابن النجار ٨٩٨ - ٩٧٢هـ تحقيق د/ عبد الملك
بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت.

- ١١ شرح الزركشى «على مختصر الخرقى» للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشى المصرى الحنبلى المتوفى سنة ٧٧٢هـ، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة العبيكان - طبعة أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٨٩ ١٢ الفروع: للشيخ شمس الدين المقدسى أبى عبد الله محمد ابن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ، ط المكتب الاسلامى.
- ٩٠ ١٣ كشاف القناع: للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى المتوفى سنة ١٠٥١هـ راجعة الشيخ هلال مصباحى مصطفى هلال، طبعة سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، دار الفكر بيروت - لبنان.
- ٩١ ١٤ شرح منتهى الإرادات: للإمام منصور بن يونس بن إدريس البهوتى، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٥- الفقه الظاهرى
- ٩٢ ١ المحلى: للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث القاهرة، ١١ جزء.
- ٦- فقه الشيعة الزيدية
- ٩٣ ١ البحر الزخار «الجامع لمذاهب علماء الأمصار»: للإمام أحمد بن المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ، ط دار الكتاب الإسلامى.

٩٥ ٢ شرح الأزهار المنتزع من الغيث المدرار: للعلامة أبي الحسن عبد الله بن مفتاح، المتوفى سنة ٨٧٧هـ، الطبعة الثانية سنة ١٣٥٧هـ، مطبعة حجازى القاهرة.

٩٦ ٣ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: للعلامة محمد ابن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٧- فقه الشيعة الإمامية

٩٧ ١ شرائع الإسلام «فى مسائل الحلال والحرام»: للإمام أبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق عبد الحسين محمد على، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، مطبعة الآداب فى النجف الأشرف.

٩٨ ٢ اللمعة الدمشقية: للشهيد السعيد: محمد بن جمال الدين مكى العاملى «الشهيد الأول» المتوفى سنة ٧٨٦هـ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، دار إحياء التراث، العربى، بيروت.

٨- فقه الإباضية

٩٩ ١ كتاب النيل وشفاء العليل: للشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثمينى المتوفى سنة ١٢٢٣هـ، وإليه: شرح كتاب النيل وشفاء العليل: للإمام محمد بن يوسف أطفيش، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مكتبة الإرشاد، المملكة العربية السعودية - جدة.

١٠٠ ٢ كتاب الجامع: للعلامة الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة البهلوي العماني، تحقيق: عيسى يحيى الباروني، المطبعة الشرقية، سلطنة عمان.

سادساً: مراجع أصول الفقه

١ شرح التلويح على التوضيح: للإمام سعد الدين مسعود ابن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة ٧٩٢هـ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.

٢ حاشية العلامة التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١هـ، وحاشية الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦هـ على مختصر المنتهى الأصول للإمام ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ، دار الكتب العلمية.

سابعاً: قواعد الفقه الكلية

١ الأشباه والنظائر: للشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم ط سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م دار الكتب العلمية، بيروت.

٢ الأشباه والنظائر: في قواعد وفروع فقه الشافعية للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩٣١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ثامناً: المعاجم

١ المعجم الوجيز: لمجمع اللغة العربية، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- ٢ مختار الصحاح: للإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر
الرازى، مطبعة، مطبعة عيسى البابى الحلبي.
- ٣ لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن
منظور المصري، دار المعارف.

- ٤ المصباح المنير: للمقرئ الفيومي، دار المعارف.

تاسعاً - التراجم

- ١ ١٢٦ الإصابة في تمييز الصحابة: لشيخ الإسلام شهاب الدين
أحمد ابن علي بن محمد العسقلاني المصري الشافعي
المعروف بابن حجر، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ، مكتبة
الكلية الأزهرية.
- ٢ ١٢٧ تهذيب التهذيب: لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد
العسقلاني، المعروف بابن حجر، الطبعة الأولى سنة
١٣٢٥هـ.
- ٣ ١٢٨ الديباج المذهب: للعلامة إبراهيم بن علي بن محمد بن
فرحون المالكي، وبهامشه كتاب «نيل الابتهاج بتطريز
الديباج» للعلامة سيدي أحمد بن أحمد المعروف بباب
التبكي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ٤ ١٢٩ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:
لإسماعيل باشا البخداي طبع باستانبول سنة ١٩٥١م،
طبعة بالأوفست.

- ١٣٠ ٥ طبقات الحفاظ: للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،
الطبعة الأولى، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة.
- ١٣١ ٦ طبقات الشافعية: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن
على السبكي، تحقيق محمود الطفاحي - عبد الفتاح الحلو
الطبعة الأولى، مطبعة الحلبي.
- ١٣٢ ٧ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث
العربي - بيروت.
- ١٣٣ ٨ طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى
طبع سنة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، مطبعة السنة المحمدية.
- ١٣٤ ٩ سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن
عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق شعيب
الأرنؤوط - وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة - بيروت -
لبنان.
- ١٣٥ ١٠ الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، طبعة دار
الفكر العربي.
- ١٣٦ ١١ طبقات المفسرين: للإمام شمس الدين محمد بن علي بن
أحمد الداودي المتوفى سنة ٩٤٥هـ، الطبعة الأولى سنة
١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٣٧ ١٢ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للعلامة محمد بن
محمد مخلوف، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ، دار الكتاب
العربي بيروت - لبنان.

- ١٣٨ ١٣ الأعلام: لمحمود مصطفى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ:
١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٣٩ ١٤ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، للعلامة محي الدين
أبي الوفاء القرشي الحنفي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ الطبعة
الأولى.

عاشراً: مراجع تاريخ

- ١ أخبار مكة المشرفة: لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن
أحمد الأزرقى.

محتويات الكتاب

العنوان	رقم الصفحة
المقدمة.....	٥ - ٩
التمهيد.....	١١ - ٣٤
- التعريف بمكة والمدينة وحدودهما.....	١٣
- المراد بالمسجد الحرام.....	٢١
- فضل مكة والمدينة على غيرهما من البلاد والمفاضلة بينهما....	٣٩

الباب الأول

٣٥ - ١٥٤

أحكام الحرمين في العبادات

٣٥	الفصل الأول: حكم استقبال الكعبة واستدبارها عند قضاء الحاجة.....
٤٧	الفصل الثاني: - حكم استقبال الكعبة في الصلاة.....
٥١	- الصلاة داخل الكعبة.....
٥٩	- الصلاة بمكة في الأوقات المنهى عنها.....
	- حكم صلاة الجماعة.....
٧٨	- الصلاة في الحرمين لغير سترة.....
	الفصل الثالث: - معنى الاعتكاف وحكمه ومذاهب الفقهاء في
٨٧	مسجد الاعتكاف.....
٩٨	- فيمن نذر اعتكافاً أو صلاة في الحرمين.....
١٠٦	- فيمن نذر المشى إلى بيت الله الحرام.....
١١٦	- فيمن نذر المشى إلى مسجد المدينة.....

- ١١٨ - فيمن نذر هديا إلى الحرم أو غيره.
- ١٢٧ **الفصل الرابع:** - فيمن قصد مكة لا يريد النسك.
- ١٣٦ - من قصد مكة للنسك من أهلها أو من غيرهم.
- ١٤١ - آراء الفقهاء فيمن أحرم قبل الميقات.
- ١٥٠ - حكم المجاورة بمكة والمدينة.

الباب الثاني

١٥٥ - ٢٦٠

فيما عدا العبادات

- ١٥٥ **الفصل الأول:** - حكم صيد الحرم المكي.
- ١٥٩ **المسألة الأولى:** حكم الجزاء على المخي والناسي.
- ١٧٠ **المسألة الثانية:** وجوب الجزاء على التخيير أم الترتيب.
- **المسألة الثالثة:** الجزاء الذي يجب على الحلال إذا قتل صيد الحرم.
- ١٧٢ **المسألة الرابعة:** ما هو الواجب في جزاء الصيد المثل أم القيمة.
- ١٧٣ **المسألة الخامسة:** ما يحل قتله من الصيد في الحرم والإحرام.
- ١٨٠ **المسألة السادسة:** الأكل من صيد الحرم والإحرام.
- ١٩٠ - حكم قطع شجر الحرم المكي وخلاه.
- ١٩٧ - حكم صيد حرم المدينة وقطع شجرها.
- ٢٠٤ **الفصل الثاني:** - حكم القتال بمكة.
- ٢١٣ - حكم من أتى حدا أو قصاصا داخل الحرم أو خارجه ثم لجأ إليه.
- ٢٢١ - حكم دخول المشركين الحرمين.
- ٢٣١ **الفصل الثالث:** - بيع رباع مكة وإجارتها.
- ٢٤١ - لقطة الحرم.
- **الخاتمة.**
- - تراجم بعض من وردت أسماءهم في الكتاب من أعلام الفقهاء.
- - المراجع والمصادر.

